وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر الموسومة بـ:

دور الأطباء الجزائريين على مستوى المجلس الجزائري (1948-1956)
لخضاري إسماعيل – بن سالم عيسى – بن خليل عبد السلام "نماذجا"

من إعداد الطالبتين:

- دحمان حياة
- زاوي نادية شروق

الأستاذ المشرف:

أ. د.ة حمري ليلى

لجنة المناقشة		
أ.د. ة حباش فاطمة	محاضر–أ-	رئيسا
د.ة حمري ليلى	محاضر– أ-	مشرفا ومقررا
أ.د. خنفار الحبيب	محاضر–أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 1444-1445هـ/2023-2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى: ﴿وَكَان فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

[الآية 113، سورة النساء]

ما ضاع جهد الأمس في يوم وسدى والله يجزي الحسنة بالإحسان

ونقول من فرط الطموح نحن لها ظللنا نسعى خلفها في همة حتى عانقت

غاياتنا ونلناها فالحمد لله الذي أنعم..وأكرم..وأتم..

نتقدم بتحية تقدير وعرفان بالجميل إلى الأستاذة المشرفة. د."حمري

ليلى" التي كانت خير عون وسند لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ولا

ننسى نصائحها الثمينة وإصرارها على تقديم أفضل ما لديها لنا،

كما نتقدم بجزيل الشكر والفضل إلى الدكتورة "حباش فاطمة"

والدكتور "طاعة سعد" اللذان كانا لهما الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في

جمع المادة العلمية فلكما كل الاحترام والتقدير

دون أن نستثني عائلة "لخضاري طارق" التي كان لها الفضل في تقديمها

يد المساعدة لجمع هاته المادة العلمية .

إهداء

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين الحمد لله عند البدء وعند الختام

فما تناهى درب ولأختم جهد ولا تم سعي إلاّ بفضلهم، لم تكن الرحلة قصيرة ولا الحلم قريب ولا الطريق سهلا لكنني أتيت بها رغما عنها، أهدي بحث تخرجي هذا

إلى نفسي القوية التي أكملت رغم الصعوبات ورغم مشقة وطول الطريق.

إلى سندي وملجئي الآمن داعمي ومشجعي الدائم حين ينادوني باسمه أسعد وأزدهي بأنني ابنته وفرحته أبي.

إلى داعمتي الأولى والأبدية إلى من كانت عونا لي بلا حدود وأعطتني بلا مقابل أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود ملاكي الطاهر أمي.

إلى حبيبة قلبي وملاكي في الحياة أمي أسماء.

إلى اليد التي مدت لي العون ودعمتني ماديا ومعنويا لإكمال مسيرتي الجامعية جوهرتي الثمينة جدتي فاطمة دون أن أنسى من كان دعاءهم سببا في نجاحي جدي عمر وجدتي فاطنة.

إلى من هم أنس عمري ومخزن أسراري أدامكم الله عونا لي أخواتي فريال حبيبة لجين سلاف.

إلى من يجري حبهم في عروقي إلى من ساندوني بكل حب عند ضعفي وأزاحوا عني متاعب الطريق خالاتي سمية كريمة ربيعة.

إلى رفيقة الخطوة الأولى والأخيرة في هذا البحث حياة ولا أنسى رفقاء الروح الذين شاركوني خطوات هذا الطريق صديقات الجامعة كل باسمها.

زاوي نادية شروق

إهداء

أهدي تخرجي وثمارجهدي إلى من مهد لي طريق العلم ومن أناردربي بنور لا ينطفئ

إلى من سارفي كل درب وفي كل طريق

إلى من أحمل اسمه بكل فخرواعتزاز"محمد دحمان"

إلى ملهمتي ومعلمتي الأولى

إلى من أبصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي

إلى القلب الحنون إلى من كانت دعواتها تحيطني

إلى من راهنت دائما على نجاحي في الخفاء والدتي العزيزة

إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي الداعمة "مختارية" وصاحبة العقل الراجح ذو العقل المدبر"نصيرة" وإلى الضلع الثابت "مختار"

إلى "زوجة أخي" الغالية مع تمنياتي لها بالشفاء العاجل

إلى براعم البيت: "فاطمة"، "يونس" حفظهم الله ورعاهم

إلى رفقاء السنين وأصحاب الشدائد "رومان يمينة"،" ونان نسرين"،" زاوي نادية شروق"

فخورة أنا بتلك الصداقة.

الخريجة: حياة دحمان

قائمة المختصرات:

بالعربية	
ج	جزء
تر	ترجمة
د. س	دون سنة
ص ص	صفحات متتالية
ط	طبعة
ط.خ	طبعة خاصة
ع	عدد
مج	مجلد

بالفرنسية	
ANEP	Agence nationale d’édition et de publicité Algérie
A.W. O	Archives de la Wilaya d’Oran
DOSS	Dossier
G.G.A	Gouvernement Générale d'Algérienne.
Ibid	Ibidem
IN D	Indépendants
J.O.A	Journal Officiel de l’Algérie
M.R.P	Mouvement républicain français
M.T.L.D	Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques
OP-CIT	Opus Citatum

Parti Communiste Algérien	P.C.A
Pages succéssives	PP
Progressifs	Prog
Radical-socialisme	RAD-SOC
Section Française de l'Internationale Ouvrière	S.F.I.O
Société Indigène de Prévoyance	S.I. P
Union Démocratique du Manifeste Algérien	U.D.M. A

مقـــدمـــة

مقدمة:

شهدت الجزائر استعمارًا فرنسيًا لمدة **132** سنة، قاومه شعبها بكل قوة وعزم لاستعادة استقلالهم وحريتهم، بدءًا بالمقاومة الشعبية المسلحة التي كانت جزءًا أساسيا من نضال الجزائريين ضد هذا الاستعمار، بعد عجزها عن تحقيق غايتها وافتكاك الاستقلال من فرنسا كان لابدّ من تغيير أسلوب الكفاح، ومن هنا برزت المقاومة السياسية التي هي جزء لا يتجزأ من تاريخ الجزائر، قادتها نخب الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها وتزعمتها شخصيات سياسية جزائرية أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن حقوق الجزائريين وتمثيلهم بهدف طرح قضاياهم وانشغالاتهم في مختلف المجالس المنتخبة وعلى رأسها المجلس الجزائري.

وكان سبب اختيارنا لموضوع دور الأطباء الجزائريين على مستوى المجلس الجزائري من **1948-1956** لخضاري إسماعيل، بن سالم عيسى، بن خليل عبد السلام نموذجا.

كسبب موضوعي بالدرجة الأولى، كونه دراسة تطرح لأول مرة ولم يتم التطرق إليها سابقا ألا وهي دور فئة الأطباء في المجلس الجزائري.

أما الأسباب الذاتية فنوجزها كالآتي:

- الرغبة الشخصية في تسليط الضوء على بعض جوانب الموضوع لأهميته.
- الرغبة في التعرف على مسار هذه الشخصيات.
- بغية التعرف على كيفية تمثيل هؤلاء الأطباء للجزائريين ومعرفة أهم القضايا المطروحة من طرفهم.

كما يهدف إنجازنا لهذا الموضوع إلى البحث في مسألة الانتخابات لتأسيس المجلس الجزائري، وتمثيل هؤلاء الأطباء أو المنتخبين السياسيين للجزائريين في هذا المجلس والتعريف بنوعية القضايا المطروحة من طرفهم كمنتخبين، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

ولقد تضمن موضوع بحثنا مجموعة من التساؤلات منها رئيسية وأخرى فرعية فكانت الإشكالية الرئيسية كالآتي:

– إلى أي مدى ساهم هؤلاء الأطباء في دورات وأشغال المجلس الجزائري من أجل طرح ومناقشة القضايا؟

لتندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوجزها كالتالي:

– كيف كان الوضع العام للجزائر قبيل تأسيس المجلس الجزائري؟

– ما هو مفهوم المجلس الجزائري؟ وما الدور الذي كان يقوم به على المستوى الوطني؟

– من هم هؤلاء الأطباء المنتخبين الثلاث؟ وما هي توجهاتهم السياسية؟ وماهي العوامل التي ساهمت تكوينهم السياسي؟

–وما نوع القضايا المطروحة من طرفهم؟

وانطلاقا من طبيعة الموضوع المدروس لهذه المذكرة اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي الذي يسرد الأحداث والوقائع التاريخية وفق ترتيبها الزمني، خاصة عند تطرقنا للوضع العام للجزائر قبل تأسيس المجلس الجزائري وكان هذا المنهج مهيمنا على جل الفصول، واستندنا على المنهج التحليلي المتمثل في تحليل وتفسير الدوافع والنتائج وذلك عند تطرقنا للانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري.

• الدراسات السابقة في هذا الموضوع ركزت بشكل خاص على تناول موضوع المجلس الجزائري بصفة عامة في حين أن موضوع بحثنا ركز على ثلاث شخصيات كان مسار عملها الطب ليتحول فيما بعد إلى السياسة وهذا ما دفعنا لإختيار الموضوع بكل جوانبه وأبعاده، فقد صادفتنا دراسات تاريخية سعى فيها أصحابها إلى تقديمها في شكل أطروحات دكتوراه في التاريخ المعاصر كانت ذات زاد تاريخي كبير نذكر منها أطروحة دكتوراه من الدرجة الثالثة لصاحبها "شنتوف الطيب بعنوان: L'assembléealgérienne, 20 septembre 1947-12 avril 1956.

وأطروحة دكتوراه أخرى بعنوان الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين **1948** و**1956**، لصاحبتها "حمري ليلى" إضافة إلى أطروحة دكتواراه لـ بوقلقول عيسى المعنونة بـ: النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية **1948-1956**.

وقد جاءت خطة بحثنا في مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين يحتوي كل فصل على عدد من المباحث، وخاتمة متبوعة بقائمة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

بحيث تناولنا في الفصل التمهيدي معلومات عامة اختصت بالوضع السائد في الجزائر من **1945-1948** فعالجنا فيه أبرز الأحداث في مبحثين المبحث الأول بعنوان أحداث 8 ماي **1945 وانعكاساتها**، والمبحث الثاني كان تحت عنوان إصدار الدستور المنظم للجزائر **20** سبتمبر **1947** وأثره على الحركة الوطنية، الذي شمل كل حيثيات هذا القانون من التعريف به، أسباب صدوره، مضمونه، ومواده، وانعكاساته وأثره على الحركة الوطنية.

وفيما يخص الفصل الأول فعنوناه بـ: الأطباء السياسيون، وقسمناه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول أعطيناه عنوان الدكتور لخضاري إسماعيل **(1897-1956)** فشمل التعريف بمنطقة نشأته، أصوله، مولده، تعليمه وتكوينه، نشاطاته، وأخيرا وفاته وطبقنا هذا النموذج على كلا المبحثين المبحث الثاني الدكتور بن سالم عيسى **(1895-1969)**، المبحث الثالث الدكتور بن خليل عبد السلام **(1899-1964)**.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للقضايا التي تم طرحها من قبل الشخصيات الثلاث، وقسمنا هذا الأخير إلى مبحثين بحيث عنونّا المبحث الأول منه بانتخابات المجلس الجزائري **(1948-1954)** الذي تضمن إعطاء لمحة عن المجلس الجزائري والتعريف به إضافة إلى التطرق لنتائج الانتخابات المؤسسة له، وبالنسبة للمبحث الثاني فأدرجناه بعنوان القضايا الوطنية المطروحة من طرف الأطباء الثلاث، وتعرضنا من خلاله إلى القضايا الدينية والثقافية وحتى الاقتصادية والاجتماعية منها وأيضا القضايا السياسية.

وأنهينا مذكرتنا بخاتمة شملت ما توصلنا إليه من نتائج مختلفة في هذا الموضوع.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع، تفاوتت في قيمتها من حيث علاقتها بالموضوع فكانت كالتالي:

المصادر والمراجع باللغة العربية:

المصادر باللغة العربية:

هذه هي الجزائر "لأحمد توفيق" المدني حيث حظي هذا الكتاب بأهمية كبيرة كونه يعالج أوضاع الجزائر العامة إبان الفترة الاستعمارية، أفادنا في الفصل التمهيدي والفصل الثاني المعنون بانتخابات المجلس الجزائري **1948-1951-1954**.

جذور أول نوفمبر 1954 لـ "بن يوسف بن خدة" الذي أفادنا في الفصل التمهيدي هو الآخر.

المصادر باللغة الفرنسية:

العلب الأرشيفية:

- $7F_{140}$، dossier l'assemblé algérienne، proposition de resoluation 1951.
- $7F_{141}$،dossierl'assemblée algérienne، proposition de resoluation 1952.

وقد اعتمدنا على هاتين العلبتين في المبحث الأخير من الفصل الثاني اللتان أفادتنا في المسائل التي أثارها الأطباء على مستوى المجلس الجزائري المتعلقة بجوانب متعددة، منها السياسية الاجتماعية الدينية....

- $7F_{107}$, Dossier (vœux et motions imprimerie du G.G.A).

واستخدمنا هاته العلبة في الفصل الثاني في المبحث الثاني عند تطرقنا للقضايا التي طرحها الدكتور لخضاري.

- $3F_{142}$

أما هاته العلبة فقد أفادتنا في الفصل الأول المتعلق بالتعريف بالأطباء.

المصادر المطبوعة: Journal Officiel de l'Algérie l'assemblée algérienne.

والتي أفادتنا في الفصل الثاني في المبحث الثاني المتعلق بالقضايا التي طرحت من طرف الأطباء الثلاث.

وكانت هذه المصادر متوفرة بفضل الأستاذة المشرفة.

- Livre D'or de l'Algérie، Dictionnaire des personnalité spassées contemporaines.

والذي أفادنا في الفصل الأول في التعريف بالشخصيات.

المراجع باللغة العربية:

– الحركة الوطنية الجزائرية **1930–1945**، الجزء الثالث لأبو القاسم سعد الله الذي أفادنا في الفصل التمهيدي في أحداث **8** ماي **1945**.

– دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر **1947–1956**، "لطاعة سعد" الذي اعتمدنا عليه في جميع الفصول خاصة الفصل الثاني المتعلق بانتخابات المجلس الجزائري.

– الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، لمصطفى خياطي وكتابه الثاني بعنوان المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية اللذين أفادانا في فصل التعريف بالشخصيات.

- $7F_{107,}$ Dossier (vœux et motions imprimerie du G.G.A).

واستخدمنا هاته العلبة في الفصل الثاني في المبحث الثاني عند تطرقنا للقضايا التي طرحها الدكتور لخضاري.

المراجع باللغة الفرنسية:

khiati. mostéfa،- Les blouses blanches de la révoluation

وقد استخدمنا هذا الكتاب بنسختيه العربية والفرنسية في الفصل الأول الخاص بتعريف الشخصيات، وما لاحظناه أن الذي ترجم من النسخة الفرنسية إلى العربية قد تصرف فيه كثيرا بحيث تطرق لشخصية بن سالم عيسى في النسخة الفرنسية ولم يتطرق إليه في النسخة العربية.

ومما لا شك فيه أن أي بحث لا يخلوا من الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث ومن الصعوبات التي واجهتنا مثلا صعوبة حصر القضايا التي طرحها هؤلاء الأطباء واختيار أهمها، بالإضافة إلى صعوبة التعامل مع الأرشيف لعدم اتقاننا للترجمة من اللغة الفرنسية إلى العربية.

الفصل التمهيدي: الوضع العام للجزائر من 1945 إلى 1947.

في الثامن من ماي **1945**أنهت أوروبا الحرب العالمية الثانية باستسلام ألمانيا النازية وفي هذا اليوم الذي كان يعتبر يوم انتصار، شهدت الجزائر أحداثا مأساوية أدت إلى مقتل الآلاف من الجزائريين من طرف فرنسا فحاولت التغطية على ما فعلته، بإصدار قانون عرف بالدستور المنظم للجزائر ورغم أنه منح للجزائريين بعض الحقوق إلا أنه لم يمنحهم الاستقلال الكامل.

المبحث الأول: مجازر 8 ماي1945وانعكاساتها.

1. **مجازر 8 ماي 1945:**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء، خرج الجزائريون في عيد النصر حوالي **8000** في المدن قالمة، سطيف، خراطة وغيرها من المدن الجزائرية للتعبير عن فرحتهم بهذا الفوز في مسيرات سلمية بهدف الضغط على إدارة الاحتلال ل إعطاء الاستقلال للجزائر، بعد مشاركة الآلاف من الجزائريين إلى جانب فرنسا في حربها ضد الألمان، وأمام هذه الحشود الكبيرة من المتظاهرين بالطريقة السلمية والمطالبين بحقوقهم بشكل مشروع، قابلتهم الشرطة الفرنسية بإطلاق النار عليهم بشكل عشوائي ولم تفرق بين أحد، صغيرا كان أم كبيرا، لتأخذ المظاهرات منعطفا آخر وتخرج عن طابعها السلمي، وبدأ الجزائريون يقاومون قوات الأمن والمعمرين ويدافعون عن أنفسهم.[1]

فمثلت حوادث **8** ماي **1945** المنعطف الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية فقد كانت عبارة عن تعبير للعمق والحس الوطني الذي كان يحمله شعب يتطلع للحرية والاستقلال الذاتي من مستعمر متسلط غاضب، وبداية عمل خطة لتغيير أسلوب المقاومة من كفاح سياسي سلمي إلى أسلوب مقاومة مسلحة كفيلة لوضع حد للإستعمار الإستيطاني الفرنسي.[2]

---

[1] بوقلقول عيسى، **النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956**، أطروحة **دكتوراه** تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2020-2021، ص15.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق**، ط2، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2013، ص125.

وكتب البشير الإبراهيمي عن حوادث **8** مايو **1945**: "**لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة، لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله**".[1]

ومن بعد هذه الأحداث تأكد للجزائريين أن لا جدوى من الكفاح السلمي وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، لذلك اعتبرت أحداث **8** ماي **1945** هي التي مهدت لثورة نوفمبر **1954**، وبعض المؤرخين ذكر أسباب ثورة نوفمبر وحصرها في هذه الأحداث، وهذا الطرح سار عليه ثلة من المؤرخين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر المؤرخ "**روبير أرون**" في كتابه: «**أصول حرب الجزائر**".[2]

2. أسباب مجازر 8 ماي 1945:

• تنامي الوعي السياسي الوطني في الجزائر، عقب إعلان الميثاق الأطلسي الذي نص على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وصدور بيان الشعب الجزائري سنة **1943**، وتأسيس جبهة البيان والحرية سنة **1944**، ونفي فرنسا مصالي في أفريل**1945**.[3]

• الأزمة الاقتصادية التي عاشها الجزائريون في تلك الفترة وما ولدته من حماس لدى تيارات الحركة الوطنية بالإضافة إلى الجفاف الذي ضرب مدة سنتين كان له الأثر البالغ على الجزائريين.[4]

---

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 458.

[2] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث، الجزائر قسنطينة، 1985، ص 217.

[3] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 458.

[4] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص ص 123-125.

•تأثيرات الحرب العالمية الثانية وانتشار أفكار المدى التحرري في العالم الذي كسر حاجز الخوف والتردد عند الجزائريين، وتحطيم أسطورة فرنسا التي لا تقهر بهزيمتها أمام الألمان وانهيارها انهيارا كاملا أواخر ربيع سنة **1940** ونشر الدعاية الألمانية ضد فرنسا.[1]

• وصول الحلفاء إلى الجزائر والشمال الإفريقي، ما دفع لتعبئة الجماهير للمطالبة بالاستقلال وتقديم مذكرة إلى الحلفاء شهر ديسمبر **1942** التي رفضتها فرنسا وأقرها الحلفاء.[2]

• تأسيس جامعة الدول العربية في مارس **1945**، وتصاعد أمل الجزائريين بقرب تحرر الجزائر وانضمامها إلى الأمة العربية.[3]

3. وقائع يوم الثامن ماي 1945 ومجرياته:

يرى بعض الكتاب أن بداية هذه المجزرة كانت أولا عبارة عن مظاهرات بتخطيط من عناصر الحركة الوطنية الجزائرية الذين اجتمعوا سرا بقصر الشلالة في نهاية أفريل واتفقوا على برنامج وهو مهاجمة الإدارة الفرنسية والاستعمار، وكان الهدف من هذه المظاهرة هو الضغط على الفرنسيين بإظهار قوة الحركة الوطنية ووعي الشعب الجزائري بمطالبه ولكن هذه المظاهرة التي حدثت يوم الاحتفال صادف الإعداد لها نوع من الفوضى نتج عنها تأخر الحلفاء في تحديد اليوم الذي سيقع فيه الاحتفال.[4]

---

[1] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1994، ص ص189-190.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 356.

[3] بشير بلاح، مرجع سابق، ص459.

[4] بوعاتي هدى، زروق سارة، **مجازر 8 ماي 1945 من خلال الكتابات التاريخية الجزائرية والفرنسية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة **الماستر**، تخصص تاريخ عام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017-2018، ص48.

نظم حزب الشعب الجزائري، بعدما شجعه نجاح الفاتح مايو **1945** استعراضات في المدن الرئيسية قصد المطالبة بتحرير مصالي لحاج وليظهروا للحلفاء وجود إمكانيات للحركة الوطنية وأنها قادرة على تأطير الجماهير الشعبية.

فقرر حزب الشعب الجزائري، بعدما شجعه نجاح الفاتح من ماي تنظيم مظاهرة كبرى بمناسبة عيد النصر وذلك برفع الألوان الوطنية ولافتات مكتوب عليها "**من أجل انعتاق الشعوب وحرروا مصالي الحاج وتحيا الجزائر حرة مستقلة**".[1]

فالمظاهرات التي دعا إليها أنصار حزب الشعب وقعت في أغلب تراب الوطن تقريبا وذلك بإرسال إدارة حزب الشعب مبعوثيها إلى مختلف النواحي وأعلنت حالة الطوارئ في صفوف الحزب عبر كافة أنحاء الجزائر، مشددة في تعليماتها على ضرورة أن تتسم المظاهرات بالطابع السلمي.[2]

أما يوم الثامن من مايو الذي صادف في سطيف يوم السوق فقد تميز بأحداث عنف بدأت في سطيف خاصة، ثم انتشرت إلى مدن أخرى، وفي المظاهرات التي نظمت هناك والتي ابتدأت بالقرب من الجامع الكبير اشترك فيها ما بين **7**و**8** آلاف شخص وكانت الكشافة تتقدم المظاهرات، والهتافات تتعالى بحياة الجزائر حرة مستقلة حتى وصل المتظاهرون إلى وسط المدينة، وهناك تدخل أحد رجال الشرطة وحاول نزع العلم الوطني من الطفل الذي كان يحمله فوقعت اصطدامات أسفرت عن مقتل الطفل حامل الراية الوطنية وعلى إثر ذلك بدأت الاشتباكات بين المتظاهرين وعناصر الشرطة ومنها وقعت المجازر الرهيبة في حق المتظاهرين الجزائريين.[3]

---

[1] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2008، ص 344.

[2] بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، 2012، ص138.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992، ص235.

وحدثت نفس الحوادث في العديد من المدن الجزائرية ففي مدينة الجزائر مرّ موكب المتظاهرين عبر شارع باب عزون وهو ينادي أيضا بإطلاق سراح مصالي لحاج إلا أنه حصر من طرف الشرطة في شارع **إزليISLY** قرب الأروقة، حاول رجال الشرطة نزع اللافتات بقوة من أيدي المتظاهرين والتي كان مكتوب عليها "تحيا الجزائر حرة"، وقع صدام بينهم وبين رجال الشرطة، كما استعمل الأوروبيون السلاح الناري الذي تسبب في قتل المتظاهرين زيار عبد القادر والحفاف، وجرح **19** شخص وأنقذ محمد زكال الراية الملطخة بالدم كما سُجلّ **6** جرحى في صفوف الشرطة التي ألقت القبض على **32**متظاهر جزائري.[1]

وفي قالمة نظمت اللجنة المركزية المحلية لأحباب البيان والحرية مظاهرة منفصلة تماما عن مظاهرة السلطات وقد ميز الموكب لافتات كتب عليها عاشت الديمقراطية فلتسقط الإمبريالية، أطلقوا سراح مصالي، مما أدى إلى تصادم مع الموكب الرسمي ولما أرادت الشرطة تفريق ا لمتظاهرين تعالت الصيحات ووقعت الفوضى وأطلقت النار.[2]

أما في خراطة فكانت بداية المظاهرات عندما اعترضت مجموعة من الجزائريين المسلمين الحاكم الفرنسي وقاموا باغتياله، هذا الحادث جعل سكان مدينة خراطة ودواويرها جزائريين أو أوروبيين بحيث كان كل منهم يقوم باستعداد خاص فالمستوطنون كانوا يشتغلون بالقلاع إضافة إلى تزويدهم بالأسلحة النارية أما الجزائريون فكانوا مجموعات للقيام بعمليات هجومية، وهكذا ففي فجر التاسع ماي قامت مجموعة من الشباب بإحراق بعض المرافق والمساكن وأخرى حاصرت مركز رجال الدرك بينما عملت مجموعة أخرى بالاتصال بالسكان المسؤولين بدوار

[1]عامر رخيلة، **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د س، ص ص 56-57.

[2]محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951**، تر: أحمد. بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص 1008.

الريف الذي يقع على بعد **1** كلم من خراطة وكانت حصيلة الأعمال الهجومية قتل سبعة أوروبيين.[1]

فيما يخص الغرب الجزائري ففي وهران انطلق الموكب من الحمري رافعا لافتات مارا أمام مقر أصحاب البيان والحرية حيث وقف، ثم استأنف مسيرته وإنظم إليه متظاهرون آخرون وبأيديهم لافتات مكتوب عليها أطلقوا سراح الزعيم مصالي حاولت الشرطة أن تتدخل فردّ المتظاهرون عليها بالحجارة، وهذا ما سبب مشاجرة عنيفة أطلق فيها طلقات نارية استعمل فيها المتظاهرون المطرقات والسكاكين، كانت حصيلة هذه المظاهرات متظاهر ميت، قتل بالرصاص وعدة جرحى من الطرفين بعد ذلك تمركزت الشرطة في الأماكن الإستراتيجية للمدينة،[2]أما المظاهرات في البليدة والبرواقية وسيدي بلعباس وسعيدة فوقعت في هدوء ودون تدخل الشرطة.[3]

4. نتائج أحداث8 ماي 1945:

إن النتائج المتمخضة عنها فاقت كل التوقعات في ظرف وجيز جدا، وذلك دلالة على بشاعة المجزرة وحقد المستعمر.

إن الاستعمار الفرنسي استعمل كل أنواع ووسائل التدمير مثل القنابل، الدبابات وتخريب المنازل وانتهاك الحرمات والاعتداءات حسب تقرير نشرته مجلة "**ستار أند ستريبرز**" بأن الفرنسيين استعملوا عددا كبيرا من الطائرات لضرب المدنيين الجزائريين وكان هذا التقرير بتاريخ **28** ماي **1945** ونشر في 1 جوان وقيل فيه أن قاذفات القنابل الفرنسية حطمت قرى آهلة بالسكان بشكل كامل.[4]

---

[1] بوعاتي هدى، مجازر 8 ماي 1945 ...، مرجع سابق، ص53.

[2] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص 56.

[3] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص1008.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، مرجع سابق، ص 238.

ففي قالمة قد مارسوا قمعا دمويا وانتقامات شخصية بإيقاف وإعدام **500أو700** شاب دون تبصر ودون أي رحمة أو شفقة في حين أن المعارك قد توقفت وتحدثت الحكومة الفرنسية عن **1500** ميت مسلم وتحدث المناضلون عن **6000** إلى **8000** وقالت الأوساط الأمريكية عن **35.000** إلى **80.000** وتكلم المناضلون الجزائريون عن **45000** ضحية، لقد تم تعداد **5560** في نوفمبر**1945**ومنهم **3696** في ناحية قسنطينة و**1359** في ناحية مدينة الجزائر و**505** في الناحية الوهرانية واعترف وزير الداخلية بالتوقيف القانوني لما يقارب ألف شخص.[1]

وفي هذا الصدد يقول أحمد توفيق المدني واصفا ما قام به الاحتلال في ذلك اليوم المشؤوم: "**لقد اجتمع المسلمون في الجهة الممتدة بين سطيف وخراطة وقالمة، رجال الجند الفرنسيين بين مشاة وطيارين وفرق مختصة ورجال البحرية الذين حاصروا كل السواحل هذا إضافة إلى رجال الجالية الأوروبية الذين تسلحوا واستعدوا لذلك اليوم الأحمر الرهيب**".[2]

وتتراوح التقديرات الجزائرية لمجازر **8** ماي **1945** بين **45.000** إلى**100.000** قتيل أما وزير الداخلية الفرنسي "تكيسيه" ذكر في تقريره أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحوادث بلغ **50.000** شخص أي 5%من السكان ونتج عن ذلك من **1200** إلى**1500** قتيل جزائري ولم يذكر الجرحى و**2400** معتقل، في حين اختلفت التقديرات الأجنبية فبعضها يقترب من إحصاء الفرنسيين وبعضها يقترب من إحصاء الجزائريين، وهي في الغالب من **50.000** إلى **70.000**.[3]

وهناك أيضا وسائل قمع أخرى غير القتل الجماعي وضرب القرى بالقنابل فقد ألقي القبض على زعماء الحركة الوطنية الجزائرية وزعماء حزب أصدقاء البيان والحرية "فرحات عباس" والدكتور "سعدان" وأعلنت السلطات الفرنسية حل هذا الحزب كما أعلنت حالة الطوارئ

[1] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص ص 354-355.

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001، ص177.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، مرجع سابق، ص 239.

من جديد وألقي القبض على "الشيخ الإبراهيمي" وعلى عشرات الآلاف من رجال جمعية العلماء المسلمين، وأتباع الحركات الوطنية الأخرى فالبشير الإبراهيمي نقل إلى السجن العسكري بالعاصمة ليلا يوم **27** مايو **1945** وظل في زنزانة ضيقة نحو سبعين يوما ونفس الشيء مع "فرحات عباس" الذي اتهمه الفرنسيين بالمس بالسيادة الفرنسية داخليا وخارجيا وظل وحده في زنزانة في أحد سجون قسنطينة لمدة ستة أشهر.[1]

أما من الناحية النفسية فقد كانت لمجازر **8** ماي **1945** أثرا عميقا وبالغا في نفوس الجزائريين، منها تعمق الأحقاد والكراهية ضد السلطات الفرنسية التي لم تف بوعودها فحسب بل كشفت عن طبيعة الغدر والخيانة المتأصلتان فيها من خلال ما مارسته من قمع وقتل في حين أن حمامات الدم وجثث ألاف من الجزائريين التي خلفتها تلك المذابح الشنيعة قد أحدثت شرخا كبيرا وشكلت جدارا حديديا بين الشعب والسلطات الاستعمارية فكانت هذه المذابح عملية إعدام حقيقية لفكرة التعايش أو الاندماج التي كان يحلم بها بعض الجزائريين.[2]

إن أهم نتيجة يمكن الخروج بها من هذه المظاهرات والأحداث هو تعميق الوعي الثوري واكتماله لدى الجزائريين خاصة لدى الشباب المتحمس للنضال والكفاح المسلح وحتميته للحصول على الاستقلال، والأهم من ذلك أن هذه المظاهرات كسرت حاجز الخوف الذي كان يتملك الجزائريين لمجابهة السياسة الفرنسية واستخلص الجزائريين من كل ما تم ذكره عن هذه المجازر أنها كانت مؤامرة مكيدة استعمارية دبرت ضد الجزائريين.[3]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، مرجع سابق، ص ص 239-240.

[2] مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 65.

[3] مرجع نفسه، ص ص 65-66.

المبحث الثاني: إصدار الدستور المنظم للجزائر **20** سبتمبر **1947.**

1. قانون 20 سبتمبر1947:

أمام ضغط الحركة الوطنية الجزائرية ولتهدئة الشعب الجزائري وامتصاص الغضب الذي انتشر في أوساطه نتيجة للأحداث الدامية التي عرفتها الجزائر في الثامن من مايو **1945**، سارعت السلطات الفرنسية إلى إصدار ما يعرف بدستور الجزائر أو القانون الخاص.[1]

أ. التعريف بالقانون:

يعرف بالقانون الأساسي أو دستور الجزائر، كما أطلقت عليه الإدارة الاستعمارية أيضا تسمية إصلاح **1947**،[2] بالإضافة إلى القانون العضوي، وهو عبارة عن مشروع إصلاحي تقدمت به الإدارة الاستعمارية، لامتصاص غضب الجزائريين شعبا وأحزابا عقب أحداث الثامن ماي **1945** سعيا من فرنسا لتلميع صورتها أمام الرأي العام بمظهر الإصلاح. [3]

جاء هذا القانون في عهد رئيس الجمهورية **X-Auriol** ورئيس الحكومة **paulRamadier** بول رامادير والحاكم العام الفرنسي للجزائر "إيف شتانيو "**chatagnaux** واستبدل فيما بعد بـ "مارسال ادموند نايجلان"**Naiglen.**[4]

---

[1] فتيحة قشيش، "**موقف المستوطنين الأوروبيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر**"، **مجلة مدارات تاريخية**، مج1، ع2، جوان 2019، ص 421.

[2] بوقلقول عيسى، **النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956**، مرجع سابق، ص35.

[3] علي زغلاش أسماء، **قانون 20 سبتمبر 1947 والمواقف المختلفة منه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر**، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص27.

[4] طاعة سعد، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956**، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 50.

نوقش موضوع هذا القانون من طرف الجمعية الوطنية خلال شهر أوت من سنة **1947** واعتمد يوم **20** سبتمبر **1947**، بـ **325** صوتا مقابل **86** وتم ذلك دون موافقة الممثلين الجزائريين.[1]

ب. أسباب صدوره:

هناك عدة أسباب ساهمت في صدور هذا القانون منها الاقتصادية ومنها الاجتماعية ومنها السياسية نعرضها كالآتي:

• مجازر **8** ماي **1945** التي قام بها الاستعمار الفرنسي ضد المسلمين الجزائريين خاصة سطيف قالمة وخراطة ومنه فصدور هذا القانون جاء كإصلاح لامتصاص غضب الشعب.

• تزايد نشاط وضغط الحركة الوطنية الجزائرية على الحكومة الفرنسية وإصرارها على المطالبة بدولة جزائرية ذات سيادة ودستور.

• الوضع الصحي الذي كان يعاني منه الشعب الجزائري خاصة في القرى والأرياف، وما أصبح يتعرض له الفلاحين من سلب واغتصاب لأراضيهم ومنحها للكولون دون مقابل وفرنسا بطرحها هذا القانون أرادت القيام بإصلاحات لتحسين وضع الفلاحين.

• تضييق الخناق على نشاط الحركة الوطنية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية من خلال سجن زعماءها وتعطيل الصحف وتوقيف نشاط الأحزاب، فلجأت فرنسا إلى سياسة الإغراء من أجل استمالة الشعب الجزائري. [2]

• فشل فرنسا الذريع في حروبها الخارجية مما أضعفها سياسيا وعسكريا وأرغمها على إتباع طريق الهدنة في التعامل مع مستعمراتها خاصة الجزائر، ووجدت فرنسا نفسها أمام ضغط الحركة الوطنية وتواصل روح النضال هذا كله جعلها مجبرة على اتخاذ وإتباع سياسة جديدة

[1] معزوز هدى، **الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830-1962**، **مجلة المصادر**، مج 7، ع1، ص 203.

[2] طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص49-50.

إزاء هذه الأوضاع وخاصة أنها لا تملك قادة بارزين يستطيعون خوض غمار حرب جديدة وبقوة واستعداد جديدين. [1]

• محاولة فرنسا ربط اقتصادها باقتصاد الجزائر لاستغلال ثرواتها بصورة شرعية.[2]

• القضايا التي كانت مثار جدل واسع بين الإدارة الفرنسية والمسلمين مثل قضية فصل الدين عن الدولة، مصادرة الأراضي، الأوقاف، القضاء، التعليم، وحاولت هذه الإدارة أن تأخذها من يد أصحابها المطالبين بها ووضعها ضمن هيئات استشارية جديدة خاصة بالجزائريين وتولي عليها أطرافا من أبناء جلدة الجزائريين حتى تأخذ أطول فترة ممكنة والهدف من ذلك إرضاء الكولون وعدم الاعتراف بأي حق يخص المسلمين.

• أرادت فرنسا من هذا القانون خلق نموذج جديد لتمثيل الجزائريين في الهيئات الرسمية الانتخابية ولكن على مقاس الإدارة الاستعمارية، ومن هنا ظل هذا القانون شبيه تماما بقرارات **1919** ومشروع بلوم فيوليت وأمرية **1944**. [3]

ج. مضمون الدستور وأهم مواده:

لقد تكون هذا القانون من **8** أبواب و**12** فصل و**60** مادة سنعرضها كالآتي: [4]

- **الفصل الأول:**

في النظام السياسي: وتضمن **3** مواد من المادة **1** إلى المادة **3** وهي:

– **المادة 01:** تجهز الجزائر في دائرة الاتحاد الفرنسي بالشخصية المدنية والاستقلال الإداري والمالي وبنظام خاص يعينه القانون الحالي.

---

[1] بوقلقول عيسى، **النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948–1956**، مرجع سابق، ص37.

[2] حنان بن عمران، سهيلة روابحية، **القانون العضوي للجزائر 20 سبتمبر 1947 وتأثيره على الحركة الوطنية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر** تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر،2021– 2022، ص 28.

[3] طاعة سعد، مرجع سابق، ص50.

[4] بشير بلاح، مرجع سابق، ص467.

– **المادة 02:** تقرر القانون الحالي طبقا للمادة **75** من دستور الجمهورية الفرنسية التي تؤكد قبول الجزائر بصفة " قطر مشترك" في دائرة الاتحاد الفرنسي.

– **المادة 03:** ستمثل الجزائر في داخل الاتحاد الفرنسي طبقا للمادة **66** من دستور الجمهورية الفرنسية.

- **الفصل الثاني:**

في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية: وتضمن **7**مواد من المادة **4** إلى المادة **10** وهي:

– **المادة 04:** جميع الجزائريين والجزائريات بلا فرق في الأصل والجنسية واللغة والدين يتمتعون بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات وهم يتمتعون بكل الحريات الديمقراطية وبجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بصفات المواطنين للاتحاد الفرنسي المضمنة بالمقدمة وبالمادة **81** من دستور الجمهورية الفرنسية جميع الوظائف العامة تكون مفتوحة أمامهم.

– **المادة 05:** يعاقب القانون كل دعاية أو تظاهر ذو شكل عنصري وقانون الأهالي "أندي جينا" يبقى منسوخا بالتمام.

– **المادة 06:** جميع المواطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر يتمتعون بجميع الحقوق المتعلقة بالجزائر بصفة المواطن الفرنسي ويخضعون لنفس الواجبات.[1]

– **المادة 07:** جميع الجزائريين المقيمين بفرنسا يتمتعون بجميع الحقوق المتعلقة بصفة المواطن الفرنسي ويخضعون لنفس الواجبات.

[1] عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، مج 7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص 357–358.

– **المادة 08:** الحرية الدينية مضمونة لجميع المواطنين وإدارات البنايات الدينية وأموالها بما فيها الأحباس تكون تحت التصرف المطلق لمجالس كل دين ويضمن القانون فصل الشعائر الدينية عن السلطات العامة.

– **المادة 09:** طبقا للمادة **82** من قانون الجمهورية الفرنسية يجهز الجزائريون والجزائريات بالأحوال الشخصية ما داموا لم يتركوها بحرية أنفسهم، ولا يمكن لهذه الأحوال الشخصية ولا بأي مناسبة أن تكون سببا في رفض أو تحديد استعمالهم التام لحقوقهم وحرياتهم الوطنية.

– **المادة 10:** اللغة الفرنسية واللغة العربية معترف بهما بنفس الحقوق كلغتين رسميتين على قدم المساواة وعلى جميع الدرجات وفي جميع المدارس التعليمية العامة[1].

- **الفصل الثالث:**

في المجلس الجزائري: وتضمن **12** مادة من المادة **11** إلى المادة **22** وهي:

– **المادة 11:** يتألف المجلس الجزائري من مواطني الجزائر الذين ينتخبون انتخاب سريا مباشرا لمدة أربعة سنوات، وهو يتألف من **120** عضوا.

– **المادة 12:** يقسم الهيكل الانتخابي إلى هيئتين انتخابيتين مختلفتين.

المادة 13: يتألف المجلس الجزائري بصفة انتقالية من **60** ممثلا للهيئة الانتخابية الأولى و**60** ممثلا للهيئة الانتخابية الثانية.

– **المادة 14:** السن القانونية للانتخاب **23** سنة على الأقل.

– **المادة 15:** القانون يضبط كيفية الانتخاب وتركيب الهيئة الانتخابية.

– **المادة 16:** للمجلس الجزائري الذي سيتشكل كل الصلاحيات في شروط انتخاب أعضائه، كما له الحق في قبول استقالة هؤلاء[2].

[1] عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، مرجع سابق، ص358.

[2] طاعة سعد، مرجع سابق، ص52.

– **المادة 17:** تحدد جلسات المجلس في السنة والحالات التي يستدعي فيها المجلس بطلب من ثلث النواب أو عند طلب من رئيس مجلس الوزراء.

– **المادة 18:** جلسات المجلس مفتوحة وعامة كما توضح مناقشاته، ومداخلات النواب وكل الوثائق المتعلقة بالمجلس في الجريدة الرسمية للجزائر **j.O.A**

– **المادة 19:** الشروط التي يوفرها المجلس من حصانة وراتب شهري خاص بالنائب.

– **المادة 20:** يتمتع المجلس الجزائري بالامتيازات التي عينها قانون **27** أكتوبر **1946** فيما يخص انتخاب ممثلي الجزائر لمجلس الاتحاد الفرنسي.

– **المادة 21:** وكالة النائب في المجلس الجزائري لا تشبه وكالة نائب المجلس الوطني أو الجمهوري أو الاتحادي.

– **المادة 22:** يمكن للمجلس انتخاب مكتب في كل سنة عند بداية الجلسة الأولى وهو يتألف من رئيس وثلاثة مساعدين وأربعة إداريين هؤلاء يعينون من الهيئتين الانتخابيتين الأولى والثانية. [1]

- **الفصل الرابع:**

في النظام التشريعي: وتضمن **7** مواد من المادة **23** إلى المادة **29** وهي:

– **المادة 23:** المجلس الجزائري له التصرف في السلطة التشريعية وفي كامل المسائل الداخلية الجزائرية ولا يمكن تكليف أحد لهاته السلطة لرئيس مجلس وزراء الحكومة الجزائرية، ونواب المجلس الجزائري وحدهم الحق في ابتكار القوانين.

– **المادة 24:** توضح مشاريع واقتراحات القوانين على مكتب المجلس الجزائري.

– **المادة 25:** يدرس المجلس الجزائري مشاريع واقتراحات القوانين على مكتب المجلس الجزائري.

[1] طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص 52–53.

– **المادة 26:** يبحث المجلس الجزائري عن كيفية تطبيق القوانين في الجزائر، التي سنها المجلس الوطني الفرنسي، ويبطل نظام إصدار المراسيم كمادة تشريعية.

– **المادة 27:** تطبق بملأ الحق جميع القوانين الفرنسية التي تضمن الحريات الدستورية.

– **المادة 28:** تعلن القوانين التي صوت عليها المجلس الجزائري بواسطة رئيس الاتحاد الفرنسي، ولأجل ذلك فهي تسلم بواسطة رئيس المجلس الجزائري إلى رئيس الحكومة الجزائرية الذي يحولها إلى رئيس الاتحاد الفرنسي في مدة 5 أيام.

عند تأخر رئيس الاتحاد الفرنسي عن حق إعلانها خلال العشرين يوما التي تتبع استلام القانون من رئيس الحكومة الجزائرية، حينئذ يعلن القانون بواسطة رئيس المجلس الجزائري، وتطبق القوانين بعد إعلانها بالجريدة الرسمية بيوم كامل.

– **المادة 29:** يبطل المجلس المالي الذي تأسس بأمر **15** سبتمبر **1945** بملأ الحق في اليوم الذي يبتدأ فيه عمل المجلس الجزائري المقرر في القانون الحالي.

- **الفصل الخامس:**

في الميزانية الجزائرية: وتضمن 4 مواد من المادة **30** إلى المادة **33:**

– **المادة 30:** يصوت المجلس الجزائري استعمال جميع الديون التي تقدمها الجمهورية الفرنسية ويملك نواب المجلس الجزائري الأمر في تعيين المصاريف.

– **المادة 31:** يراقب المجلس الجزائري استعمال جميع الديون التي تقدمها الجمهورية الفرنسية للجزائر وخصوصا القرض والتنسيقات المالية للتجهيز الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

– **المادة 32:** يقرر المجلس الجزائري القانون المالي الجديد للجزائر وخصوصا تعيين النفوذ والجباية والمكوس.[1]

– **المادة 33:** تدخل ميزانية الأراضي الجنوبية في ميزانية الجزائر عند مفعول هذا القانون.

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 361-363

- **الفصل السادس:**

في الحكومة الجزائرية: وتضمن **6** مواد من المادة **34** إلى المادة **39**وهي:

– **المادة 34:** ينتخب المجلس الجزائري رئيس الوزارة بالتصويت العام وبأكثرية أعضاء المجلس المطلقة ورئيس الوزارة يختار وزراءه، تتألف الحكومة الجزائرية من رئيس المجلس ومن الوزراء.

– **المادة 35:** يتألف مجلس الوزراء بصفة انتقالية من عدد متساو من جزائريين أو جزائريات نواب المجلس الجزائري من المجمع الانتخابي الأول، والمجمع الانتخابي الثاني.

– **المادة 36:** تضمن الحكومة الجزائرية تنفيذ القوانين بصفة مشتركة.

– **المادة 37:** يعين رئيس مجلس الوزارة الاستخدام لكل الوظائف المدنية بتوقيع الوزير ذو الصلاحية.

– **المادة 38:** تتكلف الحكومة الجزائرية بالسلم الداخلي للجزائر، وتكون كل القوات البوليسية خاضعة لها.[1]

– **المادة 39:** الوزراء مسؤولون بالإجماع أمام المجلس الجزائري عن سياسة الحكومة العامة وبصورة فردية، على أعمالهم الشخصية.[2]

الفصل السابع:

في السلطات القضائية: وتضمن **3**مواد من المادة **40**إلى المادة **42**وهي:

– **المادة 40:** يحدد المجلس الجزائري تأليف واختصاص هيئة عليا للقضاء، وتشتمل هذه الهيئة على قسمين: قسم للقضاء المدني وقسم للقضاء الإسلامي.

– **المادة 41:** تؤلف هيئة بالأخص من معلمي المذاهب الإسلامية الأربعة الكبيرة، وتقدم للمجلس الجزائري مشروع توحيد وتشريع العدل الإسلامي في جميع أنحاء القطر الجزائري.

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 363.

[2] طاعة سعد، مرجع سابق، ص 54.

– **المادة 42:** إذا كان بالدعوة المنوطة بإدارة الأحباس أو بالأحوال الشخصية أحد الطرفين غير مسلم تخرج هذه الدعوى من اختصاص المحاكم المدنية، إلا إذا لم يلق بالطرفين وضعها أمام الشرع الإسلامي.

- **الفصل الثامن:**

في ممثل الجمهورية الفرنسية: وتضمن مادتين من المادة **43** إلى المادة **44** وهي:

– **المادة 43:** تعين حكومة الجمهورية الفرنسية ممثلا لدى الحكومة الجزائرية.

– **المادة 44:** ممثل الجمهورية الفرنسية لدى الحكومة الجزائرية هو ممثل لمصالح الإتحاد الفرنسي العامة في الجزائر، وهو يشترك في مداولات مجلس الوزراء وهو يحضر أعمال المجلس الجزائري، وهو يسهر على احترام الحريات الدستورية، يجب أن تكون أعمال الحكومة الجزائرية فيما يخص العلائق التجارية مع بلاد وأقطار الاتحاد الفرنسي والبلاد الأجنبية، مصادقة من ممثل الجمهورية الفرنسية.

الدفاع الخارجي عن الجزائر والعلائق الدولية ترجع إلى حكومة الجمهورية الفرنسية طبقا للمادة **62** من دستور الجمهورية الفرنسية.[1]

- **الفصل التاسع:**

في النظام الإداري: وتضمن **3** مواد من المادة **45** إلى المادة **47** وهي:

– **المادة 45:** يبطل لقب ووظائف الوالي العام، وتبطل إدارة الولاية العامة.

– **المادة 46:** الموظفون وأعوان الدولة الذين وضعتهم فرنسا تحت تصرف الجزائر في سبيل خدمتها، يوضعون تحت مراقبة الوزير ذو الصلاحية من الحكومة الجزائرية.

وهم يعاملون حسب قانون الوظائف العامة المعمول به في فرنسا، والموظفون والعملاء الفرنسيين القائمين في الوقت الحاضر بوظائفه بالجزائر يستفيدون شخصيا من جميع الميزات المكتسبة منذ الوقت الذي تجعلهم الحكومة الفرنسية تحت تصرف الحكومة الجزائرية.

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 364-365.

يوضع الموظفون تحت طلبهم تحت تصرف الوزراء الفرنسيين الذين فصلوهم.

- **المادة 47:** تأسيس مدرسة الإدارة في الجزائر لتكوين وتنمية موظفين جزائريين جدد.[1]

- **الفصل العاشر:**

في البيئات (المجتمعات) المحلية: وتضمن **9** مواد من المادة **48** إلى المادة **56.**

- **المادة 48:** المجتمعات المحلية هي القرى، والدواوير، والنواحي والمدن أما البلديات المختلطة فتنتهي صلاحياتها.

- **المادة 49:** تنظيم البلدية وحدودها ومساحتها واتساعها يحدده القانون.

- **المادة 50:** ينتهي النظام الخاص بالأراضي الجنوبية.

- **المادة 51:** تقاد البلديات بواسطة مجالس منتخبة بالتصويت المباشر والسري والمجالس التي يكون بشأنها الانتخاب هي المجالس العامة والمجالس البلدية ومجالس الجماعة.

- **المادة 52:** يكون عدد نواب البلدية والجماعة مناسبا ومساويا لكل قسم انتخابي، ويكون لكل هيئة انتخابية ممثل واحد على الأقل.

- **المادة 53:** تتألف المجالس العامة بصفة انتقالية من عدد من النواب متساو تماما بين ممثلي كل هيئة انتخابية.

- **المادة 54:** سلطة المجالس البلدية المحددة في قانون **51** مدتها، انتخابها، نظامها تركيبها يحددها القانون.

- **المادة 55:** تنفيذ قرارات المجالس المنتخبة البلدية العامة، الجماعة تستند إلى رئيس المجلس.

- **المادة 56:** عمل الموظفين وتمثيل المصالح والمراقبة الإدارية للمجالس المحلية في الجزائر تحت إشراف مندوبي الحكومة، المعينون رأسا من مجلس الوزراء.[2]

---

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 365-366.

[2] طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص 54-55.

- **الفصل الحادي عشر:**

في الأنظمة المختلفة: تضمن مادة واحدة وهي المادة **57:**

– **المادة 57:** جميع الأنظمة الخاصة التي لم يشر إليها القانون الحالي الجزائري ستحدد بقوانين يصوت عليها المجلس الجزائري في دائرة القوانين المعمول بها في الإتحاد الفرنسي.

- **الفصل الثاني عشر:**

في الأنظمة الانتقالية: وتضمن **3** مواد من المادة **58** إلى المادة **60:**

– **المادة 58:** ينتخب المجلس الجزائري للمرة الأولى خلال أربعة أشهر على الأكثر من يوم إعلان القانون الحالي، سيجتمع المجلس الجزائري بملأ الحق يوم الخميس الثالث الذي يأتي بعد الانتخابات العامة الواردة ابتداء هذه المادة.

– **المادة 59:** أما ما يخص مبدأ المجمعان الانتخابيان وتناسب الممثلين لكل واحد منهما، ووضعية المواد **53،52،35،22،13،12**، فلا يمكن تعديلها أو نسخها قبل مروره سنوات على إعلان القانون الحالي، بعد ذلك الوقت يمكن تعديل أو حذف الأنظمة المذكورة حسب شروط يحددها قانون نظامي.

– **المادة 60:** تصبح المواد من **1** إلى **15** من هذا القانون نافذة عند إعلان القانون الحالي، تصبح المواد **16** إلى **35و57** من القانون الحالي عند ابتداء المجلس الجزائري في العمل، يبتدأ في تنفيذ المواد من **48** إلى **56** من القانون الحالي عند إعلان القانون المعين من المادة **49.**

أما باقي مواد القانون الحالي فيبتدأ في تنفيذها عند انتخاب رئيس مجلس الوزراء الجزائري[1].

[1]عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 368.

2. آثاره وانعكاساته على الحركة الوطنية:

إن قانون **20 سبتمبر1947** يمثل أول مجهود لمنح الجزائر قانونا أساسيا، لتسيير الأوضاع الداخلية فيها بهدف خفي ألا وهو استعادة سيطرتها على الجزائر. [1]

ورغم ردود الفعل التي رافقت طرح هذا القانون فإن المجلس الوطني الفرنسي صادق عليه، وشرع في تطبيقه ابتداء من شهر أفريل **1948**، وإذا كان الأوروبيون لم يرتاحوا لفكرة المساواة النظرية التي جاء بها القانون والتي تعطي الجزائريين نظريا بعض الحقوق التي تجعل منهم متساوون مع المعمرين الأوروبيين مساواة قائمة على تقديم الأقلية على الأكثرية، فإن الحركة الوطنية هي الأخرى كان لها موقفها من هذا القانون.[2]

أ. موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لقد جاءت ردة فعله أولى ردود فعل الحركة الوطنية حيث قدموا على لسان مستشاري الحزب في مجلس الجمهورية استقالتهم في رسالة موضحة جاء فيها أننا نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي الذي فرضه البرلمان الفرنسي وعلى هذا الأساس نوجه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية ونلاحظ على هذا القانون أنه تم إقراره بالتصويت في غياب المنتخبين المسلمين الممثلين للشعب الجزائري دون أي اعتبار لتطلعات الشعب، كما صرح "المصطفاوي" وهو عضو كتلة حزب الاتحاد الديمقراطي منتقد الدستور بالقول: "لا يسير على سياسة اندماجية على الرغم من تظاهره بذلك وهو ليس بالقانون الاتحادي الفيدرالي على النحو المطلوب، وليست فيه أي روح ديمقراطية على الرغم من ولاته في جو التحرر العالمي".[3]

---

[1] شارل آندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 352.

[2] عامر رخيلة، مرجع سابق، ص 97.

[3] قداري إيمان، **التطورات السياسية في الجزائر ما بين 1945-1954**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر** في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018-2019، ص ص 54-55.

ب. موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

كان موقف الحركة هو الآخر رافض لهذا القانون جملة وتفصيلا منذ البداية لأنه كان يعي مخطط فرنسا من وراء ذلك فهو يسعى استغلال الجزائر وانفصالها عن فرنسا لكن هذا القانون كان يدعو إلى الإدماج وهو ما يتنافى مع مقومات الحزب، كما أنه رفض المشاركة في المناقشات في البرلمان الفرنسي حول مسألة القانون الأساسي حيث اعتبر هذا القانون ضد السيادة، كما مارس الحزب نشاطا كبيرا خارج المجلس الوطني الفرنسي لإظهار مواقفه اتجاه القانون الأساسي تمثل في جملة من النقاط:

– أن الحركة تنكر باسم الشعب الجزائري على البرلمان الفرنسي أن يقرر مصيره.

– نطالب بإعطاء الشعب الجزائري مبدأ اختيار دستوره بكل حرية.

وقد رفض حزب حركة الانتصار هذا القانون لأنه لا يعبر بصدق عن المطالب الحقيقية للشعب الجزائري.

ج. موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تجسد موقف الجمعية من خلال قول البشير الإبراهيمي:" أن الأحزاب الفرنسية من اليمين على اليسار شأنها الاختلاف في كل شيء اتفقت على احتقارنا وعدم اللامبالاة بنا في كل شيء يخصنا وهو دستور الجزائر، فوضع كل حزب للجزائر دستور بين أصوله وفروعه على ما يوافق هوى حزبه لا على ما يوافق مصلحة الجزائر ورغبة أهلها....".

كما رفضت الجمعية هذا القانون الأساسي لأنه لم يلب مطالبها الأساسية المتمثلة في ترسيم اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة والتي تركها هذا القانون للمجلس الجزائري ليقرر فيها[1].

[1] قداري إيمان، مرجع سابق، ص ص 56–57.

د. موقف الحزب الشيوعي:

لعب الحزب الشيوعي دورا هاما في صياغة بعض مواد القانون فلذا وافق عليه مبدئيا مع تحفظه حول مسائل تتقاطع مع مطالب الحركة الوطنية كاللغة العربية وفصل الدين عن الدولة، ولهذا صرح "عمار أوزقان" رئيس الحزب بعد عقد المؤتمر الرابع للحزب " أن القانون الأساسي يمكنه أن يخلص الجزائر من النظام الاستعماري".

وفي تاريخ **09** مارس **1947** جريدة الحرية لسان حال الحزب الشيوعي وافقت على مشروع قانون الجزائر.

وعموما لم تتقبل الحركة الوطنية والأحزاب السياسية هذا القانون لكونه يتنافى مع مطالب الشعب الجزائري[1]، وتطبيقا لمادته **11** من الفصل الثالث بتأسيس مجلس جزائري يتألف من **120** عضو **60** ممثل أوروبي و**60** ممثل جزائري مسلم عن طريق الاقتراع السري المباشر في انتخابات عرفت بالتزوير وعدم المصداقية لتمثيل الجزائريين في المجلس الجزائري ومن بين هؤلاء المنتخبين أو الممثلين نذكر: **شكال علي، شنتوف عدة، غلام الله منور، بودرية محمد، فرحات عباس، بن خليل عبد السلام، بن سالم عيسى، لخضاري إسماعيل، أيلول عمار.**[2]

[1] قداري إيمان، مرجع سابق، ص 58.

[2] حمري ليلى، **الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956**، أطروحة **دكتوراه**، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، 2014-2015، ص ص165-168.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير ومن خلال ما تم ذكره في هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات مفادها:

– أن أحداث **8** ماي **1945** فضحت صورة فرنسا وشوهتها وكشفت وجهها الآخر خاصة لأولئك الذين كانوا يعتبرون ويؤمنون بفكرة أن فرنسا بلد العدالة والحرية والمساواة.

– أن أحداث **8** ماي **1945** جعلت الشعب الجزائري عامة والحركة الوطنية خاصة تراجع حساباتها وأنه لا جدوى من الكفاح السلمي، ولا بد من تجسيد فكرة أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة على أرض الواقع، فكانت هذه الأحداث القطرة التي أفاضت الكأس، وبداية للتحضير لثورة تحريرية كبرى.

– وأن فرنسا بإصدارها لقانون **20** سبتمبر **1947** أو كما سمي دستور الجزائر ما هو إلا مشروع إصلاحي كغيره من المشاريع الإصلاحية الإغرائية الشكلية التي سبقته وبقيت حبرا على ورق.

– لم يأتي بجديد بل تبنته فرنسا كوسيلة للحد من غضب الجماهير الجزائرية وتهدئة الحركة الوطنية وليس إلا سياسة لذر الرماد في الأعين، أتت به لتحسين صورتها أمام الرأي العام بعد وقائع ماي **1945**.

الفصل الأول: الأطباء السياسيون

المبحث الأول: الدكتور لخضاري إسماعيل**(1897–1965)**

المبحث الثاني: الدكتور بن سالم عيسى**(1895–1969)**

المبحث الثالث: الدكتور بن خليل عبد السلام **(1899–1964)**

من المعلوم أن طلبة الطب خلال الحقبة الاستعمارية، كان هدفهم الأول هو الحصول على شهادة الدكتوراه، ليتسنى لهم فتح عيادة لممارسة المهنة، وبتدهور أوضاع الجزائريين برزت هذه الفئة المثقفة وكرست نشاطها للدفاع عن حقوق هؤلاء الجزائريين وطرح انشغالاتهم على مستوى المجلس الجزائري، فصاح لنا أن نطلق عليهم مصطلح **الأطباء السياسيون** ليتمركزوا في مناطق مختلفة من القطر الجزائري.

المبحث الأول: الدكتور لخضاري إسماعيل**(1897-1965)**

1. قسنطينة منطقة النشأة:

ب- جغرافيا:

قسنطينة[1] بالعربية قسنطينة وتسمى أيضا **Kostantina وkassantina** تقع على بعد **430** كلم من شرق العاصمة الجزائر و**80** كلم جنوب مدينة سكيكدة و**200** كلم شمال بسكرة،[2] فهي واقعة على شكل مدرج يرتفع في الشمال الغربي عند سفوح جبل المنصورة الذي يفصله عنها انهدام المنعرج، تشكله مياه وادي الرمال هذا الوادي الذي يلتقي بواد بمرزوق الآتي في الجهة الشرقية في المكان المعروف بدار الأقواس **(الحنايا القديمة)**[3]، وفي الشمال الشرقي للمدينة ينتصب جبل المنصورة في الاتجاه الجنوبي الشرقي إلى الشمالي الغربي ومع أن هذه الجبال جرداء من الأشجار إلا أنه يمكن استغلالها في الزراعة وفي أعلى هذه الهضبة "**هضبة المنصورة**"، نجد بها نتوءات إحداهما شرقي يشرف على المدينة يعرف بـ"**سيدي مبروك**"

[1] تقع المدينة فلكيا، على خطي عرض 23 و36 شمالا وخطي طول35 و07 شرقا.**ينظر**: محمد الهادي لعروق، **مدينة قسنطينة، دراسة في جغرافية العمران**"د.م.ج"،**ANEP**، بن عكنون، الجزائر، 1984، ص 14.

[2]Achour cheurfi **,Dictionnaire des Localités Algériennes, (villes villages hameaux qsars et douars mechetaset lieux -dits)** casbah Edition , Alger**,** Algérie،2011, p 365.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **وصف مدينة قسنطينة حسب معلومات جديدة للقبطان هيبوليت 1832**، **مجلة الأصالة**، ع58-59، جويلية 1978، ص 8.

أما الثاني الواقع في الشمال الغربي لهضبة المنصورة فيحمل اسم **ضريح "سيدي مسيد"**[1]فيحدها إداريا من الشمال سكيكدة ومن الشرق قالمة ومن الغرب ميلة ومن الجنوب أم البواقي.[2]

قسنطينة تتوسط إقليم شرق الجزائر، الذي يعتبر من أكبر المناطق الجزائرية من حيث المساحة والسكان، إضافة إلى ذلك النشاط الاقتصادي المزدهر[3]، بحيث يمثل إقليمها وحدة جغرافية متكاملة ومقسمة إلى أربع تقسيمات كبرى تأخذ أهميتها من موقعها بالنسبة للعاصمة وهي كالآتي:

- **الشرق:** ويضم الأقاليم الممتدة من قسنطينة إلى الحدود التونسية.
- **الغرب:** وتتبعه كل الأقاليم الممتدة من قسنطينة إلى سلسلة جبال البيبان.
- **الجنوب:** والذي تعتبر الصحراء الجزء الكبير منه.
- **الشمال:** ويضم الجبال المحاذية للساحل المتوسط من عنابة حتى بجاية ويطلق على هذا الجزء **اسم الساحل.**[4]

ومع دخول الاستعمار الفرنسي للمنطقة تغير تقسيمها فأصبحت تمتد الولاية لتشمل كامل المنطقة الشرقية وتضم: قسنطينة، عنابة، سطيف، ميلة وجيجل. [5]

---

[1] طاهري عبد الحليم، **مدرسة صالح باي ومقبراته العائلية بحي سوق العصر بمدينة قسنطينة**، رسالة **ماجستير** في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر معهد الآثار،2008_2009، ص42.

[2] Achour cheurfi,Op-cit, p :365.

[3] أواس سارة، **الحياة الثقافية لمدينة قسنطينة فترة الاحتلال الفرنسي ما بين 1900_1950**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر** في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، جامعة قالمة، 2019_2020 ص09.

[4] حورية طبعه، **السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870_1954**، أطروحة **دكتوراه** تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020/2019، ص13.

[5] حورية طبعه، مرجع نفسه، ص20.

وفيما يخص المظاهر الجغرافية الطبيعية لقسنطينة فهي كالتالي:

• **التضاريس:** ليست شديدة الخطورة كما أنها جزء من الأطلس التلي، وتتميز بها ثلاث مجموعات كبيرة: مجموعة التليان وجميع الأحواض الداخلية وجميع السهول المرتفعة.[1]

• **المناخ:** بحكم موقع المدينة في منطقة الهضاب العليا فهي تتميز بجل الخصائص المناخية العامة، للمناطق الداخلية في الجزائر الخاضعة لتأثير الانخفاضات الجوية القادمة من الغرب إلى الشرق، ويحد الإقليم من الجنوب الصحراء مما يجعلها تتميز بمناخ شبه قاري تداخلت في تكوينه المؤثرات الصحراوية جنوبا والمؤثرات البحرية شمالا، تنخفض درجة الحرارة إلى ما دون الصفر خلال شهور الشتاء ويبلغ المدى الحراري السنوي **18.35°** مئوية لكونها تقع في منطقة الهضاب العليا المتكونة من سلاسل جبال نوميديا والبابور التي تحجبها عن المؤثرات البحرية.[2]

كما أن مدينة قسنطينة خلال السبعينات كانت تمتلك نسيجا صناعيا واسع النطاق إضافة إلى المجمعات الميكانيكية **(المحركات، الجرارات، الحفارات...)** على غرار مصنع الإسمنت حماة بوزيان، مجمع براميل بونوارة وعدد كبير من الوحدات المبنية في إطار الصناعة الصغيرة والمتوسطة الموزعة على جميع أنحاء الولاية.[3]

ب- تاريخيا:

أما بالنسبة لتاريخ المدينة فقد تعرضت قسنطينة للعديد من الهجومات العسكرية وذلك ضمن فترات متفاوتة إلى غاية احتلالها من طرف الفرنسيين بعد شنهم عليها حملتين الأولى سنة**1836**والثانية سنة**1837.**

[1]Achour cheurfi,Op.cit,p366.

[2] طاهري عبد الحليم، مرجع سابق، ص 42.

[3]Achour cheurfi, Op-cit, p368.

على إثر استيلاء الفرنسي على مدينة عنابة سنة **1832**[1]، تخوف "الحاج أحمد باي"[2]وأدرك النوايا العدوانية للمحتل، لذا جعل الجلاء من المدينة شرطا أساسيا وأوليا لا بد من توفره قبل التفاوض على أي صلح بينه وبين قوات الاحتلال[3] وقد شجع المملوك يوسف كثيرا "الماريشال كلوزال" لشن حملة على مدينة قسنطينة، فبدأ العمل على الإعداد للحملة الأولى في نوفمبر من عام **1836** والتي انتهت بهزيمة وفشل القوات الفرنسية بقيادة **المارشال كلوزيل** تاركة أثرا ماديا ومعنويا في نفس المستعمر.[4]

أما الحملة الثانية فكانت نتيجة لإبرام فرنسا "معاهدة التافنة"[5] مع الأمير عبد القادر في **1837**، لتتفرغ مجددا لقتال "أحمد باي" بقيادة "دام ريمون" في بداية أكتوبر من عام **1837**[6] ويحاصر المدينة من كل جهة ليخضع القبائل المجاورة ويفصلها عن المقاومة، فاشتدت

---

[1] صرح الحاكم العام الفرنسي **دورو فيغو** (1831_1833) أن فرنسا لا يمكنها بحال من الأحوال أن تثبت أقدامها على أرض الجزائر دون السيطرة على مدينة قسنطينة وعلى الشرق الجزائري بصفة عامة وحتى يتحقق ذلك يجب السيطرة على مدينة عنابة. **ينظر**: العياشي روابحي، **الاحتلال الفرنسي لقسنطينة عاصمة بايلك الشرق الجزائري عام 1837 وردود فعل أعيان أريافها**، حوليات جامعة قالمة العلوم الإنسانية والاجتماعية، رقم 05، قسم التاريخ، جامعة باجي مختار عنابة، 2010، ص 366.

[2] **أحمد باي**: (1786–1850)، هو الكرغلي، أحمد بن محمد الشريف بن الباي أحمد القلي، في سن الثلاثين صار خليفة لباس قسنطينة، حضر واقعة دخول الفرنسيين الى الجزائر 1830، **ينظر**: كمال بن صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19 –شخصيات، أماكن، أحداث ومعارك**، ط1، منشورات ألفا للوثائق، عمان، الأردن،2020، ص 36.

[3] العياشي روابحي، مرجع سابق، ص366.

[4] صالح فركوس، **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826_1850**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 66.

[5] **معاهدة التافنة:** 30 ماي 1837 بين الأمير وجنرال بيجو، اعترفت بالأمير سلطان على ثلثا الجزائر، استغلتها فرنسا للتحضير للحملة الثانية على قسنطينة أما الشرق الجزائري فلم تتحدث عنه المعاهدة، ولعل الأمير سكت عن ذلك رغبة منه في الانتفاضة التي تحدث هناك ضد أحمد باي. **ينظر**: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية...، ص ص 171–173.

[6] شيماء دغامنة، **مقاومة الحاج أحمد باي ضد الاستعمار الفرنسي في الشرق الجزائري من 1832–1848**، مذكرة مكملة لنيل شهادة **الماستر** في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، 2021–2022، ص 41.

المواجهة بين الطرفين في**12** أكتوبر **1837** وسقط هذا الأخير" دام ريمون" قتيلا وعين بدله القائد "فالي"[1] الذي استعمل سياسة التجويع والتجهيل وإغلاق المراكز الدينية والعلمية وبذلك ساد الانحطاط الفكري[2]بسقوط عاصمة الشرق الجزائري بإبرام معاهدة الاستسلام في**05** جوان **1848**وأصبحت قسنطينة تابعة رسميا لفرنسا، مخلفة هذه المقاومة أثرا سياسيا واضحا أثر على المشهد السياسي.[3]

ومع بداية النهضة الفكرية في الجزائر في أوائل القرن العشرين، كانت قسنطينة مركزا ثقافيا كبيرا بعد العاصمة، فظهرت فيها الحركات الإصلاحية ونشطت فيها كتلة النواب كما عرفت تطورا كبيرا في مجال الصحافة والنوادي والمدارس.[4]

• **الصحافة:** ظهرت بقسنطينة العديد من الصحف العربية والإصلاحية كجريدة النجاح التي صدرت في **14** أوت **1920** والتي اشترك في تحريرها كل من السيد عبد الحفيظ بن محمد الهاشمي ومامي إسماعيل، تعتبر صحيفة شبه كاملة تضم الأخبار والمقالات السياسية والاجتماعية والدينية وحتى الأدبية، وجريدة المنتقد التي أسسها عبد الحميد بن باديس في قسنطينة ومن أبرز كتابها العلامة المؤرخ الشيخ مبارك الميلي، كانت متحررة وداعية للنهضة الجزائرية.[5]

---

[1] **فالي** (1773–1846)Sylvain Charles Valéeبباريس، حاكم عام للجزائر في 1838 خلفا لدام ريمون بقسنطينة، ساهم في احتلال المدية ومليانة، **ينظر**: كمال بن صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية ...**، ص124

[2] عبد العزيز فيلالي، **جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830–1850**، دار الهدرة، عين مليلة، الجزائر، ص87.

[3]جاب الله مفتاحية، **الحياة الدينية والعلمية بمدينة قسنطينة منذ الاحتلال إلى الحرب العالمية الثانية (1837_1939)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر** تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018_2019، ص 13.

[4] أبو قاسم سعد الله، **الحركةالوطنية الجزائرية 1930_1945**، ج 03، مرجع سابق، ص237.

[5]جاب الله مفتاحية، مرجع سابق، ص ص 64–65.

أما بالنسبة للجرائد الفرنسية آنذاك نجد برقية قسنطينة **La Depeche de Constantine** تأسست في **1908** سياسية هدفها خدمة مصالح المعمرين والدفاع عن شعار الجزائر الفرنسية.[1]

- **النوادي والجمعيات:**

برزت فيها الجمعيات والنوادي لتكون مظهرا من مظاهر اليقظة والتي شهدت تطورا كبيرا فيما بعد، ساهمت في بث روح النهضة الجزائرية ومن بين الجمعيات والنوادي التي أنشأت آنذاك بقسنطينة والتي حملت أسماء تتماشى مع عصرها نجد **التوفيقية** مثلا الدالة على التوفيق ما بين الحضارتين.[2]

الجمعية الخيرية الإسلامية والتي تأسست سنة **1910** بقسنطينة اهتمت بتداوي المرضى من الأهالي والمصادر التي كتبت عن هذه الجمعية قليلة[3].

في حين نجد "نادي صالح باي" الذي تأسس في **1907** من طرف السيد "أريس" رئيس مجلس عمالة قسنطينة، وهو من أهم النوادي في الشرق الجزائري اختير اسمه إحياءً لذكرى شخصية "أحمد باي" هدفه نشر التعليم والمساعدة على تحرير الجماهير والتوفيق بين المجموعتين الفرنسية والجزائرية. [4]

"نادي السعادة" الذي تم تأسيسه سنة **1925** بقسنطينة من طرف الطبيب زرقين ونائبه "بلقاسم حبيلس"، ألقى به "ابن باديس" خطابا جاء فيه التذكير بالنوادي وتأثيرهم على الأمم والشعوب محاولا بذلك أن يعيد بعث اللغة العربية لأعضاء النادي باعتبار ثقافتهم كانت فرنسية من أطباء ونواب وغيرهم من أصحاب الشهادات العليا.[5]

---

[1] محمد بن صالح ناصر، **الصحف العربية الجزائرية من 1847_1954**، ط2، المحمدية، الجزائر،2006، ص153.

[2] عفاف سلطاني، **النوادي والجمعيات الثقافية في الشرق الجزائري- نادي الترقي أنموذجا 1900-1939**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر** تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة،2020-2021، ص36.

[3] جاب الله مفتاحية، مرجع سابق، ص 72.

[4] أواس سارة، مرجع سابق، ص ص 77-78.

[5] عفاف سلطاني، مرجع سابق، ص79.

قد ظهرت بقسنطينة اتحادية المنتخبين المسلمين[1](**FEME**) سنة **1930** برئاسة الشريف بن سيسبان وكان النواب يناضلون من أجل المساواة بين المسلمين والأوروبيين أي بين المجموعتين الجزائرية والأوروبية، ثم انتقلت الرئاسة بعد ذلك إلى الدكتور "بن جلول" حيث انضم إليه مجموعة من المثقفين من بينهم: الدكتور "بن جلول" الذي أصبح رئيسا فيما بعد، "فرحات عباس" والدكتور "**لخضاري**" من قالمة، قد كانوا غير منسجمين في العقيدة الدينية ولا في الإيديولوجية السياسية ولا حتى في النظرة التي يجب ان تكون البلاد عليها مستقبلا رغم الثقافة الواحدة (ثقافة فرنسية) إلا أنهم كانوا جميعا ينادون بالاندماج بدعوى أنها مرحلة أولى على درب الاستقلال.[2]

وفي عقد الثلاثينات من القرن العشرين شهدت قسنطينة نشاط جمعية العلماء المسلمين بزعامة المصلح الشيخ "عبد الحميد بن باديس" الذي يتصف بالدعوة السلفية ويستهدف الحفاظ على عقيدة الجزائر الإسلامية، ولغتها العربية ونشاط دعاة الإدماج والفرنسة والتجنيس بزعامة الحكيم "ابن جلول" والصيدلي "فرحات عباس" فاشتد النقاش وكثر الجدال وتعارضت الآراء والأفكار بين الطرفين في النوادي والمساجد وعلى صفحات المجلات والجرائد[3]، فلم ترتح الإدارة

---

[1] **فيدرالية المنتخبين المسلمين:** عبارة عن جمعية سياسية تتشكل في الأساس من الشخصيات السياسية المثقفة باللغة الفرنسية والتي كانت تتصف بالاعتدال وتتبنى الوسائل السلمية والدبلوماسية من اجل الحصول على حقوقها السياسية والمدنية، فوضت نفسها على أنها ممثلة للمسلمين الجزائريين في المجالس المنتخبة وهي امتداد لحركة الشبان الجزائريين **ينظر**:سليمة موادنة، الاتجاه **الإدماجي في الحركة الوطنية الجزائرية وانعكاساته على القضية الوطنية 1900-1939**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر** في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019-2020، ص 57.

[2] السبتي بن شعبان، **الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919-1954**، رسالة **ماجستير** في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 45.

[3] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص68.

الاستعمارية لهذا الجو لذا أخذت تسعى وتدبر لإطفائه مستغلة حوادث أوائل شهر أوت **1934** بين المسلمين واليهود، فرصة لها لتهدئة الوضع بين اتجاهات الحركة الوطنية.[1]

2. أصوله ومولده:

السيد "**لخضاري إسماعيل** بن مصطفى بن داود"[2] من عائلة ذات أصول عريقة تنحدر من عرش سيدي عيسى بن مصطفى، الجد الأقدم للعائلة ومن أبنائه يحيى بن عيسى العرش الذي تنحدر منه عائلة لخضاري المتواجدة في باتنة بالضبط منطقة نقاوس، في حين أن عائلة لخضاري لا يقتصر وجودها على منطقة نقاوس فقط بل هي متواجدة في العديد من المناطق الأخرى، وكان ترتيب هذه العائلة **162** وطنيا من مجموع العائلات المتواجدة بالجزائر **(حوالي 23ألف نسمة)**.[3]

"إسماعيل بن مصطفى" هو من مواليد الفاتح فيفري **1897** بقسنطينة، ينحدر من منطقة كان معظم أفرادها مفرنسين، والده كان قاضيا وعين بالجزائر، صنفه "شارل آندري جوليان" في كتابه تحت عنوان: "ضمن مجموعة الجزائريين الملحدين الماسونيين".[4]

---

[1] شيماء فطايمية، **المؤتمر الاسلامي الجزائري وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية (1936_1939)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر** تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2021-2022، ص14.

[2]Antoine haboint , "la kabyle fransaise"oumal hebdomadaire, 9mai 1942, Tizi-Ouzou
نقلا عن الرابط: **http://Gallica -bnf. Fr** .تم الإطلاع عليه بتاريخ/ 07 مارس 2024

[3] مكالمة هاتفية: لخضاري طارق بتاريخ 29 أفريل 2024، على ساعة 19:07، مدة 15د:43

[4] مصطفى خياطي، **الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية**، منشورات ANEP المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2014، ص 465.

3. تعليمه وتكوينه:

بدأ دراسته الطبية في الجزائر وتابعها في كلية الطب في ليون أين ناقش رسالته في الدكتوراه في **1924** التي كان موضوعها "ممارسة طب العيون عند العرب"[1]، وتحصل أيضا على شهادة في اللغة العربية[2]، وناضل لخضاري ابتداء من سنة **1919** في صفوف الطلاب خلال سنواته الأولى في ليون[3].

4. نشاطه السياسي المتعدد (1919- 1951)

كان الدكتور **لخضاري إسماعيل** رئيس جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية[4] وعضو بتيار الشباب الجزائريين **(الذين كانوا يناضلون من أجل الإدماج)**[5] وبعد حصوله على شهادته عاد إلى الجزائر وأقام كطبيب حر في قالمة، غير أنه لم يتخل عن نشاطه السياسي، ومن هنا بدأت مسيرته الفعلية في النضال السياسي إذ تم انتخابه مستشارا محليا بقالمة[6]، ثم مستشارا لمحافظة قسنطينة سنة **1934**، ثم عضو في الوفود المالية للمنطقة غير كل هذا فقد كان لخضاري عضوا في فيدرالية النواب بقسنطينة التي أسسها الدكتور" بن جلول" وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية تجند كطبيب عسكري وعند تسريحه من التجنيد تم تعيينه في الجمعية الاستشارية المؤقتة بالجزائر، وكان من الذين وقعوا على البيان سنة **1943** وذلك قبل أن يسحب اسمه ويعلن ديغوليته. [7]

---

[1] حمري ليلى، **الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956**، مرجع سابق، ص 168.

[2] سعد طاعة، **مرجع سابق**، ص 154.

[3] مصطفى خياطي، **الطب والأطباء في الجزائر**...، مرجع سابق، ص 466.

[4] **جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية:** تأسست في 1927، بباريس، ارتبطت هذه الجمعية بحقل التعليم المرتبط بالدفاع عن الهوية وشخصية الشعوب المغاربية، **ينظر**:مياد رشيد، **جمعية طلبة شمال إفريقيا والقضايا السياسة المغاربية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج 01، ع02، جامعة الدكتور يحيى فارس –المدية، جوان 2013، ص 82.

[5] **الادماج:** مثل هذا الاتجاه الطبقة المثقفة والتي عرفت بالنخبة الجزائرية الداعية الى التجنيس وادماج الجزائريين مع الفرنسيين. **ينظر**: سليمة موادنة، الاتجاه الإدماجي في الحركة الوطنية الجزائرية ...، ص 56.

[6] **قالمة:** تقع على بعد 537 كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة، **ينظر**:Achour cheurfi, Op-Cit, P551

[7] مصطفى خياطي،**الطب والأطباء في الجزائر** ...، مرجع سابق، ص 466.

وفي أكتوبر **1945** رشح **لخضاري** نفسه ضمن قائمة الإتحاد الديمقراطي الفرنسي المسلم[1]، الذي ترأسه "ابن جلول" وعادت إليه المرتبة الرابعة في القائمة، ولكنه رغم ذلك نجح في انتخابه في محافظة قسنطينة جراء الامتناع الذي عبر عنه حزب الشعب الجزائري وكان نشاطه سريا بقيادة مصالي لحاج وكذلك أحباب البيان لفرحات عباس.

دعم اقتراحات "ابن جلول"[2] المتعلقة بتفعيل قانون العفو العام من خلال الالتماس الموجه لوالي العمالة بإدماج الموظفين (ضحايا أحداث الثامن من مايو 1945) رفقة نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تقريرا آخر لوالي العمالة يتحدث عن تعويضهم من إمضاء نواب المجلس العام لقسنطينة السادة بن جلول، لخضاري، شواردیه.[3]

كان السيد لخضاري ذو النزعة الراديكالية، ومستشار عام بالإضافة إلى ذلك كان مندوب بقالمة.[4]

عارض بطريقة دبلوماسية وزير الداخلية "آندري لوتروكي"، إضافة إلى ذلك ترشح للجمعية التأسيسية الثانية لكنه فشل عدة مرات في الحصول على عهدة جديدة، إذ كانت المرة الأولى في ديسمبر **1946** في مجلس الجمهورية والثانية في **1951** أثناء الانتخابات الجزئية وفشل للمرة الثالثة في نوفمبر من عام **1951** أثناء انتخابات الجمعية الوطنية، أين تم الفوز على قائمة الإتحاد الجمهوري بقوة ساحقة والتي كان يسوقها في المقاطعة **11**"عنابة"، ومع نهاية حرب التحرير ذهب لفرنسا أولا "لفيشي "ثم إلى **ليون** أين تابع ممارسة الطب في عيادة خاصة.

تزوج **لخضاري** بفرنسية لكنه لم ينجب أطفالا منها وتوفي في حادث سيارة بتاريخ **08** أوت **1965** في ران– فرنسا–.[5]

---

[1] **الاتحاد الديمقراطي الفرنسي المسلم:** بعد الحرب العالمية الثانية أصبح يعرف بالتجمع الفرنسي الإسلامي الفرنكفوني

[2] مصطفى خياطي، **الطب والأطباء في الجزائر** ...، مرجع سابق، ص 466.

[3] بليل محمد، **المجالس العامة للعمالات في الجزائر ما بين 1947–1954**، دراسة تحليلية لمشاكل الجزائريين وقضاياهم بهذه المجالس، ج01، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص ص 62–63.

[4] $81F_{703}$.

[5] مصطفى خياطي، **الطب والأطباء في الجزائر** ...، مرجع سابق، ص 466.

المبحث الثاني: الدكتور بن سالم عيسى(1895-1969)

1. منطقة النشأة بوسعادة:

أ- جغرافيا:

منطقة بوسعادة تمثل اليوم جزءا كبيرا من ولاية المسيلة،[1] تقع على بعد **240** كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة وحوالي **50** كلم من عاصمة ولاية المسيلة على ارتفاع **560** كلم[2] وتقع بين خطي طول **34°** و**36°** وبين دائرتي عرض **1،5** و**3°** وهي منطقة شبه قاحلة تتميز بالجفاف مما يشكل قلقا دائما لسكانها المستقرين أو الرحل[3].

أما بالنسبة لمناخها فهو قاري أو شبه صحراوي (مناخ جاف) وهو امتداد لمناخ الحضنة البارد وقليل الأمطار شتاءً وحار صيفا، كما تتميز بندرة الأمطار وعدم انتظامها خلال ثلاثة فصول من السنة الشتاء الربيع والخريف، منطقة بوسعادة تشبه الرواق يتجه من غرب الشمال الغربي باتجاه شرق الشمال الشرقي.[4]

كما أن المدينة تتمتع على الدوام بمكانة اقتصادية وسياسية مهمة في كامل المنطقة فقد أهلها موقعها بين التل والصحراء، وبين الشرق والغرب، لأن تكون مركزا تجاريا مهما.[5]

ب- تاريخيا:

احتلت بوسعادة من طرف الفرنسيين في **15** نوفمبر **1849** بقيادة العقيد "دوماس" وتم إنشاء مركز عسكري بها، واستوطنها عدد من المستوطنين الفرنسيين، كما تعرضت المدينة

---

[1] خمسي سعيد، **بوسعادة في العهد الاستعمارية (1849_1939)**، أطروحة **دكتوراه** في التاريخ الحديث والمعاصر المقاومة الوطنية والثورة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر-2-، أبو قاسم سعد الله، 2017/2016، ص 19.

[2] Achour cheurfi, Op-cit p270.

[3] لعيد نور الدين، **بوسعادة والحضنة خلال العهد العثماني**، رسالة **ماجستير** أكاديمي، تخصص تاريخ حديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، د.س، ص 11.

[4] خميسي سعيد، **مرجع سابق**، ص 20.

[5] لخضر بوزيد، الحركة الثقافية والإصلاحية في بوسعادة مطلع القرن العشرين، **مجلة الإنسان والمجال**، مج07، ع01، جوان 2021، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، ص69.

للانتقام الفرنسي بفرضهم على سكانها وعلى القبائل المحاطة بها ضرائب باهظة أكثر من مرة بسبب مشاركتهم في المقاومات والثورات الشعبية[1]، ومنها ثورة "الزعاطشة".[2]

كما ثارت القبائل عدة مرات وكان أكبر تلك الثورات هي ثورة "الشريف بن شبيرة" سنة **1849**[3]، وفي خضم كل هذه الأحداث يمكننا أن نصِف ثورات بوسعادة بأنها ليست ذات طابع محلي وفقط دون أن نشير إلى الجانب الوطني فيها وذلك من خلال التنسيق والتعاون والتضامن في أعمال الجهاد ضد الفرنسيين بين رجال الدين الموصوفين بالمرابطين والشرفاء أمثال: الشيخ بوزيان، الشيخ موسى الدرقاوي، الشيخ مختار الشيخ عبد الحفيظ وغيرهم الذين أرسلوا الرجال من بوسعادة وأولاد نايل إلى واحة الزعاطشة لتتبع أخبار الثورة، ومحاولة عرقلة الطوابير الفرنسية في منطقة بوسعادة، بالإضافة إلى قيمة ثورة الشيخ "محمد بن شبيرة" ذات البعد الوطني.[4]

فكل هذه الثورات والمقاومات كانت بمثابة السبيل الممهد للعمل السياسي بقيادة مجموعة من الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية التي كان لها دورا في يقظة الأمة الجزائرية وقد ساعد على ذلك صدور قانون **1901** القاضي بإنشاء النوادي والجمعيات الثقافية[5].

---

[1] الأعراش المشاركة في هذه الثورات والمقاومات: أولاد عامر، أولاد سيدي إبراهيم، أولاد ماضي، الحمالات، الحوامد، أولاد محمد بن مبارك، اولاد عمارة، اولاد عزوز، اولاد علي بن محمد، أولاد غريب، أولاد فرج، شرفة الهامل. **ينظر**: محمد يحي حرزلي، **وقفات في تاريخ بوسعادة النضالي**، ص 36.

[2] **ثورة الزعاطشة:** شملت الحضنة، الزيبان وأجزاء من الأوراس والصحراء واشتركت فيها، الخنقة، وبسكرة وطولقة وأولاد جلال وبوسعادة وسريانة وواحات عديدة آخر. انظر: أبو قاسم سعد، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830_1900**، مج 01، ج 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان،2005، ص 330.

[3] لخضر بوزيد، مرجع سابق، ص71.

[4] خميسي سعيد، مرجع سابق، ص 56.

[5] عفاف سلطاني، مرجع سابق، ص 16.

ومن بين النوادي التي تأسست في بوسعادة قبيل الحرب العالمية الثانية نادي الإخاء والنادي الثقافي الإصلاحي سنة **1935**.[1]

إضافة إلى ذلك نشأت ببوسعادة حركة علمية نتيجة التفاعل الاجتماعي، والتنقل فيما بين المدن والأرياف ونهضة الزوايا العلمية كزاوية الهامل التي تأسست في جويلية **1863** على يد محمد بن أبي القاسم، كانت الزاوية الوحيدة الموجودة آنذاك بالمنطقة ومن العوامل التي ساهمت في نجاحها التوازن في موقفها فرغم مساندتها لحركة المقاومة إلا أنها لم تظهر عداءا واضحا للاحتلال، كان هدف مؤسسها أن تكون مدرسة للعلم ومسجدا للعبادة، ومنارة يهتدي بها الناس في الظروف الصعبة، ونجد العديد من الزوايا التي كانت فاعلة في المنطقة غير زاوية الهامل، كزاوية الشيخ المختار بولاد جلال، زاوية سيدي علي بن عمر بطولقا.[2]

وقد مكث "الأمير خالد" بن "الأمير الهاشمي" ببوسعادة، وهو أول مؤسس للحركة الإصلاحية **(وحدة النواب المسلمين الجزائريين)** مما زاد المدينة شهرة من جهة ومن جهة أخرى احتوائها لبعض الأسر ذات الأصالة والأعمال الخيرية.[3]

وبوسعادة كغيرها من مدن الوطن تأثرت بالأحزاب الوطنية المتواجدة بالساحة، فكانت محط أنظار رؤساء الأحزاب الذين تداولوا على زيارتها لتوعية الأهالي واستقطاب عدد أكبر من المناضلين، ومن أبرز من زاروا المدينة مصالي لحاج، عبد الحميد بن باديس، فرحات عباس[4]، ابن جلول، وقد تكررت زياراتهم وزيارات من ينوب عنهم حيث كان هؤلاء يروا أن

---

[1] خيثر عبد النور، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1954/1830)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص135.

[2] محمد يحيى حرزلي، **وقفات في تاريخ بوسعادة النضالية**، ط01، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة–الجزائر، 2012، ص 47.

[3] محمد يحيى حرزلي، مرجع سابق، ص ص48،47.

[4] **فرحات عباس:** الصيدلي، من مواليد 24 أكتوبر 1899 في دوار شلما، بحي الطاهر (دهجيلي)، مستشار عام ومندوب بسطيف، وهو الأمين العام لحزب U.D.A.M. **ينظر:** 3F 142

الزاوية القاسمية بالهامل لسمعتها وكثرة زوارها لا يجب أن تخرج عن أيديهم فاتصلوا بها عدة مرات، فظهر من أبنائها أعلام آزروا الحركة الوطنية في مختلف مراحلها.

ومما لابد الإشارة إليه هو أن دخول أبناء منطقة بوسعادة عامة وزاوية الهامل خاصة كان بالاقتناع من طرفهم لا لغرض نفعي أو انتهازي، بل لشعور وطني خالص وهكذا فإن الجماهير الشعبية في بوسعادة وقراها وجدت متنفسا في انخراطها في صفوف أحزاب الحركة الوطنية وكأنها تقول للعدو ها نحن ضمن أحزاب تدعو للتحرر منكم.[1]

ومن بين الشخصيات البوسعادية التي انضمت وانخرطت ضمن الأحزاب السياسية نجد:

- **حزب الشعب الجزائري:**

- جعفر عمار بن علي بن مخلوفي.
- محمد الصغير بن المبخوت.
- بن عيسى قدور بن عبد الغفار.
- بدر الدين محمد.
- بن سالم محمد الصغير بن السي لحاج.
- عمران عبد القادر بن زارد.
- علي بيوض.
- الحاج عاشور ناجي ....

- **حزب البيان(UDMA) للسيد فرحات عباس:**

- عبد القادر بن حميدة.
- عمار بن المداني شريف.
- بوزيان جلول بن الحاج عمر.

[1] محمد يحيى حرزلي، مرجع سابق، ص ص69-68.

- بوغلام علي.

- **جمعية العلماء المسلمين:**

- محمد بن بسكر: وهو شاعر إصلاحي يكتب في الشهاب.
- عماري عبد القادر.
- بازة لحاج العربي.
- السيد بلقاسم طاهري.

- **فرع الحزب الشيوعي الجزائري:**

- بيوض عيسى، وبعض صغار الفلاحين والعمال والمعلمون.

- **الكشافة الإسلامية:**

مدينة بوسعادة لها حركة كشفية لعبت دورا مميزا في جلب بعض الشباب المثقفين، الذين ساهموا في التوعية بفضل المسرحيات التاريخية وكانت هذه الحركة محل تقدير الجميع وأبرز منشطيها:

- الشهيد عبد القادر بن أحميدة.
- والي البشير ... وغيرهم.[1]

2. أصوله ومولده:

بن سالم عيسى من عائلة مثقفة، هو حفيد بن سالم عبد القادر الذي كان قاضيا **(1895-1919)** والدته هي ابنة "تامزالي"[2]ينتمي إلى عائلة نافذة من عائلات الحضنة التي تولت القيادات المحلية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، تولى أفرادها عدة قيادات أمثال: "بن سالم بوزيد" الذي تولى قيادة منطقة الجرف بالمسيلة خلفا للقايد "بوضياف محمد" في سنة

[1] محمد يحيى حرزلي، مرجع سابق، ص ص 70-74.

[2] Livre D'or De L'Algérie، Dictionnaire des personnalités passées et contemporaines،1937 (A.W.O)، p 50.

1940 إلى **1944** إضافة إلى "بن بن سالم" المولود في **1908** ببوسعادة و"بن سالم قدور"[1]، أخويه "الطيب" جرّاح أسنان و"زروق" مدرس بسيدي عيسى[2]، وابنه هو "جمال بن سالم".[3]

عيسى من مواليد **17** نوفمبر **1895** في الأراضي الجنوبية الجنوبية من مدينة بوسعادة هذا ما سمح بإعفائه من الخدمة العسكرية.

3. تعليمه وتكوينه:

بدأ دراسته بالمدرسة المحلية والتحق فيما بعد بالمدرسة الفرنسية في سن **التاسعة من عمره،** كما أنه تحصل على منحة دراسية تنافسية مكنته من متابعة دراسته الثانوية وبلغ ذروتها بالحصول على الباكالوريا ليلتحق أولا بدراسة الفيزياء[4]

ثم درس الطب في جامعة الجزائر ليتخرج منها عام **1921.**[5]لتكون مذكرته تحت عنوان **(قياسات ضغط الدم دراسة مقارنة لطرق قياس ضغط الدم)** ليستقر فيما بعد في برج بوعريريج سنة **1925.**[6]

4. نشاطه المتنوع ضمن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

مارس العديد من النشاطات خارج مجال الطب، كونه عضو مؤسس ونائب لرئيس نادي التنس، ومؤسسا ورئيسا للجمعية الإسلامية لتعليم اللغة العربية، وكذا رئيسا لجمعية البر

---

[1] كمال بيرم، **الكفاح بإقليم المسيلة (1900_1954)**، دار الكوثر للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013ص 100.

[2] حمري ليلى، مرجع سابق، ص155.

[3] جمال بن سالم: من مواليد 23 جويلية 1930 ببرج بوعريريج والده الدكتور عيسى بن سالم، نشأ مند صغره محبا للسياسة، اجتاز بكالوريا في 1951 ثم ذهب لدراسة الطب، **ينظر**: مصطفى خياطي، **المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية**، ص 220.

[4] Mostéfa khiati, **Les blouses blanches de la révolution**، préface du Dr lamine khéne Éditions ANEP, 2011, p 355 قارن النسخة العربية، مصطفى خياطي،**المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية**،

[5] حمري ليلى، **مرجع سابق**، ص155.

[6] Mostéfa khiati, Op-cit, p:356.

الإسلامية،[1]ومستشارا عاما ورئيس اتحادية شركة الأهالي الاحتياطي **(Sip)** التي كان دائما يحضر جلساتها والتي عرفت بجمعية اليقظة.[2]

انخرط فيما بعد في السياسة وانتخب مستشارا عاما، إضافة إلى أنه أصبح رئيسا للمجلس العام لمدينة قسنطينة تحت مظلة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، واستطاع أن يكون المترشح الوحيد لمنطقة برج بوعريريج[3] والحضنة الغربية في الانتخابية السياسية بين **(1937-1954)**.[4]

فاستطاع الدكتور **بن سالم،** ممثل حركة المنتخبين المسلمين بالحضنة الغربية أن يكون وسيط الأهالي بالإدارة الاستعمارية في نقل انشغالاتها وهمومها منذ **1937**، وبقي ممثلا لهم إلى غاية الثورة التحريرية وهم من دعاة الإدماج في إطار القانون الفرنسي وكان قبل اندلاع الثورة نائب رئيس المجلس العام الفرنسي.[5]

ترشح أيضا عن الحزب الراديكالي الاجتماعي[6] بمنطقة المسيلة في انتخابات المجلس الجزائري والتي حاز فيها على **22785** صوت[7] حيث كانت تقام له الحفلات وتقدم له الولائم

---

[1] حمري ليلى، **مرجع سابق**، ص 155.

[2] كمال بيرم، **الكفاح السياسي بإقليم المسيلة 1900-1954**، مرجع سابق، ص112.

[3] **برج بوعريريج:** تقع على بعد 243 كلم شرق الجزائر العاصمة و68 كلم من سطيف، هي عاصمة الولاية مند التقسيم الترابي سنة 1984 يحدها من الشرق سطيف من الغرب البويرة من الشمال بجاية، ومن الجنوب مسيلة، ينظر:
Achour cheurfi، Op.cit، p245.

[4] كمال بيرم، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،2010-2011، ص 183.

[5] كمال بيرم، مرجع نفسه، ص 191.

[6] **الحزب الراديكالي الاجتماعي:** أقدم حزب، سياسي فرنسي برز خلال الجمهورية الثالثة في 21 جوان 1901 بباريس، هو حزب جمهوري مرتبط أكثر بالملكية الخاصة واللائيكية. **ينظر:** مصطفى عتيقة، **الحزب الراديكالي الفرنسي والثورة الجزائرية، مجلة تاريخ المغرب العربي**، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، مج 08، ع02، جامعة ابن خلدون _تيارت_(الجزائر)،2022، ص09.

[7] طاعة سعد، مرجع سابق، ص 154.

عند أعيان دواوير ولاد سيدي حملة والسعيدة والمعاضيد وأهالي مقاطعة (**24eme circonscription**) التابعة للحضنة الغربية.

وقد كتبت كثيرا الشرطة الفرنسية حول مسار حملات الدكتور "**بن سالم**" الانتخابية بمنطقة المسيلة، وتتبعت نشاطاته باعتباره ابن أحد قيادات منطقة المسيلة، وقد مثل بعد الحرب العالمية الثانية حزب الإتحاد الشعبي الجزائري (على حسب الدراسات الأكاديمية فإن حزب الاتحاد الشعبي بزعامة "فرحات عباس" بعد الحرب العالمية الثانية أصبح يعرف بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) لفرحات عباس إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية **1954**[1].

كان ينافس الدكتور "**بن سالم عيسى**" في خوض المحطات الانتخابية لمنطقة المسيلة كل من شاكر بلقاسم الذي يمثل جناح الحزب الشيوعي الجزائري، وهو من مدينة المسيلة والسيد "آخروف" والسيد "بن الذيب" من مدينة برج بوعريريج[2] كما أنهما ينتميان لحزب الشعب الجزائري.[3]

كان الدكتور **بن سالم** الممثل الدائم لمنطقة المسيلة[4] عامة في المجالس المختلفة من **1937** إلى غاية **1954**[5]، إذ حضر اجتماع تشكيل أول خلية لحزب (U.D.M.A) بالمسيلة الذي انعقد بتاريخ **18** ديسمبر **1947** إلى جانب رئيس الاجتماع السيد "خوجة بوبكر" وحضور

---

[1] كمال بيرم، **الكفاح السياسي بإقليم المسيلة 1900-1954**، مرجع سابق، ص 100.

[2] **برج بوعريريج:** منطقة البرج كغيرها من مناطق الجزائر كانت موطن عدد كبير من الإعلام والرموز الدين رفعوا راية الوطنية مند أن وطأت أقدام العدو أرض جزائر، فعبروا عن رفضهم له، وراحوا يواجهونه بمقاومة شعبية ثم واصلو نضالهم وحملوا على عاتقهم مسؤولية الإصلاح والكفاح المسلح، فكان هنالك من أبناء المنطقة المنخرطين في الأحزاب الوطنية، والتي تمثلت في نجم شمال إفريقيا الذي أصبح يعرف بحزب الشعب مند 11مارس1937. **ينظر:** رميلي عائشة، **أعلام منطقة برج بوعريريج ودورهم في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة **الماستر** تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة،2015/2014، ص أ

[3] كمال بيرم، الكفاح السياسي بإقليم المسيلة...، مرجع سابق، ص 101.

[4] **منطقة المسيلة:** جمعت المنطقة كل تيارات الحركة الوطنية التي عرفتها الجزائر قبل وبعد الحرب العالمية الثانية إلا أن تأثير حركة النواب كان واضحا، سواء في تجنيد السكان للحملات الانتخابية أو التظاهرات المحلية أو في ذاكرة السكان، نلمس هذا التأثير في الشعر الملحون الذي ماتزال تحفظه الذاكرة ويتداوله الكبار من الأهالي، الدين يرددون كثيرا أسماء فرحات عباس وان جلول عن غيرهم من الأسماء الوطنية إلى غاية أحداث الثامن ماي 1945.**ينظر:** كمال بيرم، **الكفاح السياسي بإقليم المسيلة...**، ص98.

[5] مرجع نفسه، ص 195.

ممثل الحزب الشيوعي شاكر بلقاسم والسيد "بعجي محمد"، وقد أعطيت الكلمة للدكتور "بن سالم" الذي قدم برنامج الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وقدم عرضا على السياسة الاستعمارية ورفض رفضا تام الفكرة الإدماج وسياسة فرنسا في التفريق بين السكان والدواوير، كما ذكّر **بن سالم** أنه يجب على الأهالي الاعتماد على أنفسهم دون فرنسا أو أي أحد آخر.[1]

وجاء اليوم الذي ابتعد فيه السيد بن سالم عن الساحة السياسية وقدم استقالته (كان من النواب الذين استقالوا دفعة واحدة من المجلس)، ليعود فيما بعد بصفته كبير الأطباء[2] ويسير أول مصلحة خصصت للجزائريين فقط في مستشفى "الحبيب ثامر" بتونس العاصمة متقاعدا من السياسة، وذلك بعد "تصريح حربي موجز" نقله الإعلام التونسي، وعاد عند الاستقلال إلى برج بوعريريج، وتوفي في مايو **1969**.[3]

[1] كمال بيرم، **الكفاح السياسي بإقليم المسيلة ...**، مرجع سابق، ص ص 195-196.

[2] Mostefa khiati، OP-CIT, p 356.

[3] جمال الدين بن سالم، **أنظروا إلى أسلحتنا.. انظروا إلى أطبائنا.. وقائع المنطقة الأولى بالولاية الثالثة متبوعة بملحمة سي حميمي**، تر: رضوان بوجمعة، موفم للنشر، الجزائر،2011، ص 27.

المبحث الثالث: الدكتور بن خليل عبد السلام (1899-1964)

1.باتنة منطقة النشأة:

أ-جغرافيا:

تقع باتنة على بعد **120** كلم جنوب قسنطينة و**123** كلم من بسكرة و**435** كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة، تقع على ارتفاع **980** متر عن سطح البحر هي عاصمة الولاية تشكل جزءا من مجموعة التليان مكونة من ملتقى نهري الأطلس، التليان والصحراء، موزعة عبر سهول التل العالية، والنقوش الجبلية وسهول السهوب العالية هي موقع مفترق طرق الاستراتيجي، حيث يتقاطع سفح الأوراس المحاذي للغرب والشرق مع محور عبور خط الطول الممتد من سكيكدة، فيحذها من الشمال ولاية ميلة ومن الشمال الشرقي أم البواقي الشمال الغربي سطيف ومن الشرق خنشلة، من الغرب المسيلة ومن الجنوب بسكرة.[1]

إقليمها ضارب في عمق التاريخ، توالت عليه عدة حضارات، فتمت تسمية باتنة بموجب مرسوم صدر سنة **1848** باسم لومباز الجديدة، غير أن هذه التسمية ما لبثت أن استبدلت باسم باتنة،[2] أما فيما يخص المظاهر التضاريسية لهذه المنطقة فيمكن تقسيمها الى ثلاث أقسام رئيسية: هضبة الأوراس، المرتفعات الجبلية، والسهول المرتفعة[3].

ويدخل مناخها ضمن مناخ إقليم الإستبس، الذي يعد منطقة انتقالية بين الصحراء في الجنوب والبحر المتوسط في الشمال، فهو قاري يمتاز بفروقه الحرارية أو ما يسمى بالمدى الحراري المرتفع وهذا ما نلاحظه في تسجيل درجات الحرارة بين النهار والليل وبين الصيف والشتاء.[4]

---

[1] Achour cheurfi، Op-cit، p172

[2] سهيلة خمري وآخرون، **مدينة باتنة نشأتها ومراحل تطورها المجالي**، **حوليات التاريخ والجغرافيا**، مج03، ع05، مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة بسكرة، مؤسسة الأشغال العمومية باتنة، ص 154.

[3] بشير مسعودان، **ولاية باتنة دراسة في جغرافية السكان**، أطروحة **دكتوراه** دولة في التهيئة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 12

[4] بشير مسعودان، مرجع سابق، ص17

ب- تاريخيا:

أما بالنسبة لاحتلال المنطقة، فبعد الاستيلاء على قسنطينة عام **1837** كان لابد من إخضاع واحتلال الجنوب الشرقي من قسنطينة[1] ومن ضمنه الأوراس، الذي توجه إليه واعتصم به احمد باي وخليفة الأمير عبد القادر بالأوراس محمد الصغير بن أحمد بلحاج ومن تبعهما من المقاومين للاحتلال حيث توجهت القوات الفرنسية من قسنطينة إلى الجنوب الشرقي بقيادة الدوق "دومال" وفي طريقها واجهت مقاومة عنيفة من سكان المناطق التي حاولت اجتيازها ووصلت إلى باتنة في **04** فيفري **1844** وكونت معسكرا لقواتها كمرحلة أولى والذي اشرف على تنظيمه العقيد بوتا فوكو[2].

2. أصوله ومولده:

هو من عائلة جل أفرادها يعملون في الإدارة المحلية والقضاء الإسلامي وكان والده من كبار المزارعين والفلاحين المهمين آنذاك،[3]من مواليد **4** ماي **1899** بباتنة[4].

3. تعليمه وتكوينه:

زاول بن خليل دراسته الطبية بالجزائر العاصمة[5]، وكانت مذكرة تخرجه في **7** مارس **1927** بعنوان: **(مساهمة في دراسة الأمراض النفسية العصبية والزهري العصبي لدى الأهالي المسلمين الجزائريين)**، ليصبح بن خليل عبد السلام سنة **1933** طبيبا حرا في الجزائر.[6]

---

[1] بعد احتلال قسنطينة، استمرت عاصمة للشرق الجزائري، وكانت عمالة باتنة تابعة لها.

[2] محمد العيد مطمر، **الغزو والاحتلال الفرنسي للأوراس واثرة على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة 1844-1884**، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2006، ص ص 81-82.

[3] مصطفى خياطي، **المآزر البيضاء** ...، مرجع سابق، ص165.

[4] **3F142.**

[5] حمري ليلى، مرجع سابق، ص155

[6] مصطفى خياطي، **المآزر البيضاء**...، مرجع سابق، ص165.

4. نشاطه المتنوع :(1934-1962):

انتخب **بن خليل عبد السلام** مستشارا لبلدية باتنة (الأوراس) سنة **1934**، وانضم في نفس السنة إلى فيدرالية المسلمين بقسنطينة[1]، كان يهتم بن خليل بالنشاطات الاجتماعية حيث كان رئيسا للثقافة الإسلامية [2] وترأس نادي الإصلاح وشغل العديد والكثير من المقاعد في المجالس المنتخبة.

أصبح في سنة **1936** عضوا للمندوبية المالية بالأوراس، وفي سنة **1945**تم اعتقاله جراء نشاطه الموجه من أجل حكم ذاتي للجزائر وجراء الأحداث التي وقعت في سطيف في مايو **1945**،[3] وتم انتخابه في السجن بتاريخ **2** جوان **1946** في الجمعية التأسيسية الثانية في هيئة المسلمين الفرنسيين، إذ احتل المرتبة الثالثة في قائمة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي تحصل على **289668** صوت من بين **254986**[4] وفاز بـ **06** مقاعد.[5]

كما أصبح عضوا بالمكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[6] وقد تولى الدكتور بن خليل رسميا مهامه في الجزائر خلفا لفرحات عباس عند رحيل هذا الأخير إلى القاهرة.[7]

---

[1] بوقلقول عيسى، **النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956**، مرجع سابق، ص 205.

[2] مصطفى خياطي، **الطب والأطباء في الجزائر** ...، مرجع سابق، ص467.

[3] نعيجي خديجة، **اسهامات كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين في تفعيل النشاط السياسي (1927_1938)**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2015، ص 51.

[4] مصطفى خياطي، **الطب والأطباء في الجزائر** ...، مرجع سابق، ص 467.

[5] بوقلقول عيسى، **النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956، مرجع سابق**، ص205.

[6] **الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:** تاريخ هذا الحزب معروف منذ ظهوره وقد لا تختلف المصادر والمراجع فأعضاؤه المؤسسون كانوا واضحين في توجههم ومبادئهم وأهدافهم، أسسه فرحات عباس سنة 1946 واستقى اسمه من بيان الشعب الجزائري كانت أهم مطالبه تتمثل في تأسيس دولة جزائرية متحدة مع فرنسا، جمع الإتحاد الديمقراطي أغلبية الفئة البورجوازية المثقفة المسلمة تميزت بتكوين ثقافي فرنسي، من أمثال: بن خليل عبد السلام. **ينظر:** حمري ليلى، **الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956**، ص152.

[7] **3F142.**

ترشح للمجلس الجمهوري في **08** ديسمبر **1946** في الجمعية التأسيسية للفرنسيين المسلمين بقسنطينة[1]، وانضم إلى لجنة التصويت العالمي ولجنة وسائل الاتصال خلال عهدته القصيرة وشارك في جلسة علنية لمناقشة القانون العضوي للجزائر حيث طالب بأن يتم الاعتراف بجمهورية جزائرية ذات حكم ذاتي، انتخب نائبا في الهيئة الثانية من الجمعية الجزائرية التي أنشئت بمقتضى القانون الجديد للجزائر.[2]

كما أنه طرح عدة قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية خلال ولايته في المجلس مدافعا بها عن حقوق الجزائريين[3]، استقال في الـ **28** من أكتوبر **1947** من منصبه كمستشار للجمهورية وبعد انتهاء عهدته كنائب سنة **1956** وضع تحت الإقامة الجبرية في فرنسا، وبعدها التحق بتونس حيث ظل فيها إلى غاية تحرير البلاد وبعد استعادة الاستقلال عاد إلى الجزائر.[4] توفي بتاريخ **29** مارس **1964** بباتنة.[5]

[1] مصطفى خياطي، **الطب والأطباء في الجزائر**...، مرجع سابق، ص 467.

[2] مصطفى خياطي، **المآزر البيضاء** ...، مرجع سابق، ص 166.

[3] بوقلقول عيسى، مرجع سابق، ص206.

[4] مصطفى خياطي، **الطب والأطباء في الجزائر**...، مرجع سابق، ص 467.

[5] مصطفى خياطي، **المآزر البيضاء** ...، مرجع سابق، ص 166.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير ومن خلال ما تم ذكره في هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات مفادها:

– أن البيئة التي نشأ فيها كل من السيد لخضاري اسماعيل وبن خليل عبد السلام وبن سالم عيسى أثرت فيهم، ولعبت دورا كبيرا في تكوين شخصيتهم وعملت على توجيههم من الطب إلى السياسة وبعثت فيهم روح الدفاع عن حقوق أبناء بلدهم سواء كان هذا الدفاع ضمن أحزاب الحركة الوطنية أو كمستقلين.

– هناك مجموعة من الشخصيات أثرت في هؤلاء الأطباء وجعلتهم يسيرون على خطاهم ووفق منهجهم كفرحات عباس الذي تأثر به كثيرا بن سالم وبن جلول الذي أثر في لخضاري.

وما لوحظ على هؤلاء الشخصيات الثلاث أن جميعهم كانت لهم مواقف مشرفة في التمسك بقضية أبناء وطنهم.

الفصل الثاني: القضايا المطروحة من قبل الأطباء الثلاثة في دورات المجلس الجزائري 1849-1956.

المبحث الأول: انتخابات المجلس الجزائري 1948-1951-1954.

المبحث الثاني: القضايا المطروحة من طرف الأطباء الثلاث.

خلال سنوات **1948 و1951و1954** شهدت الجزائر سلسلة من الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس الجزائري الذي كان هيئة سياسية تأسست بهدف تمثيل الشعب الجزائري وحماية حقوقه، وطرح قضاياه وانشغالاته باختلافها سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية وحتى الدينية منها والثقافية.

المبحث الأول: انتخابات المجلس الجزائري 1948-1951-1954.

1- التحضير لانتخابات المجلس الجزائري:

بعد قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة حدث انشقاق داخل البيت الفرنسي، بخصوص تسيير الجزائر وبعد تأكيد دستور **1946** للجمهورية الفرنسية الرابعة على أن العمالات الجزائرية هي عمالات فرنسية تخضع للقوانين والأحكام الفرنسية مثلها مثل العمالات في فرنسا، فبرز خلاف في البرلمان الفرنسي بيّن التناقضات المختلفة داخله حول الجزائر وظهر اتجاهين متناقضين:

• **الاتجاه الأول:** تزعمه اليساريون من الاشتراكيين والشيوعيين وشاركهم الراديكاليون المناديين بسياسة الإدماج والمساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين، وطالبو بضرورة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بنسبة الخمس أي ما يمثل**120** عضو.

• **الاتجاه الثاني:** تزعمه أحزاب اليمين تخالف الاتجاه الأول وتعارض سياسة الإدماج وتعتبرها خطر يهدد مستقبل فرنسا في الجزائر، وطرحت مقابل ذلك فكرة تمثلت في إصدار قانون خاص ينظم المستعمرة من الناحية المالية والإدارية حيث وافق البرلمان الفرنسي على إصدار قانون خاص ينظم المستعمرة إداريا وماليا.[1]

فقانون 20 سبتمبر 1947 الذي تم وضعه في ظروف صعبة للغاية من قبل حكومة أضعفتها معارضة مزدوجة متروبولية وجزائرية، بعد معارضة قوية من حكومة لجنة الداخلية تم تعديله

[1] بوقلقول عيسى، **النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956**، مرجع سابق، ص 71.

من قبل برلمان متردد بمعنى أكثر حوارية، أن النظام الأساسي للجزائر الذي تم اعتماده بشكل نهائي يمثل ضربة قوية لا ترضي الطائفتين[1]، وأعطى الشكل النهائي لتأسيس مجلس جزائري.

ومنه أعلنت الحكومة الفرنسية عن إجراء انتخابات عامة عن طريق الاقتراع السري، لتشكيل أول مجلس جزائري في **4** أفريل **1948**، أو كما يطلق عليه أيضا مصطلح الجمعية الجزائرية التي تم إرساء نظامها في **2** جوان **1948** وتقرر أن يكون مقرها في الجزائر العاصمة[2]، وهو مجلس له النظر الواسع في ميزانية الجزائر تحت رقابة المجلس الوطني الفرنسي ولا ينفذ قانون فرنسي في أرض الجزائر إلا بعد مصادقته بينما لا ينفذ قرار من مقرراته إلا بعد مصادقة مجلس فرنسا عليه.[3]

وتنص المادة **30** من النظام الأساسي على أن المجلس الجزائري يتكون من **120** عضو ينتخبون بالاقتراع العام في اقتراع من جولتين لعضو واحد.[4]

ب- إجراء انتخابات المجلس الجزائري سنوات 1948-1951-1954:

جرت هذه الانتخابات في سنوات **1948**، **1951**، **1954** بما فيها الجزئية واقترن مسارها باسم الحاكم العام "نايجلان" وأصبحت تسمى بالانتخابات على الطريقة النايجلانية نظرا للاتهامات المنسوبة إليه بتزويرها والتي حاول تبرئة نفسه منها في مذكراته الصادرة في **1962** بعنوان: **Mission en Algéria**[5]، وقد شارك في هذه الانتخابات كل من ممثلي الهيئة الأولى وهم الأوروبيين وممثلي الهيئة الثانية وهم المسلمون الجزائريون المنقسمون إلى كتلتين بارزتين هما الكتلة الوطنية تضم كل من أعضاء الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

---

[1] Tayeb chenntouf, **l'Assemblée algérienne 1947-1956**, thèse pour le **doctorat** de 3eme cycle de lettres, faculté des lettres et des sciences humaines de paris, université de paris, p 24.

[2] حمري ليلى، مرجع سابق، ص 129.

[3] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 181.

[4] Tayeb chenntouf, op-cit, p44

[5] قاسم عابدية، **الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري 1954-1956**، رسالة **ماجستير** في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2009-2010، ص27

• **قاضي علي بن سعيد:** ولد في **22** جويلية **1899** في واد الماء، هو طبيب وترشح لانتخابات المجلس الجزائري، وبعد اندلاع الثورة انظم إلى مجموعة **61**.[1]

• **فرحات عباس:** ولد في **24** أوت **1899** بالطاهير، ابن عباس سعيد درس بثانوية فيليب فيل وجامعة الجزائر حيث تخرج منها صيدليا سنة **1933** استقر بسطيف وأصبح مستشارا عاما في **1934** ثم مستشارا بلديا في **1935**، وكان أحد أعضاء المؤتمر الإسلامي الجزائري، ترأس جمعية الطلبة المسلمين خلال السنوات **1927-1928-1929-1930**.[2]

وأعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية نذكر منهم:

• **مصطفاي شوقي:** ولد في منطقة القبائل، التحق بحزب الشعب عندما كان طالبا في كلية الطب خلال الحرب العالمية الثانية، وسرعان ما أصبح في إدارة الحزب في **1945** وفي نفس السنة أصبح رئيسا لجمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا وكان مع شرشالي في قضية التحقيق في أحداث **8** ماي **1945**.[3]

أما كتلة المستقلين الأحرار فنذكر منهم:

• **أيلول عمار:** ولد في **13** ديسمبر **1898** بـ**Fort Nationale** له شهادة في الصيدلة اشتغل كصيدلي ورئيس جمعية منشطي الرياضة بالجزائر كان من مقربي فرحات عباس له مقالات في جريدة المساواة انتخب في المجلس الجزائري. [4]

أ- انتخابات المجلس الجزائري 4-11 أفريل 1948:

جرت هذه الانتخابات في دورتين اثنتين الأولى كانت يوم **4** أفريل **1948** والثانية في **11** أفريل من نفس السنة حيث شارك في هذه الانتخابات ممثلوا الهيئة الانتخابية الأولى وهم الأوروبيون، وكذلك ممثلوا الهيئة الانتخابية الثانية وهم المسلمون الجزائريون، أما التشكيلات

[1] حمري ليلى، مرجع سابق، ص 156.

[2] **3F142**.

[3] حمري ليلى، مرجع سابق، ص 160.

[4] طاعة سعد، مرجع سابق، ص 155.

السياسية للهيئة الثانية التي دخلت الانتخابات فهي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية **(MTLD)** الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري **(UDMA)** والحزب الشيوعي الجزائري وحتى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بطريقة غير مباشرة.[1]

حيث شهدت الحملة الانتخابية تنافس كبير بين أعضاء الحركة الوطنية خصوصا بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث عملوا على طرح مشاريعهم الانتخابية على المواطنين ومناصريهم، وإقناعهم بجدية البرامج التي يسعون إلى تحقيقها في حالة فوزهم في هذه الانتخابات وقد تضمنت خطاباتهم الاستقلال، استرجاع السيادة، الدفاع عن مقومات الأمة الإسلامية ومبادئها كما نجد أيضا الحزب الشيوعي الجزائري الذي ركز في خرجاته على الطبقة العمالية الكادحة، أما الأحرار فقد قدموا مشاريعهم مدافعين فيها عن رفع قيمة الإنسان الجزائري وضرورة المساواة وإلغاء كل مميزات التمييز العنصري بين الأهالي والجزائريين والأوربيين.[2]

وتتحدث الكثير من التقارير الفرنسية حول أحداث عنف جرت عشية انطلاق الانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري أفريل **1948** وكل مرة يكون فيها العنف والهجوم ضد الفرنسيين في الحملة الانتخابية، إلا وتظهر يد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فيها، حيث وجه هذا الحزب نداؤه إلى كل الجماهير خاصة في وهران وقسنطينة للانتخاب والثورة من أجل الاستقلال فقام مناضلوا هذه الحركة بالتظاهر في مجموعات داخل المراكز الانتخابية.

كما قام الحزب الشيوعي الجزائري بحملته للفوز بمقاعد في المجلس الجزائري من أجل تمرير المشروع الذي يريده، لذا حاول التقرب أكثر من أكبر شريحة يمثلها المجتمع الجزائري آنذاك وهي شريحة الفلاحين وحاول تطبيق مشروع التأمين الاجتماعي الذي كافح النواب الشيوعيون الجزائريون بجرأة لتطبيقه على الجزائر.[3]

---

[1] طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص 107-108.

[2] بوقلقول عيسى، **النواب المسلمون في المجلس الجزائري**...، مرجع سابق، ص 83.

[3] طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص 111-113.

كما كان للاتحاد الديمقراطي نصيبا هاما في هذه الحملة، وهو الذي له تجربة واسعة في هذا المجال حيث وجه زعيم الحزب خطبا ونداءات إلى الشعب الجزائري يطلب فيها المشاركة في هذه الانتخابات والتصويت لصالح الفيدرالية ولصالح الحكم الذاتي والإتحاد مع فرنسا على أسس ديمقراطية، كما كانت لزعيم الحزب لقاءات كثيرة مع زعماء الأحزاب وكذلك السلطات الاستعمارية، وكان له لقاء مع الحاكم العام **نايجلان** عشية الانتخابات.[1]

المقاطعات	المسجلون	المصوتون	نسبة التصويت	عدد الأصوات المعبر عنها	ح إ ح د MTLD	إ د ب ج UDMA	ح.ش.ج PCA	ح.إ.ق.أ SFIO	الحركة الجمهورية MRP	التقدميين Prog	المستقلين Ind
مقاطعة الجزائر	209402	125251	69.3	141630	37.272	4232	2021	//	//	16623	81197
مقاطعة وهران	123445	91052	73.7	89538	13.121	22049	402	//	//	1117	52332
مقاطعة قسنطينة	284243	189063	66.5	187325	45752	38573	2.155	//	//	9499	91089
منطقة الجنوب	55748	23286	41.7	22.530	15210	//	19	//	//	4860	2441
المجموع	672847	448652	448652	441023	111.355	64.854	4.597	//	//	32.099	227059

الوحدة بالألف

جدول يمثل نسبة المشاركة في الانتخابات حسب تقرير الإدارة الفرنسية.[2]

[1] طاعة سعد، مرجع سابق، ص 113.

[2] طاعة سعد، مرجع سابق، ص 116.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأصوات المتحصل عليها بالنسبة لأحزاب الحركة الوطنية كان ضعيفا نوعا ما مقارنة بالأصوات التي تم حصدها من طرف الموالين للإدارة الاستعمارية خاصة في عمالة قسنطينة عكس منطقة الجنوب فقد تحصلوا على مقاعد أقل.

	الدور الأول	الدور الثاني
عدد الأصوات المعبر عنها	901169	305470
الحزب الشيوعي	16898	74
حركة الانتصار	27519	34460
الإتحاد الديمقراطي	152619	41763

الجدول يمثل نسبة المشاركة في الانتخابات من الدور الأول إلى الدور الثاني بالنسبة لأحزاب الحركة الوطنية.[1]

بحيث نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة المشاركة انخفضت في الدور الثاني مقارنة بالدور الأول وذلك بسبب تأثير الإدارة الفرنسية على عدد الأصوات، والسياسة التي انتهجها الحاكم العام نايجلان من سجن واعتقالات وتزوير للنتائج بالإضافة إلى إغلاق مكاتب الاقتراع.

وأما عن النتائج هذه الانتخابات، فبعد إجراء الدور الأول يوم **4** أفريل من انتخابات **1948** صدرت تقارير إدارية مباشرة بعد النتائج الأولى من أجل التعليق عليها مثل تقرير **6** أفريل **1948** الذي أرسل إلى الوزير الفرنسي في باريس، وتم تلخيص كل وقائع الانتخابات منذ صدور قانون **20** سبتمبر **1947** إلى غاية نتائج الدور الأول.[2]

[1] طاعة سعد، مرجع سابق، ص 117.

[2] حمري ليلى، مرجع سابق، ص 96.

وفيما يخص النتائج على مستوى الهيئة الثانية فكانت كالآتي:

فوز **26** منتخب مستقلا ضمن **41** منتخب، وفي عمالة الجزائر كانت الحملة مصالية من أجل **13** مقعد فحصلوا على **03** مقاعد فقط، وفي عمالة قسنطينة فقد حصلت الحركة على **5** مقابل **13** مقعدا أفرزته النتائج وفي عمالة وهران لم تحصل الحركة على أي مقعد أما في مناطق الجنوب فقد فاز **4** أحرار و**01** من الحركة ومن الأربعة الأحرار كان مقعد من نصيب الشيخ بيوض.[1]

وفي نفس التقرير سجلت الإدارة تنبؤاتها للدور الثاني **11**أفريل فصدرت كالتالي:

في عمالة الجزائر تحصلت الحركة على مقعد واحد الذي كان متبقي، أما في وهران تحصل الأحرار على **3** مقاعد، والإتحاد الديمقراطي على مقعدين، والحركة على مقعد واحد، وفي عمالة قسنطينة تحصلت الحركة على **5** مقاعد، والأحرار على مقعدين.

عمالة قسنطينة:

الدائرة الانتخابية	عاصمة الدائرة الانتخابية	الممثل المنتخب	التوجه السياسي ومنصب المنتخب
01	قسنطينة	مصطفاي شوقي	MTLD
02	الميلة	جيلاني مبارك	MTLD
03	الخروب	بلهادي محمد لمين	MTLD
04	جيماب	حربي حواس	مستشار عام-مستقل
05	فيليب فيل	بولكروة موسى	MTLD
06	الميلية	دماغ العتروس العربي	MTLD
07	بون	جمعاوي إبراهيم الملقب(بومراح)	مستقل

[1] الشيخ بيوض: لحاج إبراهيم يدعى الشيخ بيوض ولد في البليدة، مفتي مزابي من قورارة مندوب الجزائر في الجمعية الجزائرية، عضو الإخوة المزابيين في الجزائر العاصمة. ينظر: 3F142

08	قالمة	**لخضاري إسماعيل**	مستشار عام-**مستقل**-نائب في الإتحاد الفرنسي
09	سوق أهراس	بن قدير عمارة بن أحمد	مستقل
10	عين البيضاء	بن عبود حاج موهاته	مستشار عام-مستقل-
11	تبسة	جويني محمد لخضر	مستشار عام-مستقل-
12	شاتودان دوريمال	آيت شعلال عمار	مستقل
13	خنشلة	براكراك عبد القادر	مستقل
14	باتنة	**بن خليل عبد السلام**	مستشار عام **UDMA**
15	بلزمة كورنيل	قاضي علي	UDMA
16	بسكرة	تباني محمد	ديمقراطي -مستقل-
17	سانت آرنو	بن قارة عبد القادر	مستشار عامUDMA
18	سطيف	فرحات عباس	مستشار عام نائب سابق في الجمعية التأسيسية. نائب في الاتحاد الفرنسيUDMA
19	جيجلي	منية داودي	مستقل
20	واد أميزور	بن عبيد يوسف	UDMA
21	بوجي	بعلي محند أو لحاج بن أرزقي	مستقل
22	أقبو	مصباح صالح	مستقل
23	برج بوعريريج	عكروف طاهر	مستقل
24	ميلة	**بن سالم عيسى**	رئيس المجلس العامUDMA

جدول يمثل نتائج الانتخابات في عمالة قسنطينة على مستوى الهيئة الثانية.[1]

وكانت حظوظ التوجهات السياسية من المنتخبين على مستوى الهيئة الثانية كالآتي:

[1]أنظر الملحق رقم06 يمثل نتائج الانتخابات الخاصة بعمالة الجزائر وهران والجنوب.

حركة انتصار الحريات الديمقراطية حصلت على **9** مقاعد، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حصل على 8 مقاعد، المتطورين(التقدميين) حصلوا على **14** مقعدا، المستقلين الأحرار حصلوا على **29** مقعدا، ويبدوا من هذه الانتخابات أن حظ الأحرار كان أكبر من غيرهم.[1]

ب-انتخابات المجلس الجزائري من 04 إلى 11 فيفري 1951:

جرت هذه الانتخابات في موعدها المحدد وذلك يوم **4** إلى **11** فيفري **1951م** من أجل تجديد أعضاء المجلس، لكن هذه الانتخابات صاحبتها ظروف حرجة بالنسبة للحركة الوطنية الاستقلالية وذلك ما مس أصحاب الحركة الوطنية من اعتقالات ومتابعات بالجملة، شملت كل من أعضاء الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية خصوصا بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، وهي الغائب الأكبر في هذه الانتخابات لأن القمع الذي مارسته السلطة الفرنسية في حق المواطنين الجزائريين أحدث خللا تنظيميا في صفوف الحركة الوطنية ومناضليها، فظهر هذا الخلل والانقسام عشية انتخابات **1951** بين الفكر الاستقلالي بقيادة الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية والفدرالية بقيادة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.[2]

حيث امتنعت الأغلبية الساحقة في عدة دواوير عن المشاركة في هذه الانتخابات فحركة الانتصار قررت مقاطعة الانتخابات ودعت مناضليها إلى مقاطعتها، بسبب عملية التزوير التي قادتها الإدارة الاستعمارية في انتخابات أفريل**1948**، حيث تحولت إلى نشاط سري يحضر للعمل المسلح، ويرجع كذلك إلى عدم دخولها في معترك الانتخابات إلى الانقسام الذي عرفته أما الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد توقف أعضائه عن كل نشاط سياسي وانضم آخرون إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

إذ تعددت الحملات الانتخابية بين مؤيد للإدارة الاستعمارية وبين معارض وبذلك تعددت برامج الأحزاب، ويبدو من خلال التقارير التي وضعتها شرطة الاستعلامات العامة خلال شهر

---

[1] حمري ليلى، مرجع سابق، ص 102.

[2] بوقلقول عيسى، **التزوير الانتخابي للإدارة الاستعمارية من خلال انتخابات الجمعية الجزائرية وردود الفعل الوطني 1948-1951**، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مج 12، ع01، جوان **2022**، ص532.

جانفي أن الحملة الانتخابية لانتخابات **1951** كانت نشيطة على مستوى كل العمالات الجزائرية.[1]

فتحالف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية من أجل القيام بحملة انتخابية موحدة، فاجتمع كل من "بودا" و"بوقادوم" و"دماغ العتروس العربي" من الحركة من أجل الانتصار و"أحمد فرانسيس" من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في منطقة الحروش بغرض الحملة الانتخابية القادمة في فيفري **1951**، لأن الحركة قررت عدم المشاركة، حيث بدأ فرحات عباس حملته الانتخابية في غليزان رفقة أحمد فرانسيس في **24** جانفي **1951** وعقد تجمعا شعبيا في سيدي بلعباس.[2]

وسجلت شرطة الاستعلامات العامة في **17** جانفي **1951** أن فرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس والبشير بويجرة أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الديمقراطي، مصحوبين بالشيخ خير الدين وهو من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قاموا بمقابلة في بوزريعة مع مصالي الذي شارك باسم مسؤولي حزبه، والمحادثة دارت حول نقطتين وهما:

الحملة الانتخابية وتوحيد الجهود السياسية للحزبين الأخوين وتكتلهما المحتمل، فوجهت النداءات إلى العمال المسلمين النقابيين حتى لا يدخلوا في لعبة الإدارة أو يتراجعوا وإغلاق الطريق أمام الرجعيين (المقصود بهم مرشحي الإدارة الاستعمارية) كل هذا من أجل فوز مرشحي الإتحاد الديمقراطي، وفي نفس الباب وضعت مجموعة الشيوعيين اقتراحا للبث فيه تطرقت فيه إلى انتخابات **1948** والتجاوزات التي وقعت وطالبت باحترام القانون وحرية التعبير عن الأفكار وشرعية العمليات الانتخابية عند تجديد نصف ممثلي الجمعية الجزائرية.[3]

وقد أفرزت نتائج انتخابات تجديد نصف أعضاء المجلس الجزائري لسنة **1951**، غياب التيار الوطني الاستقلالي الممثل في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن المشاركة

---

[1] حمري ليلى، مرجع سابق، ص 89.

[2] بوقلقول عيسى، التزوير الانتخابي ...، ص ص 532-533.

[3] حمري ليلى، مرجع سابق، ص ص 90 -91.

في هذه الانتخابات بسبب رفض اللجنة المركزية للحزب الدخول في معترك الانتخابات واكتفت بالتجربة السابقة في انتخابات أفريل**1948** التي شهدت تزوير وتحايل من طرف الإدارة الاستعمارية، كما أظهرت هذه الانتخابات أيضا تراجع كبير للحزب الشيوعي في عدد الأصوات المتحصل عليها حيث وصفت بالكارثية في حين أن أهم نتيجة ميزت هذه الانتخابات هي فوز المستقلين وتحقيقهم نتائج مبهرة بالإضافة إلى انخفاض كبير في عدد المصوتين مقارنة بانتخابات أفريل**1948**، ومن جهة أخرى فإن هذه الانتخابات انعكست سلبا على حضور الأحزاب الوطنية داخل المجلس الجزائري، فحركة الانتصار فقدت **05** مقاعد والإتحاد الديمقراطي **04** مقاعد من بين المقاعد المتحصل عليها في الانتخابات السابقة.[1]

وهذا جدول يبرز الأصوات المتحصل عليها حسب الدوائر الانتخابية:

الدائرة الانتخابية	الأحزاب السيـــاسية		
	U.D.M. A	I.N. D	P.C. A
لخروب	\\ \\	6.335	1.965
عنابة	\\ \\	7.367	516
البليدة	5.867	128	19
تيارت	12.319		
سيدي بلعباس	\\ \\	13.767	2.745

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هذه الانتخابات سيطر عليها المستقلين وذلك من حيث عدد الأصوات المتحصل عليها مقارنة بباقي الأحزاب خصوصا في دوائر سيدي بلعباس والخروب وعنابة، ونلاحظ كذلك تراجع كبير للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إذ أنه في بعض الدوائر الانتخابية لم يكن له ممثلين، كما شهدت هذه الانتخابات أيضا تراجع كبير للحزب الشيوعي هو الآخر.[2]

[1] بوقلقول عيسى، **النواب المسلمون في المجلس** ...، مرجع سابق، ص ص 125-126.

[2] بوقلقول عيسى، النواب المسلمون في الجزائر...، مرجع سابق، ص 115.

ج-انتخابات المجلس الجزائري 31 جانفي -07 فيفري 1954:

جرت هذه الانتخابات من **31** جانفي إلى غاية **07** فيفري **1954** وتميزت هذه الانتخابات باستقالة الحاكم العام نايجلان، بحيث استعدت مرة أخرى أحزاب الحركة الوطنية للمجابهة الانتخابية، فافتتح الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حملة انتخابية عبر جرائده حيث وجه نداء يقول فيه: نحن اليوم أقوياء بحركتنا نطلب مرة أخرى من الطبقة الانتخابية أن يضعوا فينا الثقة من أجل عزل النظام الطبقي، ونزع نظام البلديات المختلطة والبلديات العسكرية في الجنوب لذا لا بد من دعم مرشحينا حتى نتمكن من فصل الدين الإسلامي عن الدولة وترسيم اللغة العربية كما قدم مرشحيه لهذه الانتخابات في الدورة الأولى 31 جانفي والدورة الثانية **07** فيفري **1954** وهم: أحمد فرنسيس عن عمي موسى، شريف بن يوسف عن ميلة، الدكتور بن خليل عن باتنة، أحمد بومنجل عن تيزي وزو، عبد القادر محداد عن تلمسان، محمد الحاج جمام عن الميلية.[1]

والملاحظ خلال هذه الانتخابات أن كل حزب كان ينشط منفردا، على عكس الحملات السابقة لانتخابات المجلس الجزائري فهم كانوا يتنافسون ويتواجهون كما حدث في الحملة التي نشطها فرحات عباس وأعضاء من جمعية العلماء من أجل إعاقة الحملات التي كانت تخوضها حركة الانتصار،[2]التي حاولت المشاركة في هذه الانتخابات، ولكن بدعاية أخف من الانتخابات السابقة، لأنها وصلت إلى نتيجة أن التعامل مع الاستعمار سياسيا لا جدوى منه خاصة أولئك المناضلين الذين شاركوا في الانتخابات السابقة وتعاملوا مع الإدارة وعرفوا تقنياتها في التزوير، وسعت الإدارة الاستعمارية هذه المرة كذلك لإصدار سلسلة من الإجراءات حتى تسهل المهمة لمترشحيها أي الموالون لها من خلال إعادة التسجيل للمنتخبين وشطب أسماء أخرى وفتح مكاتب اقتراع جديدة ففي عشية الانتخابات أرسلت الولاية العامة إلى المقاطعات مدونة تضم

[1] طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص 145-146.

[2] حمري ليلى، مرجع سابق، ص 93.

سلسلة من القوانين، كقانون **02** فيفري **1952**، وقانون **30** نوفمبر **1875**، وقانون **17** جويلية **1889** وكلها متعلقة بالانتخابات.[1]

اما بالنسبة إلى النتائج التي أسفرت عن هذه الانتخابات، فقد جاءت كارثية بالنسبة لمناضلي ومترشحي الحركة الوطنية التي مازال جزء منها يؤمن بالعمل السياسي، فكانت النتائج عكسية لنفور غالبية الشعب الجزائري من هذه اللعبة السياسية من جهة، ومن جهة أخرى أساليب الإدارة الاستعمارية التي مازالت تتلاعب بالنتائج، ومما يؤكد ذلك انسحاب كل من "بودا أحمد" و"فروخي مصطفى" بالرغم من فوزهما وهما من حركة الانتصار بالإضافة إلى فوز ثلاثة ممثلين من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.[2]

وجدول هنا يوضح توزيع المقاعد في المجلس الجزائري الخاصة بالهيئة الثانية لانتخابات 1954.

الأحزاب السياسية	التشكيلة قبل تجديد نصف الأعضاء		المقاعد التي لا تتجدد	المقاعد المحددة من أجل التجديد	المنتخبون يوم01-31-1954 و02-07-1954	ملاحظة
MTLD	04	00	04	00	00	-02
UDMA	05	02	03	03	05	___
MRP	03	02	01	03	05	+02
RAD.SOC	01	00	01	01	01	___
الأحرار	47	06	21	23	49	+02

نلاحظ من خلال هذا الجدول تراجع تيارات الحركة الوطنية وتقدم على حسابها الأحرار وتيارات أخرى غير وطنية، ومن الملاحظات العامة حول دور الإدارة في هذه الانتخابات

[1] طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص 148-149.

[2] طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص 148-149.

الخلط الذي جرى في محاضر فرز الأصوات وخلط في الإحصائيات والأرقام التي حصل عليها كل مترشح.[1]

وأهم نتيجة يمكن الخروج بها من كل هذه الانتخابات أن الحركة الوطنية جملة وتفصيلا رفضت نتائج هذه الانتخابات بينما رحبت مجموعة الموالاة بها لذا أصبحت هذه المسألة بالنسبة للحركة الوطنية غير مجدية.[2]

المبحث الثاني: القضايا المطروحة من طرف الأطباء الثلاث

لقد تعددت مداخلات كل من "**لخضاري إسماعيل**" و "**بن سالم عيسى**"، "**بن خليل عبد السلام**"، وذلك عبر العديد من الجلسات التي أقامها المجلس للاستماع إلى انشغالات النواب بصفة عامة وقضاياهم المطروحة على رئيس المجلس، وبصفة خاصة سنعرض جملة من هذه القضايا التي خصصناها لتدخلات هؤلاء الأطباء الثلاث.

1-القضايا السياسية:

تعددت القضايا السياسية واختلفت بحيث تمثلت في البلديات المختلطة، قانون الموظفين، الحصانة البرلمانية، قدماء المحاربين.

1-1 إلغاء البلديات المختلطة:

قامت مجموعة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، من خلال نوابها وممثليها بمن فيهم فرحات عباس، **بن خليل عبد السلام**، بن عبيد، بن قارة وفرانسيس تقديم اقتراح لإلغاء البلديات المختلطة وفقا للمادة **53** من القانون رقم**47-1833** الصادر في **20** سبتمبر **1947** وذلك لعدم توافقها مع التطورات الحالية في البلاد وتعارضها تماما مع المكاتب العربية، بحيث يشعر معظم السكان الجزائريين بالاضطراب داخل البلديات، لذا يطالبون بإلغاء النظام الذي فرض عليهم.[3]

[1] حمري ليلى، مرجع سابق، ص 109.

[2] طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص 158-159.

[3] Journal officiel de l'Algérie Assemblée algérienne,1feévrier 1949, p161.

1-2 قانون الموظفين:

في سنة **1949** قدم السيد **لخضاري** رغبة حول إعادة النظر في وضعية الموظفين برتبة الحراس الميدانيين وخوجة الدواوير وتحسين وضعية هؤلاء باعتبارهم موظفين بلديين يتم تعيينهم من قبل السلطات البلدية، وطالب أيضا بمنح هؤلاء الموظفين حقهم في الانتماء إلى الصندوق العام لإعادة الإعمار أو بمعنى آخر الصندوق العام للتقاعد. [1]

إضافة إلى هذا مذكرة رفعها السيد **لخضاري** حول إعادة النظر في وضعية حراس الريف وخوجة الدواوير بالجماعات المغاربية بالجزائر وتحسين وضعية هؤلاء العملاء باعتبارهم موظفين بلديين يتم تعيينهم بموجب مراسيم بلدية، وذلك بعد عدم تقديمها مسبقا للموافقة عليها ليتم تثبيتهم في وظائفهم مع تقاضيهم الأجر الجزائري وخضوعهم للمساواة مع باقي الموظفين دون أن ينتموا إلى الصندوق العام لإعادة النظر في معاهدات الجزائر، وبعد كبرهم يتم شكرهم ومنحهم إعانة قابلة للتجديد تتراوح بين **500** و**600** فرنك شهريا وهو مبلغ غير كافي لتلبية حاجياتهم وحاجيات أسرهم وفي الأخير قال:" نرجو أن تكون هذه المسألة تستحق أن تلفت انتباه إدارتكم العليا"[2].

رغبة رقم **13-49** هي مقترح مقدم من طرف السيد **لخضاري** أيضا بخصوص إضفاء الطابع الرسمي على كتيبة المساعدين في البلديات المختلطة في الصندوق العام لإدارة المعاشات التقاعدية بناء على أن كتيبة المساعدين في البلديات المختلطة لديهم الحق المشروع في تحسين أوضاعهم واستقرارها، ونظرا لان القاعدة الخاصة التي تحدد مدة دوام المساعدين في الإدارة الأخرى يجب أن تطبق على هؤلاء الموظفين الإداريين بما في ذلك تحديد مدة خدمتهم وانتمائهم للصندوق الجزائري للتقاعد.

كما قدم هذا الأخير رغبة رقم **14-09** مع جماعة المستقلين بشأن تعديل وموازنة المبلغ الذي سيتم توزيعه على كبار وكلاء شرطة البلدية الذين تم فصلهم عام **1947** مع الأخذ بعين

---

[1] Ibid, p116.
[2] J.O.A, Débats, 29 janvier 1949, pp116 117.

الاعتبار أنه بعد تحول بعض قوات شرطة البلدية الى قوات شرطة الولاية تم فصل عدد كبير من الأعوان دون تعويض من أي نوع وهؤلاء الرجال قد قدموا خدمات للمجتمع من خلال ضمان أمنه لعدة سنوات وغالبا ما كانوا يعرضون حياتهم للخطر والمبدأ الأساسي للعدالة والإنسانية يتمثل في منح تعويض يتناسب مع الضرر الناجم وينبغي على الإدارة العليا انطلاقا من هذا المبدأ إعادة توظيف هؤلاء الوكلاء السابقين في وظائف أخرى.[1]

3-1 قدماء المحاربين:

فيما يخص قضية قدماء المحاربين قدم السيد **بن خليل** مندوب الجزائر وممثل جماعة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري اقتراحا جاء على شكل مجموعة من التساؤلات موجهة إلى المجلس الجزائري كانت على النحو التالي:

- ما هو العدد الحالي للمحاربين القدماء المسلمين؟[2]

- كم عدد قدماء المحاربين المسلمين الذين استفادوا من الوظائف المحدودة خلال فترة الحربين وذلك تحت مرسوم الصادر في **24** أوت **1930** الخاص بالجزائر؟

- كم عدد المحاربين المسلمين السابقين الذين استفادوا من العمل بموجب قانون **26** أكتوبر **1946** وتطبيقا للمادة **02** من النظام الأساسي للجزائر؟

كما طالب النائب **بن خليل** في سياق تدخله بتحسين وضعية قدماء المحاربين واستفادتهم من حقوقهم بتخصيص بطاقة مناضل للمقاتلين والمشاركين في الحرب العالمية الثانية من **1939** إلى **1945**، من خلال إحصائهم وإحصاء عائلاتهم ليتمكنوا من الاستفادة من الامتيازات المقدمة لهم، وفي حال عدم وجود المعني تتكفل بوضع ملف خاص على مستوى البلدية التابع لها ومنه تمنح السلطات الإدارية لهذه العائلات **بطاقة المستفيد** فيما بعد، في حين أن هذه الوظائف المقدمة تعطى فقط للمتضررين والمعاقين البالغ عددها **6821** وظيفة موزعة على النحو التالي:

---

[1] J.O.A, 29 janvier 1949, Op cit, pp 116 -117

[2] J.O.A, Débats, 31janvier 1950, p 17

1. مقاهي مغاربية: 3429
2. إدارة الأقسام: 79
3. الوظائف المجتمعية: 2042
4. القضاء..... 122
5. المياه والغابات: 128
6. الإدارة العامة: 299
7. الأمن: 128
8. الجمارك: 203
9. السكك الحديدية: 170
10. متفرقات: .....64.[1]

1-4 مسألة الحصانة البرلمانية:

اقتراح القرار رقم **50-05** وضع من طرف **لخضاري**، بوشنافة، قاضي حول تمتع الجزائريين بالحصانة البرلمانية في الجمعية الجزائرية، وتناول الموضوع تمتع الممثلين في الجمعية الجزائرية بالنسبة للمشرع الفرنسي بالحصانة البرلمانية، مشيرا إلى ضرورة الاطلاع على نص **14** من الدستور المنظم للجزائر لفهم ذلك، فمن ناحية يتساوى هؤلاء الممثلين مع النواب في فرنسا والحقيقة أن التصويت على الميزانية يتم من قبل الجمعية، كما أن القوانين المتعلقة بالعهدة للممثلين في الجمعية مقارنة بعضو البرلمان أو مجلس الاتحاد الفرنسي تأكد على الدور التشريعي لهذا الممثل وبالتالي من المناسب منح الحصانة البرلمانية لأعضاء

[1] Ibid, p 17

الجمعية خاصة أن القوانين التي تطبق في الجمعية على الممثلين مشابهة لتلك التي تطبق على المستشارين في مجلس الاتحاد الفرنسي ومجلس الجمهورية[1].

1-5 قضية المسؤولين المسلمين الموقوفين عقب أحداث الثامن ماي:

قدم **لخضاري** ومن معه من النواب في هذا الشأن طرحا في المجلس الجزائري حول إمكانية تقديم تعويضات لضحايا أحداث **08** ماي **1945** وذلك بشأن لجنة حكومية لدراسة المتطلبات غير مستوفات بالتعويض لهؤلاء الضحايا، وذلك نظرا لأن الإجراءات الحالية لتكوين الملفات ومنح التعويضات للأطراف المعنية أثبت عدم كفايته حيث لا يزال عدد كبير من الضحايا لم يتمكنوا من الحصول على التعويضات المستحقة لهم. [2]

1-6 مسألة القضاء الإسلامي :

اقترح أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "فرحات عباس، بن قارة، **بن خليل** قاضي، بوتارن" قرار رقم **50-01**-SO متعلق بإعادة تنظيم القضاء الإسلامي فاعتبروا أن مسألة القضاء الإسلامي تعد قضية جوهرية للمسلمين الجزائريين وشغلهم الشاغل، وقد أصبح موضوع نقاش واسع في الرأي العام.

يبدو في الواقع لأولئك الأقل اطلاعا أن أحد اكبر أجهزة الدولة في بلاد الإسلام لم يعد الآن إلا انعكاس تاريخي سابق، فقد كان القاضي يحتل المكانة البارزة بعد الحاكم مباشرة ويستمد سلطته ومكانته الكبيرة عند الجزائريين، وبموجب اتفاقية **05** جويلية **1830** فقد وعدت فرنسا باحترام دين وعادات المسلمين في الجزائر، والآن إذ اتبعنا المسار الذي بدأ منذ عام **1830** نكتشف خطوة بخطوة الهجمات المتتالية على الدين الإسلامي في مجال تطبيقه، ففي البداية تم تجريد القاضي من سلطتهم وفي عام **1955** تم تجريده من معظم صلاحياته كقاضي مدني، وبحلول عام **1889** أصبح القاضي يقتصر دوره على قضايا الأحوال الشخصية فقط.

---

[1] J.O.A, février1950, p 169 . طالع وقارن: حمري ليلى، 218.

[2] بوقلقول عيسى، مرجع سابق، ص 300.

أما الشريعة الإسلامية فقد تم قمعها وإزالتها من بعض الشؤون الخارجية، وأمام الإجراء الدائم للقضاء الفرنسي الذي يواصل استبداله بالقانون المدني "الرمزي فقط".

هل ينبغي لنا ان ننتبه لهذا الوضع ونستمر فيه إذا أردنا ان نتذكر الوعود؟

وإذا أردنا ان نقلق بشأن رأي المسلمين يجب علينا أن نسرد بشكل عاجل الضرر الذي لحق بالعدالة الإسلامية وممثليها بوعي أو بغير وعي في المناطق الجنوبية، حيث لميتم نزع صلاحيات القاضي، يظل القاضي العام هو مسؤول عن تطبيق القانون[1].

وقد تقرر بعد ذلك عقد جلسة ثانية لهذه المسألة بعد ظهر يوم السبت(على شكل دورة استثنائية) تمثلت في إعادة تنظيم القضاء الإسلامي من طرف الجمعية الجزائرية يوم **07** فيفري **1950.**[2]

وفي نص الاقتراح كانت مجموعة U.D.A.M قد استعرضت وضع القضاء الإسلامي منذ الاحتلال ومعاهدة الاستسلام التي وقعها الفرنسيون مع الجزائريين إلى غاية الوضع الحالي الذي تطلب منهم إعادة تنظيمه على الشكل التالي:

- تنظيم القضاء الإسلامي:

العنوان الأول: تنظيمات عامة ويتضمن **07** نصوص منها: أصول الأحكام والإجراءات القانونية

العنوان الثاني: تنظيم المحاكم الإسلامية(الإجراءات القانونية)ويتضمن **24** مادة موزعة على **04** فصول وهي:

- ✓ الصلاحية القضائية من الدرجة الأولى
- ✓ الإجراءات القانونية للاستئناف: مجلس الإعادة
- ✓ الغرفة الإسلامية للتسيير: مجلس النقض والإبرام

[1]J.O.A, Débats, 1 Février 1950, p 33.

[2]Ibid, 2Février1950, p 37.

العنوان الثاني: عمليات التصفية والتقسيم (القضاة والموثقين) وفيه **07** بنود مقسمة إلى **03** فصول وهي:

- ✓ الإلحاقات.
- ✓ الإيداعات.
- ✓ وثائق عمومية.

العنوان الرابع: القضاة والضباط الوزاريين المسلمين ويتضمن**03** بنود.[1]

وبعد افتتاح الجلسة تدخل كل من السيد بلان والسيد بلهادي وجيلاني وقاضي حول مسألة تحقيق المساواة بين القضاة المسلمين والقضاة الفرنسيين الذي أثار جدل بين النواب، بينما أكد السيد **بن خليل** على أنه يكن الاحترام والآخر لرجال القانون الفرنسيين ويقدر عملهم خاصة بعض الأساتذة، وأضاف بعدها أن رجال القانون المسلمين يوافقون بعض التفاسير التي قدمها لهم أستاذهم في القانون الإسلامي، ووضّح مرة أخرى أنه منذ سنوات وخلال اجتماع إحدى اللجان التي جمعت رجال القانون المسلمين والمفتيين والقضاة حيث قام هؤلاء برفض مشروع أولي حرره "موران" ما يعني أنهم أي المسلمون لا يوافقون دائما رجال القانون الأوروبيين فيما يتعلق بالقانون الإسلامي فيما يتعلق بالقانون الإسلامي، وهنا تدخل السيد "بلان" ليؤكد لسيد بن خليل ان المشروعين الفرنسيين هم من كان ضد المشروع الأولي لـ"موران" وليس المسلمين، فرد عليه **بن خليل** قائلا: "إن رجال القانون المسلمين أنفسهم من اخبروه بذلك"، واستشهد "بلان" هو الأخر بتركيا ومصر وبأنهما يختلفان عن الجزائر فيما يتعلق بتبويب القانون الإسلامي، فأجابه "فرانسيس" بأنهم أنصار القانون الإسلامي وليسوا خاضعين، وأضاف "بلهادي" بعده ان القانون في مصر وتركيا وضعه المسلمون.[2]

---

[1] حمري ليلى،مرجع سابق، ص 220.

[2] حمري ليلى، مرجع نفسه، ص ص 221-222.

2-القضايا الاقتصادية والاجتماعية:

تعدد طرح قضايا الجانب الاقتصادي والاجتماعي في المجلس الجزائري فشملت هي الأخرى الصناعة والتجارة، ضبط أسعار الحبوب، القروض الزراعية، حق الملكية وعقود الإيجار، البريد والمواصلات، الضمان الاجتماعي، المنكوبين جراء الكوارث والحروب، البطالة، الصحة.

أ-الاقتصادية:

أ-1الصناعة والتجارة:

سنة **1848** قدمت مسألة عن المقاهي الموريسكية "العربية" وذلك من طرف مندوب الجمعية الجزائرية السيد **بن خليل** للدائرة الرابعة عشر(**الهيئة الثانية**) -قسنطينة- وكانت هذه المسألة عبارة عن تساؤلات قدمها النائب على النحو التالي:

- ما هو عدد تراخيص الاستثمار في المقاهي العربية؟

أ-على مستوى كل عمالة.

ب- في كل مركز حضري (البلديات كاملة الوظائف)

ج- في كل بلدية مختلطة.

- كم هو عدد المستفيدين من التراخيص في كل عمالة والتي حصلوا عليها؟

أ-قدماء المحاربين.

ب-أرامل ويتامى(أبناء قدماء المحاربين).

ج-موظفين القدماء.

د- أرامل ويتامى أبناء قدماء المحاربين.

هـ-مستفيدين آخرون(مختلفة) .

- كم هو عدد محلات المشروبات الكحولية والصحة في كل عمالة؟

أ-حسب المركز الحضري (بلديات كاملة الصلاحية).

ب- في كل بلدية مختلطة.

- كم هو عدد المستثمرين المسلمين في هذه الجلسة.[1]

أوضح السيد **بن خليل** خلال هذه الجلسة أيضا معاناة أبناء الوطن من قبل سيطرة الكولون(على التجارة في العمالات) سواء بتواطئ بعض الموظفين الفرنسيين أو نفوذ التجار في السلطة.

كما أن السيد **بن خليل** قد أكد ضرورة مناقشة هذه القضية ومعالجتها لتجنب تفاقم الظلم والجوع، مضيفا تساءلا آخر عن ملكية المحلات والمقاهي الوطن في قوله:" لمن هذه المحلات والمقاهي المنتشرة على أراضينا وفي قرانا؟ لماذا يترك صاحب الأرض يعمل فيها كخماس؟ ولماذا لا ينظر الحاكم العام إلى هذا، أهذا هو العدل الذي يناشدون به؟ لتسود الفوضى العارمة في المجلس بعد هذا القول.[2]

كما قدم كل من فرحات عباس **وبن خليل**، فرانسيس وساطور اقتراحا برقم **51-16** حول تنفيذ القانون **51-685** الذي صدر في **24** مايو **1951** بشأن الصناعة والحرف اليدوية، بحيث تم طلب مناقشة هذا الاقتراح بشكل عاجل لكنه تم سحبه من قبل واضعيه في جويلية **1951**.[3]

أ-2 ضبط أسعار الحبوب:

أيد السيد **بن خليل** طرح موضوع إعادة تقييم الحبوب في قوله: "نحن مثل السيد الرئيس والسيد "دنت "والجمعية بأكملها، ندرك صعوبة التمويل، ولكن إذا منح لنا هذا الائتمان إلا تلتزمون بالشروط الأولية التي ستضعها المدينة على هذا التمويل؟

علاوة على ذلك، تحدث إليكم رئيس اللجنة الثالثة سابقا حول إعادة تقييم الحبوب (الشعير والقمح)، ونحن نؤيد إعادة تقييم جميع أنواع الحبوب، نريد ان يتم تشجيع مزارعي الشعير مثل مزارعي القمح ولذا نطالب بان يكون سعر الشعير على أساس سعر الشعير على أساس سعر القمح أي التوازن المستمر بين هذان السعرين".

---

[1] J.O.A, Débats,2juillet 1948, p 220. 229-228 ص ص، حمري ليلى، طالع وقارن:

[2] J.O.A, Débats,1951, p 831

[3] Ibid, p 148. .265 – 264 ص ص، بوقلقول عيسى، **ينظر**:

وفي قوله أيضا: " أتحدث عن ذلك وأنا على علم بالحقائق، ولدي بعض التخوف لأنني كنت اعرف الوقت الذي حدد فيه مكتب القمح سعر القمح بينما كان الشعير مجانيان، ولقد رأيت بصفتي طبيب على المسلمين ضرورة بيع شعيرهم بسعر منخفض حتى لا يتمكنوا من شراء القليل من الكيلين ولذلك فإننا نصر على انه في عملية "إعادة تقييم أسعار الحبوب يجب إقامة علاقة ثابتة بين سعر القمح وسعر الشعير **80** على سبيل المثال.[1]

أما الاقتراح المقدم من طرف "براهيمي" و"**لخضاري**" إلى السيد "إيبري" مدير غرفة الفلاحة يوصي بتسهيل إمداد الشعير للسكان العاملين في سهل متيجة وبلاد القبائل والعمالات الثلاث، نظرا لفائض إنتاج الشعير في عام **1949**، يقترح السماح بالتداول الحر للشعير ومصادرة الشعير المباع بأسعار غير قانونية، فإن هذا الإجراء سيساعد على حرية تجارة الشعير ويوفر مخزون القمح الضروري لصنع الخبز، مما يوفر فرص عمل ويقلل من البطالة في منطقة متيجة والمقاطعات الأخرى.[2]

أ-3 القروض الزراعية:

قدم كل من "**لخضاري**" و"بوطالب"، "بن عبود صحراوي" رغبة في إعادة صندوق القرض الفلاحي إلى دوره الأساسي وهو دعم وضعية الفلاحين المدنيين وتقديم المساعدة للمزارعين المنكوبين، وأكد الرئيس للسيد "**لخضاري**" ان الرغبة التي قدمها للتو سيتم بعثها في الاجتماع المقبل.[3]

أ- 4حق الملكية وعقود الإيجار:

- **حق الملكية:**

طرح "**بن خليل**" سؤالا حول تعدد الشقق على المقرر بقوله: "أتقدم بالحالة التالية: يمتلك المالك مبنى أو أكثر فهل له الحق في الاسترداد لنفسه أو لأبنائه أو زوجات أبنائه أو أحد

[1] J.O.A, Débats, 29 janvier 1949, OP-cit,p 104
[2] J.O.A, Débats, 8AVRIL 1949, OP-cit, p426.
[3] $7F_{141}$, Doss (proposition de resolutions,1951.

أقربائه؟ هل يحق له تعدد الشقق؟ ليأتي الرد من السيد مقرر العام للجنة الأولى" إذا كان لديه أولاد فيجب عليه إيوائهم جميعا ولا يحد القانون من حق الملكية، ففي حالة المادة **16** التي تمنح المالك حق في استعادة شقته أو للسكن فيه يمكن جلب ممتلكاته ليعيش فيها أو يسكن، لا يجوز إحداث أي إزعاج في المجال العام طالما أن المالك يوفر للمستأجر أو الشاغل مكانا في حالة جيدة وينص القانون على أن المبنى يجب ان يستوفي الشروط الصحيحة تلك الموجودة في السكن المشغول، هذا هو مبدأ قانون حق الاسترداد مع إعادة الإسكان.[1]

قدم تأييد لهذا الاقتراح السيد "**لخضاري إسماعيل**" في قوله: "أيها السادة، أوافق تماما على اقتراح الخيار وحسم الأمر، لم يقتصر الأمر على كبار الملاك الذين اشتروا الشقق والعقارات خلال هذه الفترة الماضية، اعلم جيدا وأنتم جميعا، أعزاءي تعلمون أن هناك الكثير من الصغار أصحاب الدخل وعدد قليل من الصغار، ولا أريد أن أذكر الأزمة الاقتصادية هنا اقتصادي وعدم الثقة في العملة التي اختفت جميعها لوظيفة المشتريات، أيام التداول شقق المباني ، وأكرر مرة أخرى أنني اتفق تماما مع زميلنا "فالي" عندما يقول أنه لا يوجد سوى **المضاربين** الذين يشترون الشقق، وهو أيضا لديه الكثير منهم تعرفونهم، أيها الناس، وأنتم أيها السادة المحامين الذين تعرفونهم، أعتقد أن الفوز ليس محصورا بالفرنسيين فقط، فقد اشترى العديد من الفرنسيين الجيدين مباني صغيرة أو شققا صغيرة للعيش فيها.[2]

- **عقود الإيجار:**

قدم كل من **بن خليل**، فرحات عباس، فرانسيس اقتراح رقم **51-685** المؤرخ في **24** ماي **1951** وذلك بهدف تمديد عقود إيجار بعض المباني أو المباني المخصصة للاستعمال(التجاري، الصناعي، الحرفي) بموجب قرار الجمعية الجزائرية رقم **50-ز-62** المعتمد في **05** جانفي **1951** تم تمديد عقود إيجار المباني المخصصة للغرض التجاري

[1] J.O.A, Débats, 18 janvier 1949, Op-Cit, p 61.
[2] J.O.A, Débats, 18 janvier 1949, OP-cit, p 6.2

والصناعي، الحرفي أيضا في **30**جوان **1951**، ومن المهم قبل انتهاء هذا التاريخ اتخاذ قرار جديد لمنع إخلاء المستأجرين من قبل أصحاب العقارات اعتبارا من **01** جويلية **1951**، ومع ذلك في فرنسا، تدخل قانون **24** ماي **1951** رقم **51-635** المنشور في (J.O.R.F) بتاريخ **02**جانفي **1951**،أحكام هذا القانون هي كما يلي:

المادة01: يستبدل تاريخ **31** ديسمبر **1952** بتاريخ **30** جانفي **1951** للتمديد.

وتنص **المادة02:** على تقديم طلبات التجديد والاستئناف.

المادة03: تعلن عن إلغاء أي إجراء يمنع المستأجرين من هذا الإيجار.

المادة04: تنص على انتهاء الحقوق الكاملة لعدم دفع الايجار إلا بعد شهر واحد من تقديم الأمر غير ناجح، بغض النظر عن أي شرط مخالف.

المادة05: تتعلق بإجراءات مراجعة سعر أيجار عند ما يتم تعديل هذا السعر بأكثر من الربع.

المادة06: تمنح طابع النظام العام لجميع الأحكام المذكورة في القانون، مما ينبغي أنها تعبر من القواعد الأساسية التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها.

وفي الختام، يقترح النص تطبيق هذه الأحكام على الجزائر وفقا للفقرة **02** من المادة **14** من النظام المؤرخ في **20**سبتمبر **1947** بتمديدها حتى **24** ماي **1951**.[1]

أ-5 البريد والمواصلات:

مقترح رقم **52** المخصص لتوزيع الإعتمادات المخصصة لإنشاء أكشاك الهاتف من السيد "**الخضاري**"[2].

[1] J.O.A, Débats, 20 jiun1951, p 748

[2] $7F_{140}$ DOSS (proposition de resolutions, 1951.

ب-القضايا الاجتماعية:

ب-1 الضمان الاجتماعي:

أعرب السيد **لخضاري** عن رأيه حول مسألة الضمان الاجتماعي داخل المجلس الجزائري كونه موضوع ذو أهمية بالغة في قوله:" أيها السادة، إن الأمن هو أحد تلك المسائل التي لها أهمية كبيرة بسبب المناقشات التي أثيرت في هذه الجمعية وخارجها بالنسبة لنا".

يعد الضمان الاجتماعي شكلا من أشكال التضامن الاجتماعي ويجب على الجزائري البدء في تنظيمه وتنفيذه بشكل جدي فهو يعتبر أساسيا للحماية من المخاطر والحوادث ومن الضروري أن نفهم أن الجزائر تعتبر منطقة جزائرية.

بحيث عرّب السيد **لخضاري** في قوله: "إن مشكلة الجزائر هي وجود العنصر المسلم في هذا البلد، لأنه يجب أن تكون لديك القدرة على قول ذلك والتمسك به." وهذا يقود لخضاري إلى الوقوف أمام زملائه وأمام الرأي العام بطرح سؤال مفاده: هل نريد نعم، أو لا لتطبيق الضمان الاجتماعي في الجزائر؟

بالطبع، كما هو الحال دائما ومن خلال ما تم استخلاصه وإنجازه في فرنسا وتكييفه مع بلدنا، وبالتالي فإن الضمان الاجتماعي يجب أن يشمل جميع شرائح المجتمع الجزائري بما فيها الفلاحين، وهذا يعني أنه إذ لم يتغلغل الضمان الاجتماعي في هذه الفئة فسيكون من الأفضل عدم تطبيقه على الإطلاق في الجزائر، والسيد لخضاري من النواب اللذين يعتقدون أن كل الصعوبات التي تواجههم راجعة لتأخير أو تجنب تطبيق هذا الإجراء على القطاع الزراعي هي ذات قيمة نسبية فقط.[1]

ب-2 المنكوبين جراء الكوارث والحروب:

قدم السيد **بن خليل** اقتراح رقم **51-18** المتعلق بالمساعدات العاجلة لضحايا الصقيع والجفاف التي اقترحتها اللجنة المالية على المؤتمر الجزائري، بحيث يعرّب السيد بن خليل عن

[1]J.O.A,9avril 1949, Débats, Op-cit, p438.

خوفه أنه على الرغم من الوعود الواردة في هذا المفهوم لا ينبغي لضحايا هذه الأحداث المؤسفة أن يعلقوا آمالهم على المساعدة التي يمكن تقديمها لهم، مع ذلك يأملون في أن يتم فعل شيء لصالحهم ويود الحصول على توضيح بشأن نقطة محددة وهي سعر البذور ويذكر رئيس الجلسة بأنه قدم خلال الجلسة الأخيرة للموازنة تعديلا واقتراحا يهدف إلى ضمان أن تكون الإمدادات المُسلمة للضحايا بنفس سعر المحصول الذي تدفعه منظمات التخزين عند تسليم المحصول، كما طلب إن لا يقتصر تطبيق هذا الإجراء على المناطق المنكوبة من ولاية قسنطينة فحسب، بل على كل الجزائر خاصة مناطق " أورانيوا" التي عانت من نفس الأحداث الكارثية، وفي الختام طلب من الإدارة تقديم الضمانات الكاملة لكمية البذور والتي سيتم توزيعها على الضحايا.

أما فيما يخص منطقة الأوراس المنكوبة فقد حضر بن خليل إلى المحكمة لمصلحة القضية التي يدافع عنها بحيث طرح تساءل يتعلق بإلغاء الإعتمادات الممنوحة في العام الماضي لمنطقة الأوراس، ليبقى هذا السؤال دون إجابة، وأشار كذلك إلى أنه في بعض المناطق الجنوبية من الأوراس تعرضت أشجار النخيل المهمة جدا لأضرار ويجب مساعدتها مثلها مثل واحات الجنوب.[1]

وفي قرار آخر رقم 34-R-51 المقدم من طرف مجموعة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بشأن إرسال لجنة تحقيق إلى المناطق المنكوبة بالكارثة جنوب شرق قسنطينة، وفي هذا الصدد طلب كل من بن خليل وزملائه من اللجنة المالية المسؤولة عن أمر مراقبة الاعتمادات وإبلاغ قائمة (sip) ويتأسف بن خليل بأن الجمعية الجزائرية لم ترغب في إتباع القرار المقترح ويأمل بأن الجمعية ستدرك لاحقا أن الاعتمادات لم تصل إلى وجهتها الصحيحة والأمر يتطلب توضيحات، فقد تم التصويت على اعتماد مليار دولار كعائدات مقدمة ولكن الأموال لم تصل

[1] $7F_{140}$, 30 mars, 1951, Op-cit.

إلى وجهتها، بقوله: إذا كنا نعتقد أن الاعتمادات غير كافية، فلا يمكننا القول أنها لم تُدفع على النحو المنشود وينفي رسميا ادعاءات **بن خليل**.[1]

ب-3 البطالة:

حول موضوع البطالة تم تقديم مقترح برقم 51 لتوزيع الاعتمادات المخصصة لتخفيض البطالة من طرف الوزارة، طُرح من قبل السيد **بن خليل** ومعه كل من فرحات عباس وبوتارن.[2]

كما كان للسيد **لخضاري** ومن معه "بوطالب، تامزالي" نفس التدخل حول ميزانية البطالة وذلك في نوفمبر، ديسمبر **1954** إذ دعوا إلى تطبيق اقتراح رقم: **113-54** M المتعلق بدعوة الإدارة لخلق إعانة خاصة بالبطالة.[3]

ب-4 الصحة:

في هذا المجال وبالنظر إلى الوضع العام لهذا القطاع في الجزائر المحتلة أنذاك قدم نواب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "**بن خليل**"، أحمد فرنسيس، بوتارن وبوقارة "اقتراحا لرئيس المجلس الجزائري يتضمن إدراج نفقات إلزامية في ميزانية البلديات لتوفير المساعدات الطبية والأموال اللازمة لشراء وصيانة سيارة الإسعاف.[4]

فتبرز المذكرة المقدمة صعوبات **متعددة** تواجه أطباء الصحة العامة كنقص وسائل نقل المرضى، ولهذا السبب لم يكن بالإمكان إنقاذ العديد من الأرواح بسبب عدم توفر الوسائل السريعة لدى الممارس للوصول إلى سريرهم وإخلائهم إذا لزم الأمر، وعلى وجه الخصوص كانت الولادات الصعبة مميتة، وتوفي الأشخاص المصابون بجروح خطيرة بسبب عدم وجود وسائل سريعة للإخلاء، ولهذا السبب سيكون من المناسب معالجة هذا الوضع المؤسف وذلك من خلال إتاحة إحدى الوسائل لأطباء الصحة العامة التي ستمكنهم من أداء مهمتهم بشكل صحيح، " التغلب على المسافة يعني التغلب على المرض"، ومن الواضح انه سيبقى تزويد

[1] $7F_{141}$, Doss (proposition de resolutions)1952.
[2] $7F_{140}$, Op-cit
[3] طاعة سعد، مرجع سابق، ص251.
[4] J.O.A, Débats,18janvier1949, Débats, Op-cit، p 5

كل دوار بطريق سالك ومحطة وصندوق هاتف، أثناء انتظار سيارة الإسعاف من نوع "Gip" مجهزة و قادرة على السفر إلى جميع المناطق، وهنا يعتقد أصحاب هذا الاقتراح أنه من الضروري، إنقاذ آلاف الأرواح البشرية التي ستستفيد من الرعاية العاجلة ولهذه الأسباب يشرف أعضاء هذا الاقتراح الطلب من الجمعية اعتماد القرار المقترح.[1]

3- القضايا الدينية والثقافية:

أ- القضايا الدينية:

أ-1 المنشآت والوظائف الدينية:

في هذا الجانب لابد لنا أن نخصص الحديث عن طرح ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري داخل المجلس الجزائري **بن خليل** عبد السلام وجملة الاستفسارات التي قدمها للحاكم العام والتي اندرجت ضمن تساؤلات كانت كالآتي:

• ماهي المقدسات والمساجد الخاضعة حاليا للمصادرة الإدارية في المديريات الثلاث؟

• ماهي المقدسات والمساجد الدينية للمسلمين التي كانت موكلة لإدارة الجمعية الدينية الإسلامية يحكمها قانون **9** ديسمبر **1905** والمرسوم الصادر في **27** سبتمبر **1907** بشأن الفصل بين الأديان والدولة في الجزائر؟

• ما هو عدد وتكوين الرجال التابعين لكل مسجد أو مزار ديني إسلامي؟

• ما هو جدول رواتب رجال الدين المسلمين؟

• هل يواصل موظفو المسجد الذين قد يجدون أنفسهم حاليا في الظروف المشار إليها في السؤال الثاني أعلاه المساهمة في الميزانية الجزائرية؟

ليأتي رد الحاكم العام عن هذه التساؤلات كالتالي: «لا توجد أي مقدسات دينية إسلامية أو مساجد خاضعة للحجز الإداري في الجزائر، إن العلاوات الرسمية مدفوعة حاليا للوزراء ووكلاء الديانة الإسلامية بموجب أحكام المادة **11** من مرسوم **27** سبتمبر **1907**».[2]

[1]J.O.A, Débats, 23 décembre 1948, Op-cit p542
[2]J.O.A, Débats, 18janvier1949, Op-cit, p6.

كما قدم لخضاري وبن قدير، بركروك، بن تونس، مصباح، بولسان وبوشنافة رغبة رقم **50-34** حول خلق **03** مناصب لحزابين ومنصب قيم في مسجد قالمة.[1]

أ-2 مسألة فصل الدين عن الدولة:

في تاريخ **18** ديسمبر **1952** لما كانت هناك مناقشات حول مسألة فصل الدين عن الدولة ربط **لخضاري** هذا الموضوع بمسألة ترسيم اللغة العربية، وأمد على ذلك من خلال ترجمة النصوص والمقترحات المتعلقة بفصل الدين عن الدولة وترسيم اللغة العربية حتى تكون في متناول الجميع.[2]

أ-3 مسألة إثبات زواج المسلمين:

في تعليق **لخضاري** حول مقترحات المفوض العام للحكومة أشار إلى أنه في حال تطبيق هذا الإجراءات سيستبعد نصف زوجات المسلمات من الضمان الاجتماعي دون شك، السبب وراء ذلك يعود إلى معظم النساء المسلمات الجزائريات اللاتي لا يمتلكن إثباتات الرسمية لعقود الزواج، تعود هذه الظاهرة إلى العادات والتقاليد في المجتمع الجزائري التي تفضل توكيل شيخ المسجد لعقد القرآن بحضور الشهود، مما يعتبرونه كافيا لإتمام الزواج الشرعي ومع ذلك فإن الحاجة إلى إثبات الزواج ستجبر العائلات الجزائرية على التوجه إلى القاضي الفرنسي لإثبات الزواج، وهو إجراء يستغرق وقتا أطول ويشكل عبئا ماديا إضافيا على هؤلاء الأزواج وذلك بسب عدم امتثالهم لأوامر الحكومة الفرنسية.[3]

وفي هذا الإطار، تطرق العديد من أعضاء مجلس عمالة -الجزائر- للمشاكل التي تشغل المتقاضين في القضاء الإسلامي، حيث درت مناقشات ساخنة بين أعضاء المسلمين تخص" عقد الزواج" بواسطة القاضي في منطقة القبائل التي اعتادت تطبيق عرفها الخاص بأقل التكاليف عكس مصاريف القاضي، إضافة إلى ترجمة العقد ما بين **05** و**06** / ف حيث طالب

[1] 7F107, Doss (vœux et motions imprimerie du G.G.A).

[2] طاعة سعد، مرجع سابق، ص244

[3] J.O.A, Débats,11avril 1949, Op-cit, p470.

مقرر اللجنة العضو "**بن خليل عبد السلام**" إلغاء هذا العقد لان الأهالي لديهم وثائق الحالة المدنية.

أما النائب "آيت علي" فقد دافع عن الظلم الذي تتعرض له المرأة القبائلية، حيث قال إنها مستعدة ولابد من تغيير أوضاعها ورد عليه السيد **بن خليل** قائلا: أنها غير مستعدة ولكنها خاضعة لعاداتها.[1]

أ-4الأوقاف:

تضمن قرار المقترح رقم **2-08-52** دعوة الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة على وجه السرعة لضمان الحفاظ على الأوقاف الجزائرية الموجودة بفلسطين وهذا لصالح الحجاج من منطقة شمال إفريقيا قدمت مع طلب مناقشة الطارئة، بواسطة مصباح، فارس، تبان، حمودة، بن علي شريف، بوشنافة، سهلي، مشري، بن قانة، ايملحاين، ماضي، بن سونة، ولد عودية، بن عبود، سراوي، بنشنوف، بن عبيد، بن حليمة، **بن سالم عيسى**، شنتوف، بن تونس، شرقي، قاضي، منية، آيتشعلال، حربي حواس، **قاسمي** عبد القادر، تيجاني أحمد، أيلول، شكال، آيت علي، خيار، سي صالح، بولسان، غلام الله، فرحات بلقاسم، بن عفان، عدة، محي الدين.[2]

ب- القضايا الثقافية:

ب-1 التعليم:

ألقى السيد **بن خليل** خطابا مفصلا حول الوضع التعليمي في المدارس وما تعانيه من اكتظاظ في الأقسام **ونقص** في الوسائل، حيث عبر عن قلقه إزاء هذه الحالة، وتناول خلال مداخلته الظروف الصعبة التي تعيشها المدارس، مسلطا الضوء على معاناة التلاميذ.[3]

---

[1] بليل محمد، **المجالس العامة العملات في الجزائر ما بين 1947_1954_دراسة تحليلية لمشاكل وقضاياهم بهذه المجالس**، ج2، الجزائر، ص 207.

[2] J.O.A, Débats,17juin 1952, p 1288.

[3] J.O.A, Débats, 18 janvier 1949, Op-cit, p 6.

وفي مشكلة أخرى تعلقت بنقص المعلمين في معظم عملات الجزائر، نوقش الموضوع بإسهاب وطرح العديد من الأعضاء هذا المشكل خاصة بمنطقة تيزي وزو، حيث تدخل كل من النائبين المسلمين السيد آيت علي والسيد **بن خليل عبد السلام** حول وجود أقسام بدون معلمين حيث يضطر العديد منهم إلى الذهاب للجزائر ومليانة.[1]

وفي هذا الصدد قدم أيضا السيد **لخضاري** مسألة حول تطوير المدرسة الجديدة بمبنى محطة" طاية" وتعيين مدرس بمدرسة "دالمبير" بقالمة.[2]

وإذا عرجنا على مسألة المنح المدرسية فقد قدم السيد **بن سالم عيسى** تدخله في هذا الشأن من خلال رؤيته لطلاب تم رفض منحهم رغم سعيهم للحصول على معدل عالي فعبر عن احتجاجه وذلك في ولاية-قسنطينة- كون المجلس العام لهذه المدينة كان في السابق أكثر تساهلا في توزيع المنح، وشوهد فيما بعد رفضه في منح الطلاب، فطلب من الجمعية بذل جهد أكبر مما سبق، فتلقت هذه المسألة الدعم من السيد ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" **بن خليل**" في قوله:" مسألة المنح الدراسية تهم شبابنا، أسأل متى تبدأ هذه القضية المثيرة للاهتمام وتنتهي؟ كل الأسئلة قدمت لنا للتو مقياسا يبدأ من الرقم صفر، فقط الطلاب الحاصلين على معدل **09** هم من حصلوا على المنحة الدراسية، ومع الأخذ في الاعتبار الدرجات التي تم الحصول عليها قد يبدوا هذا غير عادل، يجب علينا أولا فحص الوضع العائلي للطالب، وأنا أستبعد هذا العامل ولكنه ضمن المنح الدراسية الوطنية.[3]

خلاصة الفصل:

وفي الأخير ومن خلال ما تم ذكره توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات مفادها:

سعت أحزاب الحركة الوطنية بجميع تياراتها للمشاركة في انتخابات المجلس الجزائري حيث تقدم كل من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان

---

[1] بليل محمد، **المجالس العامة للعمالات في الجزائر...**، ج2، ص ص 274-275.

[2] $7F_{107,}$ Op-cit.

[3] J.O.A, Débats,14décember 1950, Op-cit, p 1228.

الجزائري والحزب الشيوعي بترشيحاتهم، ولكن تصادمت هذه الرغبة مع سياسة قمعية من إدارة الاحتلال، حيث عينت الحاكم العام نايجلان قبل انتخابات المجلس الجزائري لسنة **1948** فقام هذا الأخير بالتلاعب بالأصوات وعرقل مسار الانتخابات من خلال عملية الاعتقالات التي طالت ممثلي الحركة الوطنية، ورغم كل هذا إلا أن الوطنيين حققوا نتائج ممتازة وتحصلوا على مقاعد داخل المجلس الجزائري لكن سياسة التزوير استمرت إلى الانتخابات اللاحقة سنة **1951** التي انسحبت منها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وانتخابات **1954** هي الأخرى حدث فيها نفس الشيء ففرنسا لن تتخلى عن أسلوبها في الغش والتزوير ولو حتى بعد إجراء العديد من الانتخابات فسياستها ستبقى كما هي هذا ما اقتنع به ممثلوا الحركة الوطنية بعد التجربة الفاشلة التي مروا بها في انتخابات المجلس الجزائري.

وأن القضايا التي طرحت على مستوى المجلس الجزائري اختلفت وتنوعت حيث حاول هؤلاء الأطباء الثلاث الإلمام بمختلف القضايا والدفاع عليها لأجل أبناء وطنهم، منها السياسية كالبلديات المختلطة وقانون الموظفين والقضايا الاقتصادية كالزراعة والحرف أما الاجتماعية كالضمان الاجتماعي والمنكوبين جراء الحوادث والحروب، دون أن ينسوا القضايا الدينية التي كان لها نصيب من تدخلاتهم كقضية فصل الدين عن الدولة والثقافية كالتعليم، ومن هنا أثبت هؤلاء الأطباء أن فوزهم في الانتخابات كان بجدارة واستحقاق.

خاتمة

خاتمة:

وفي ختام عملنا هذا المعنون ب: دور الأطباء الجزائريين على مستوى المجلس الجزائري **1948-1956** لخضاري إسماعيل، بن سالم عيسى، بن خليل عبد السلام أنموذجا.

استخلصنا جملة من النقاط ألا وهي:

- أن أحداث **8** ماي **1945**، هي تلك الصفحة المظلمة في تاريخ فرنسا، مارس جنود المستعمر خلالها قسوة لا نظير لها ضد الأبرياء العزل، بمن فيهم الأطفال والشيوخ والنساء تاركة ورائها عارًا يتجلى في وجهها ووجوه مرتكبي هذه الجرائم التي كشفت على وجه الاستعمار الحقيقي.
- تعتبر هذه الأحداث نقطة تحول مهمة في تاريخ الجزائر وعلاقتها بفرنسا، فقد زادت من وعي الجزائريين بضرورة الاستقلال والكفاح ضد الاستعمار.
- دفعت هذه الأحداث الحركة الوطنية للتحول من المطالبة بالاستقلال بطريقة سلمية إلى التحضير للعمل المسلح، فقد ساهمت هذه الأحداث في توحيد الأحزاب السياسية رغم اختلاف إديولوجيتها.
- وفي خضم هذه الأحداث جاء الدستور المنظم للجزائر **20** سبتمبر **1947** كمحاولة من فرنسا لتهدئة الأوضاع في الجزائر، فعبر في ظاهره عن مطالب الشعب الجزائري من خلال ما تضمنه من مواد احتوت في ثناياها المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين مع ضمانها على إبقاء سياسة الإدماج التي انتهجتها السلطات الفرنسية منذ دخولها إلى أرض الجزائر.
- قانون عقيم لم يجلب جديدًا، بل اعتبر استمرارًا للسياسات والمراسيم التي فرضتها فرنسا في الجزائر منذ فترة الاحتلال، لم يحظ بقبول لا من قبل المستوطنين ولا الجزائريين.
- يمكن القول عنه أنه فشل في تلبية تطلعات الجزائريين بالاستقلال والحرية ولم يلب طموحاتهم الوطنية الكاملة، مما أدى إلى استمرار الاضطرابات والاحتجاجات.

- باختصار دستور **1947** هو محاولة من السلطات الفرنسية إدارة الأزمة الجزائرية من خلال تقديم بعض التنازلات السياسية والاقتصادية لكن دون التنازل عن السيطرة الاستعمارية.
- من جهة أخرى، استجاب لمطالب الأحزاب السياسية من خلال إنشاء مجالس منتخبة يمكن للجزائريين التمثيل فيها، بالإضافة إلى منحهم الحق في التمثيل النيابي في المجلس الجزائري (الجمعية الجزائرية)، التي شُكِّلت بموجب هذا القانون، ومع ذلك فقد اعتبر البعض أن هذا التمثيل كان مجرد مسرحية لخداع الشعب وإلهاء الحركة الوطنية.
- وفي هذا السياق التاريخي المليء بالأحداث، برزت شخصيات جزائرية مهمة لعبت دورا محوريا على مستوى المجلس الجزائري وذلك بفضل خلفياتهم التعليمية والمهنية جمعوا بين مهنة الطب والنشاط السياسي وهم لخضاري إسماعيل، بن سالم عيسى وبن خليل عبد السلام.
- إن بيئة نشأة هؤلاء الأطباء أثرت في تشكيل شخصياتهم بشكل كبير، فلعبت دوراً مهماً في توجيههم نحو مجال السياسة.

بدءا من الدكتور لخضاري إسماعيل الذي شغل عدة مناصب مما كان يوحي إلى اهتمامه المبكر بقضايا وطنه منذ بروزه كطالب مناضل ونائب رئيس جمعية الطلبة المسلمين إضافة إلى مشاركته في الحرب العالمية الثانية كطبيب عسكري كان يعكس وطنيته واستعداده للتضحية في سبيل بلاده، ليزداد نشاطه السياسي المتعدد فيما بعد وذلك من خلال مشاركته في الانتخابات ونجاحه فيها يعكس أيضا دوره النشط في السياسة المحلية ومساهمته في الحركة الإصلاحية كونه دعم مبادرات عدة كتفعيل قانون العفو العام للموظفين المتضررين من أحداث الثامن من ماي 1945، هذا كان يشير إلى رغبته في تحقيق إصلاحات وتحسين الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الجزائر، كل هذا يبرز تأثيره الواسع في الحركة الوطنية الجزائرية فحتى بعد انتهاء دوره السياسي زاول السيد لخضاري مهنته كطبيب بعد تحرر الجزائر مما يدل على استمرارية نشاطه في خدمة المجتمع إلى أن وافته المنية في حادث سير.

- باختصار يمكن القول ان هذه الشخصية قد لعبت دورا لا يستهان به في المقاومة السياسية الجزائرية.

أما بالنسبة الى الدكتور بن سالم عيسى، كان لعائلته الفضل في تشكيل هذه الشخصية الفذة من نوعها، كونها عائلة نافذة لها تأثير كبير في منطقة الحضنة ومعظم أفرادها في وظائف ومهن إدارية منذ القرن 19، هذه الخلفية أثرت على مسيرته المهنية والسياسية بشكل كبير جدا.

- اهتمامه بالعلم والتعليم ظهرا جليا من خلال تعليمه وتكوينه، زد على ذلك تنوع نشاطاته خارج مجال الطب كان يدل على اهتمامه بتطوير المجتمع وتعليم اللغة العربية والثقافة الإسلامية.
- كان له دور بارز في الساحة السياسية كممثل لمنطقة المسيلة والحضنة الغربية وذلك من خلال مشاركته في الانتخابات.
- يمكن القول عنه أنه يتمتع بشخصية قيادية ونشاط اجتماعي ملموس في تطوير وخدمة الناس ليمثل هذا الأخير نموذجا للالتزام الوطني والتفاني في خدمة المجتمع من خلال النشاط المهني والثقافي، وحتى السياسي.

كما لم تقتصر شخصية الدكتور بن خليل هي الأخرى على عمله كطبيب فحسب وانما شملت نشاطات متنوعة مثل الطب، الثقافة، السياسة مما ظهر تنوع وشمولية اهتماماته وإبراز تفانيه في تحقيق أهدافه من خلال اكماله دراسته الطبية وحصوله على الشهادة ثم تفرغه للنضال السياسي والاجتماعي ضمن جهوده المبذولة لخدمة مجتمعه.

- استطاع بن خليل أن يكسب دعم الجماهير من خلال نشاطه السياسي والاجتماعي مما كان يشير الى قدرته على الاتصال بالناس وكسب ثقتهم كونه انتخب في مناصب مختلفة وشغل مقاعد في المجالس المحلية والوطنية وكرئيس للثقافة الإسلامية وعضو في فيدرالية

المسلمين بدى واضحا أن بن خليل كان ملتزما بالقيم الدينية والثقافية التي تعكس قيم وتقاليد بيئته.

هذه الشخصيات الثلاث قد تأثرت بقامات من الحركة الوطنية أمثال فرحات عباس ومحمد الصالح بن جلول اللذان كانا مثالا يحتذى به، وما لاحظناه أن جميعهم كانوا يتميزون بالتزامهم الشديد بقضايا وطنهم والدفاع عنه بكل شرف واقتدار.

- لهذا السبب خاضوا غمار الانتخابات التأسيسية للمجلس الجزائري التي أولت اهتمام كبير من طرف الإدارة الاستعمارية بتنصيب الحاكم العام "نايجلان" المشهور بالتزوير وتلاعب الإدارة الاستعمارية بالأصوات خاصة انتخابات المجلس الجزائري لسنة 1948 التي شهدت تزوير وتحايل كبير من طرف الإدارة الاستعمارية مما أثر على مصداقيتها.
- بالإضافة إلى انتخابات سنة 1951 و1954 فهي الأخرى شهدت نفس الشيء مما أحدث انقسامات داخل الحركة الوطنية وأثر سلبا على نتائجها، فأسلوب الاستعمار في الغش والتزوير استمر ولم يتغير على مدار هذه الانتخابات.
- ومع ذلك فإن الأطباء الثلاث استطاعوا الحصول على مقاعد في المجلس الجزائري ومثلوا الجزائريين أحسن تمثيل بطرح مختلف قضاياهم وانشغالاتهم في هذا المجلس، ومن بين المسائل التي نالت الحصة الكبيرة من النقاشات داخل المجلس، القضايا السياسية التي لم يغفل عنها هؤلاء الثلاث خاصة تلك التي تعلقت بالبلديات المختلطة وغيرها فأكد كل من لخضاري وبن خليل عن الكم الهائل من القضايا التي تمت مناقشتها في هذا الجانب.

وبما أنهم دافعوا عن قضايا المسلمين فقد كان لهم نفس الهدف ونفس الطرح رغم اختلاف توجهاتهم وكان هنالك تباين في آراء كل من لخضاري وبن خليل، بن سالم بشأن مسألة التعليم، أما في الجانب الاقتصادي فقد تناولوا مواضيع الصناعة والتجارة وطالبوا أيضا بضرورة الاهتمام بسعر المحاصيل الزراعية، ومن الناحية الاجتماعية أكدوا على ضرورة توفير

التأمين الاجتماعي ومساعدة المنكوبين جراء الكوارث بالإضافة إلى الاهتمام بانشغالات المجتمع كونهم طرحوا قضايا كانت تنبع من رحم معاناة المجتمع الجزائري.

لكن للأسف لم تقبل هذه القضايا من طرف الفرنسيين ومنها من بقيت معلقة لجلسات عديدة ونظرا لعدم جدوى هذا المجلس تم حله سنة 1956.

الملاحق

الملحق رقم01: مظاهرات 08 ماي 1945[1]

[1] بوشنتوف شريفة، **مواقف الحركة الوطنية من مجازر 08 ماي 1945**، مذكرة **ماستر** في التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية والإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية، ص 77.

الملحق رقم 02: صورة ل بن خليل عبد السلام[1].

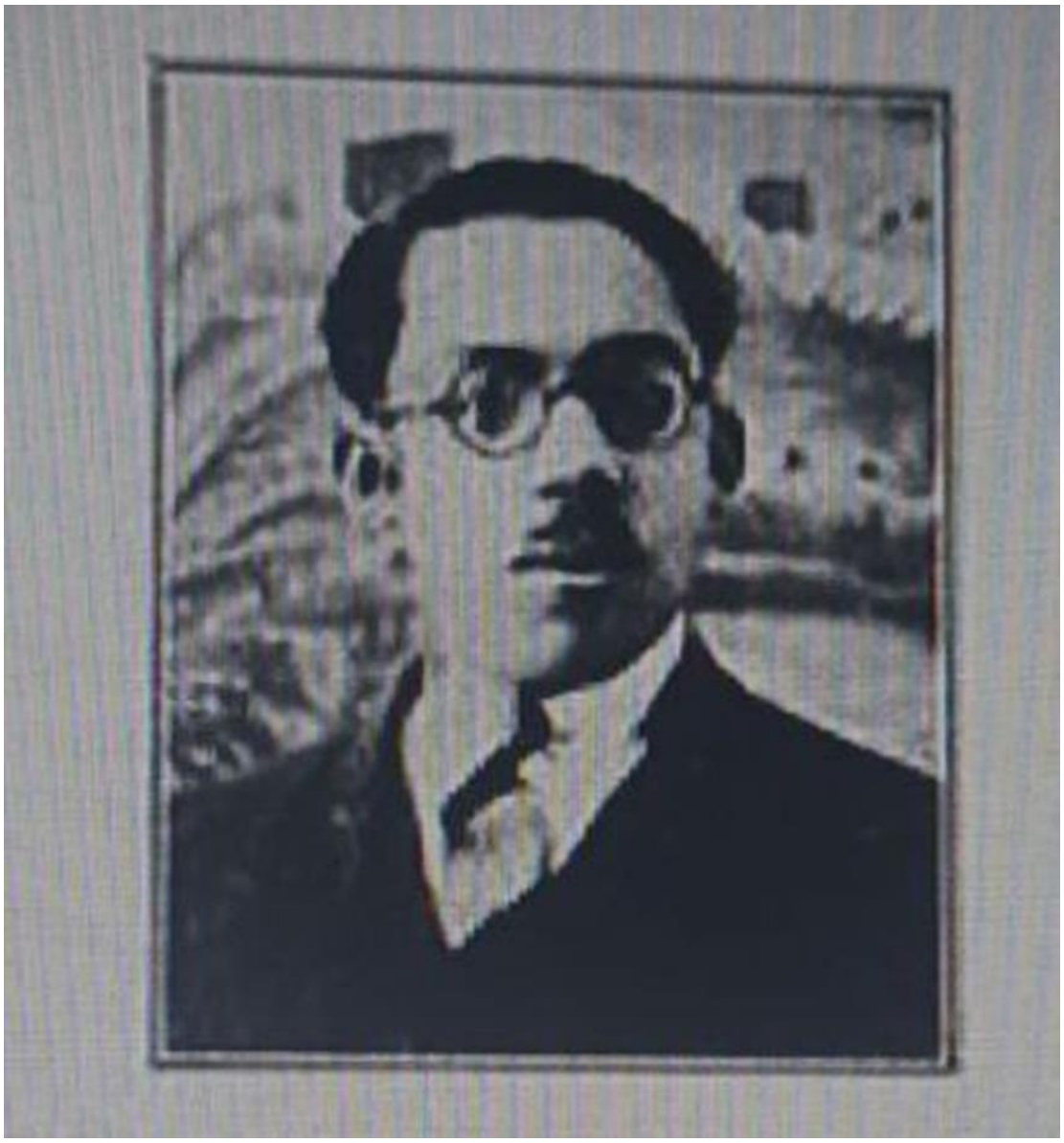

[1]Livre D'or De L'Algérie, op-cit, p50

الملحق رقم 03: صورة للدكتور بن خليل عبد السلام ضمن مجموعة الإتحاد الديمقراطي[1].

X^e année N^o 15 (nouvelle série) — VENDREDI 22 JANVIER 1954 — 25 frs

EGALITE DES HOMMES DES PEUPLES ET DES RACES

LA RÉPUBLIQUE algérienne

Directeur politique: FERHAT ABBAS

ORGANE DU MANIFESTE DU PEUPLE ALGERIEN

AVEZ - VOUS LU « AFRIQUE - ORIENT » En vente chez tous nos dépositaires

Les élections à l'Assemblée algérienne des 31 Janvier et 7 Février

Notre victoire signifiera l'échec de la fraude électorale et le début d'une politique nouvelle

par Ferhat ABBAS

Dr Ahmed FRANCIS
Candidat à Ammi Moussa

Ahmed BOUMENDJEL
Candidat à Tizi-Ouzou

Chérif BOUYOUCEF
Candidat à Mila

Abdelkader MAHDAD
Candidat à Tlemcen

Dr A. BENKHELLIL
Candidat à Batna

Mch. El-Hadi DJEMAME
Candidat à El-Mila

En Page 2 : NOS CANDIDATS

[1] **17F140**, op-cit.

الملحق رقم 04: خريطة توضيحية للدوائر الانتخابية الهيئة الأولى والثانية بالجمعية الجزائرية[1]

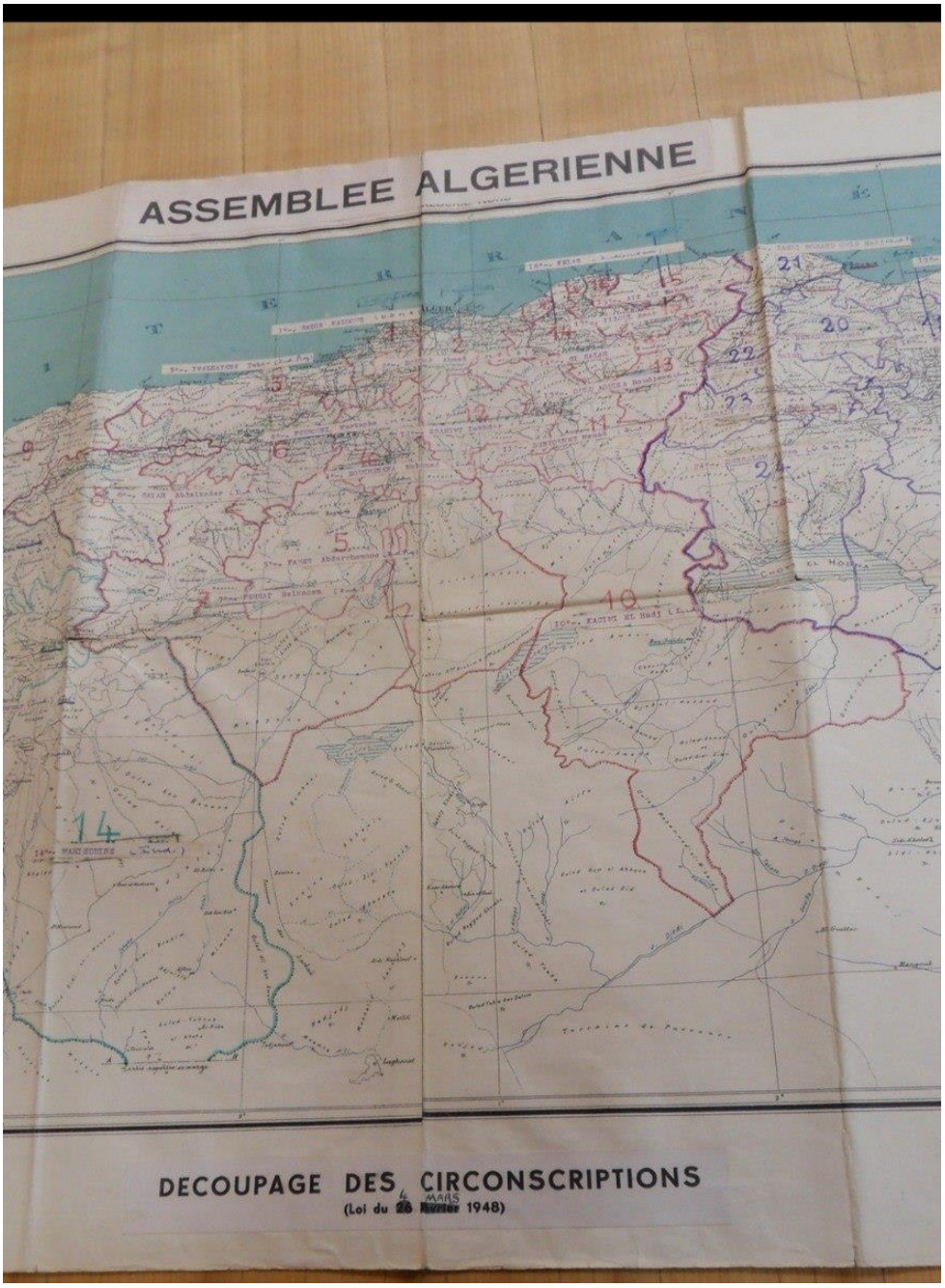

[1]81F$_{1191}$, doss (carte politiques- délégués à l'assembléealgerienne - département et territoires du sud1er et 2erCollèges – circonscriptions).

الملحق رقم05: خريطة توضيحية لدائرة الانتخابية رقم 24 برئاسة السيد بن سالم عيسى.

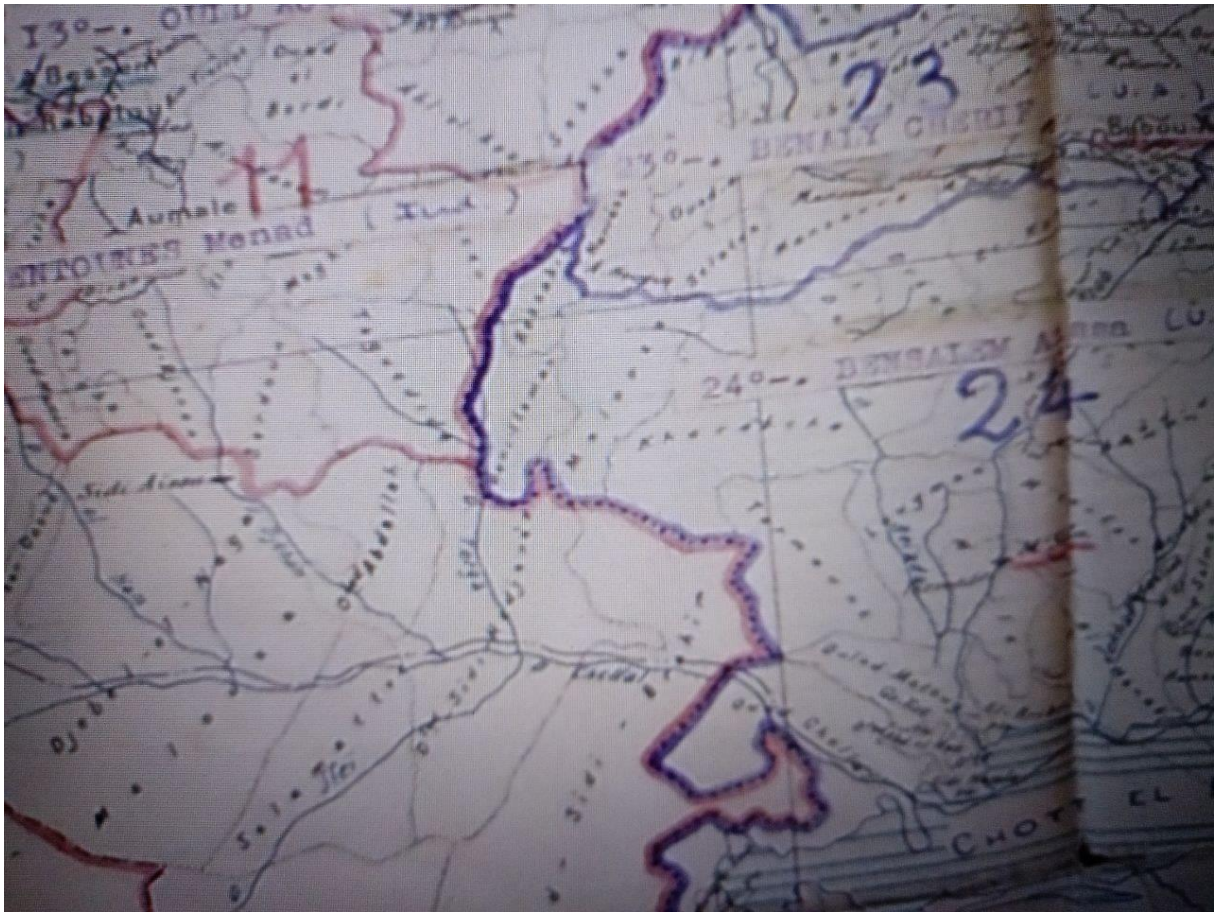

الملحق رقم 05: مطبوع رسمي خاص بنظام المجلس الجزائري[1].

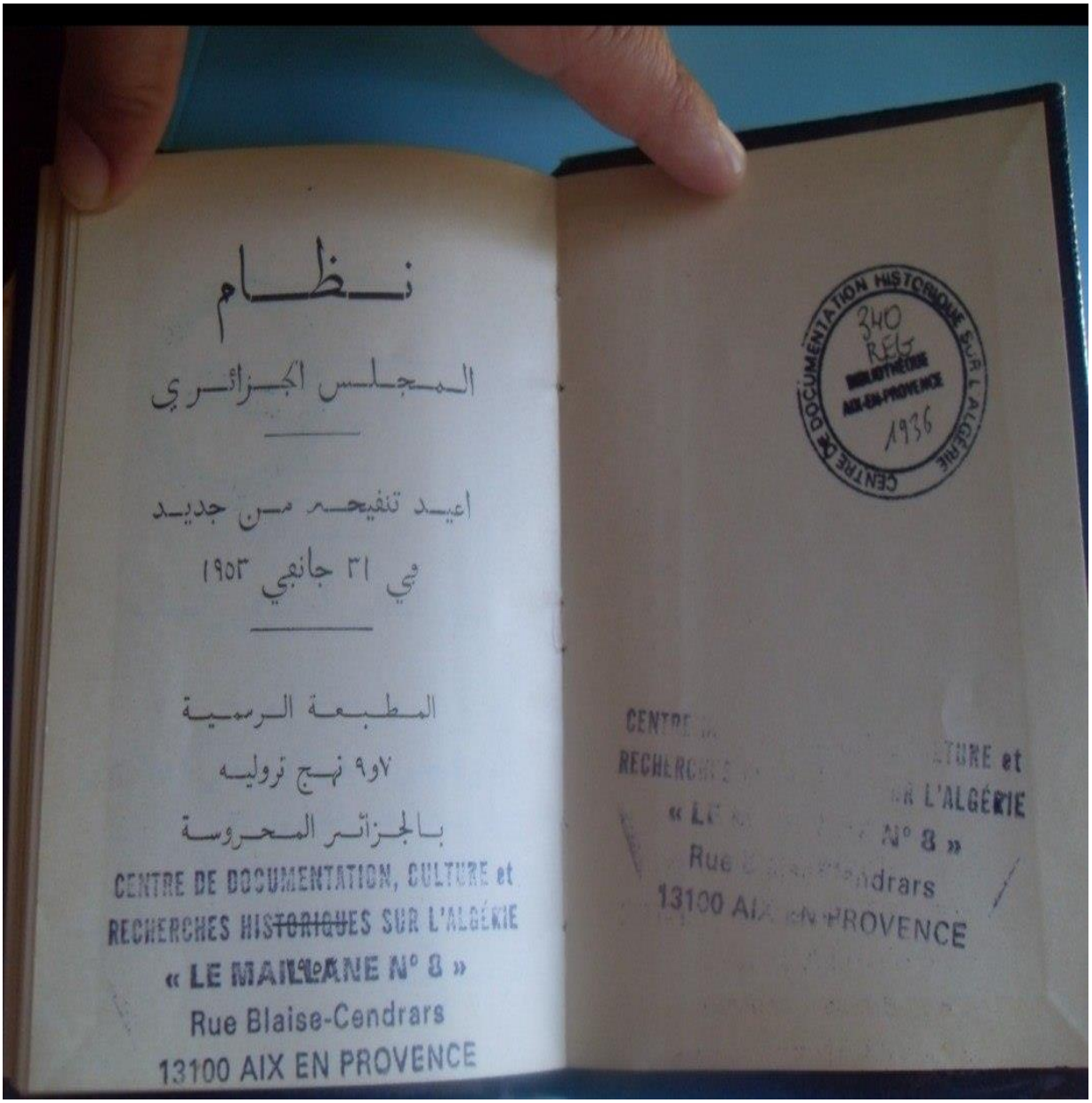

[1]G.G.A,7F$_{40}$et$_{41}$.

الملحق رقم 06: نتائج انتخابات 1948 في عمالة وهران، الجزائر ومنطقة الجنوب[1]

نتائج انتخابات 1948 في عمالة الجزائر:

الدائرة الانتخابية	عاصمة الدائرة الانتخابية	الممثل المنتخب	التوجه السياسي والمنصب الذي يشغله المنتخب
01	الجزائر القليعة	شرشالي محمد	MTLD
02	ميزون كاري	بودة أحمد	MTLD
03	البليدة	سعودي أحمد	مستقل
04	المدية	بوشنافة محمد	كان عضوا في الجمعية التأسيسية وهو مستقل
05	بوغاري	فارس عبد الرحمان	كان عضوا في الجمعية التأسيسية وهو مستشار عام وهو اشتراكي مستقل
06	مليانة	فروخي مصطفى	MTLD
07	فيالار	فرحات بلقاسم	مستقل وهو مستشار عام
08	أورليان فيل	سايح عبد القادر	مستشار في مجلس الجمهورية، مستشار عام- مستقل
09	تنس	سايح حاج إبراهيم	مستقل
10	بوسعادة	قاسيمي حاج إبراهيم	مستقل
11	عين بسام	بن تونس مناد	نائب-مستشار عام- مستقل
12	بيرغبالو	إبراهيمي لخضر	مستشار عام- مستقل
13	ميشلي	غراب واحيان	مستشار عام- جمهوري مستهل
14	ذراع الميزان	سي صالح سي أحمد بن محمد صالح	مستقل
15	بور قايدون	آيت علي محمد بن بلعيد	مستقل
16	تيزي وزو	خيار سي محند سعيد بن محمد	مستقل
17	فورناسيونال	حسن أحمد بن الحسن	مستقل

[1] حمري ليلى، مرجع سابق، ص ص 98-102.

نتائج انتخابات 1948 في عمالة وهران:

الدائرة الإنتخابية	الدور خلال الإنتخاب	إسم المترشح الفائز	التوجه السياسي
معسكر	الدور الأول	علي شكال	مستقل
باليكاو	الدور الثاني	شنتوف عدة	مستقل
تيارت	الدور الأول	بوتارن قادة	الإتحاد الديمقراطي
عمي موسى	الدور الأول	أحمد فرنسيس	الإتحاد الديمقراطي
مستغانم	الدور الثاني	خوسة عدة	مستقل
غليزان	الدور الأول	طاهرات غلام الله	مستقل
سان دونيس دوسيق	الدور الثاني	بن حلمية أحمد	مستقل
وهران	الدور الأول	شرقي عبد القادر	مستقل
سيدي بلعباس	الدور الثاني	بن قادة بلعربي	مستقل
تلمسان	الدور الثاني	مساري علي	مستقل
مغنية	الدور الأول	بن سالم عبد القادر	مستقل
تلاغ	الدور الأول	بن عفان الحبيب	مستقل
سعيدة	الدور الأول	بودرية محمد	مستقل
تريزيل	الدور الأول	محيي الدين عدة	مستقل

نتائج انتخابات 1948 في مناطق الجنوب:

لدائرة الانتخابية	عاصمة الدائرة الانتخابية	الممثل المنتخب	التوجه السياسي و منصب المنتخب
01	عين الصفراء	بكري بوطالب	MTLD
02	الجلفة	لحرش عمار بن سي محند	ديمقراطي مستقل
03	غرداية	الشيخ بيوض إبراهيم بن عمر	إصلاحي ديمقراطي
04	بسكرة	بن قانة محمد بلحاج	فدرالي مستقل
05	ورقلة	سي أحمد التيجاني	مستقل

-

الملحق رقم07: دوائر نسبية توضح التشكيلات السياسية للمجلس الجزائري 1948[1].

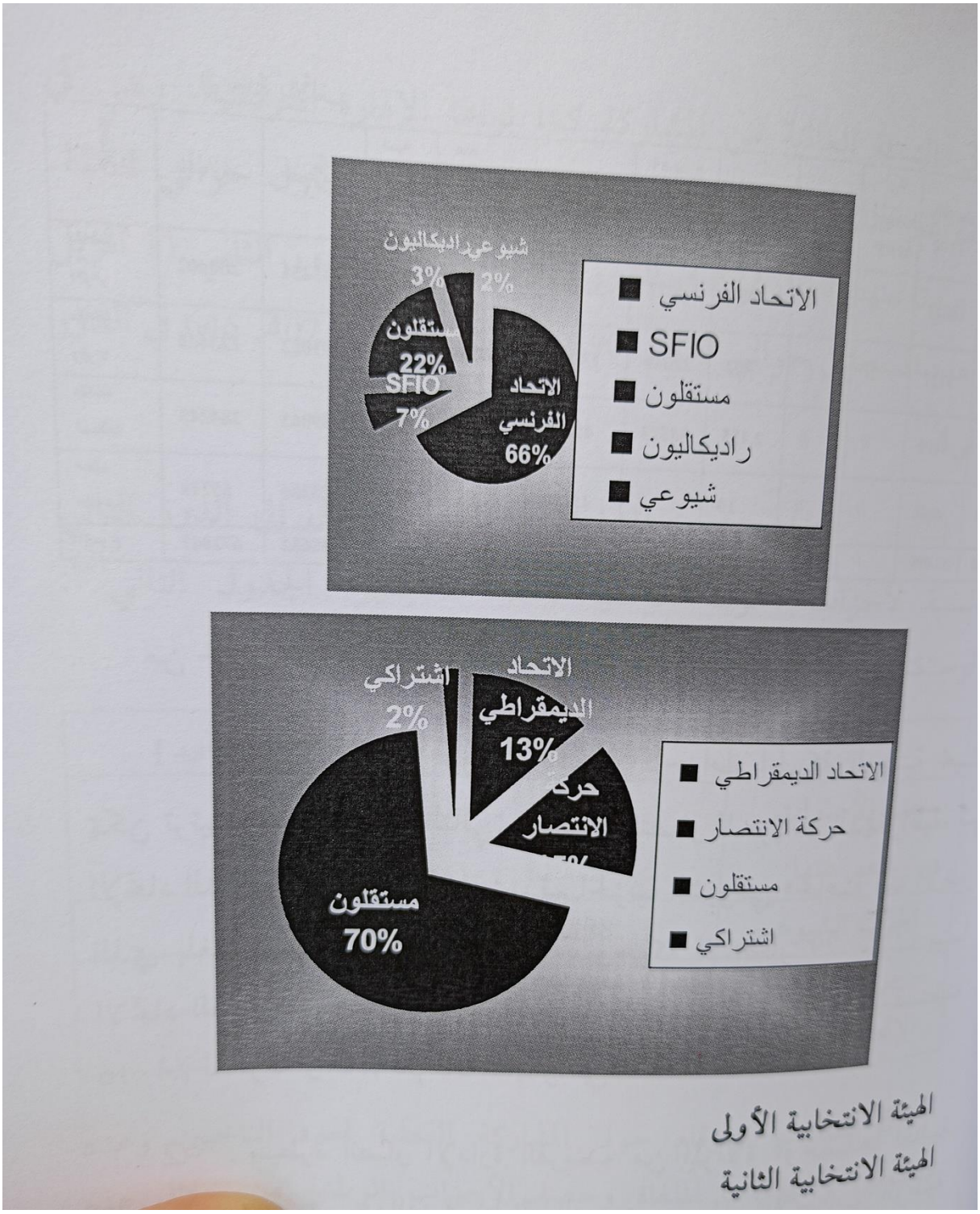

[1] طاعة سعد، مرجع سابق، ص115.

الملحق رقم 08: الدوائر الانتخابية على مستوى الهيئة الأولى والثانية الخاصة بالمجلس الجزائري[1]

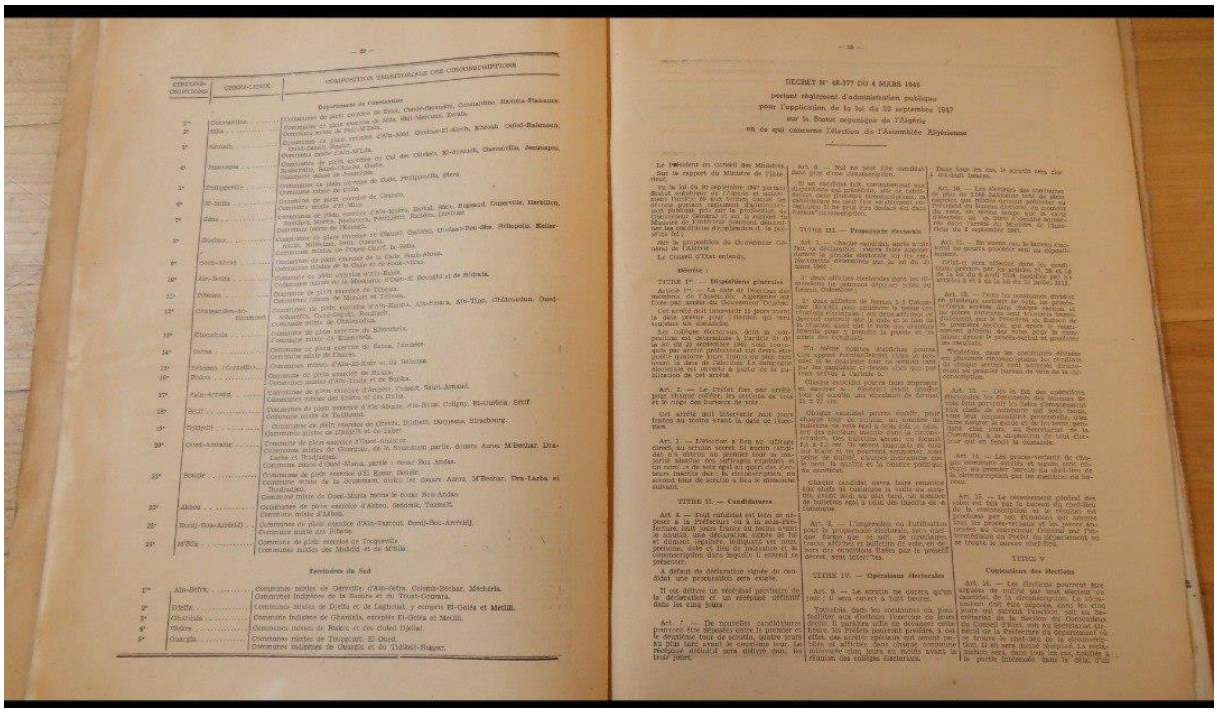

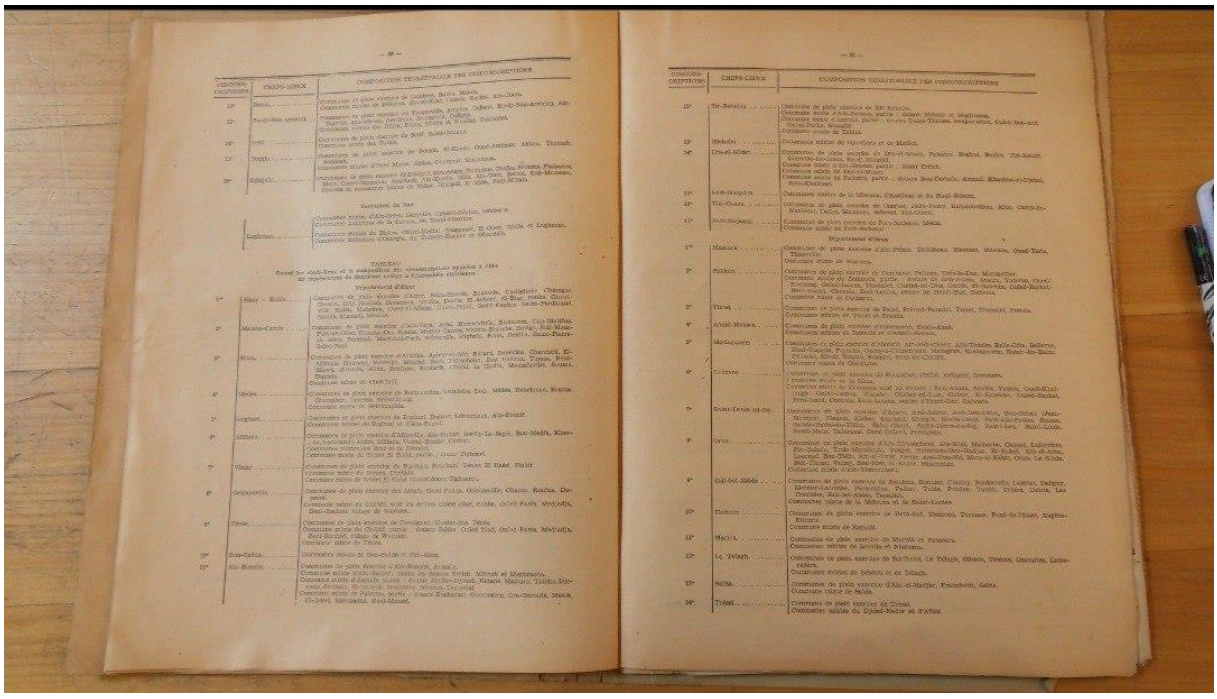

[1]81F$_{1191}$,doss (carte politiques- délégués à l'assembléealgerienne - département et territoires du sud1^{er} et 2erCollèges – circonscriptions).

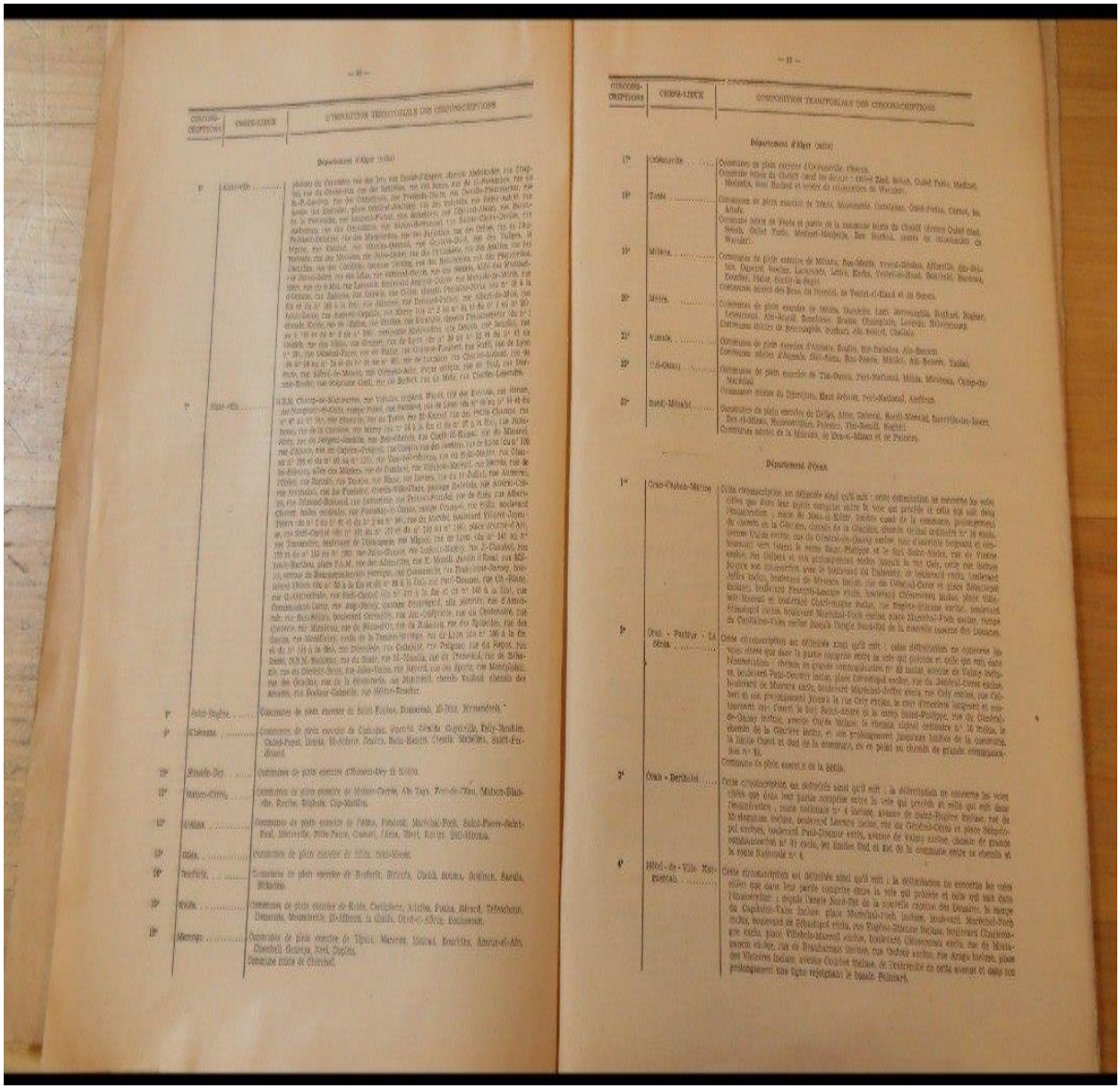

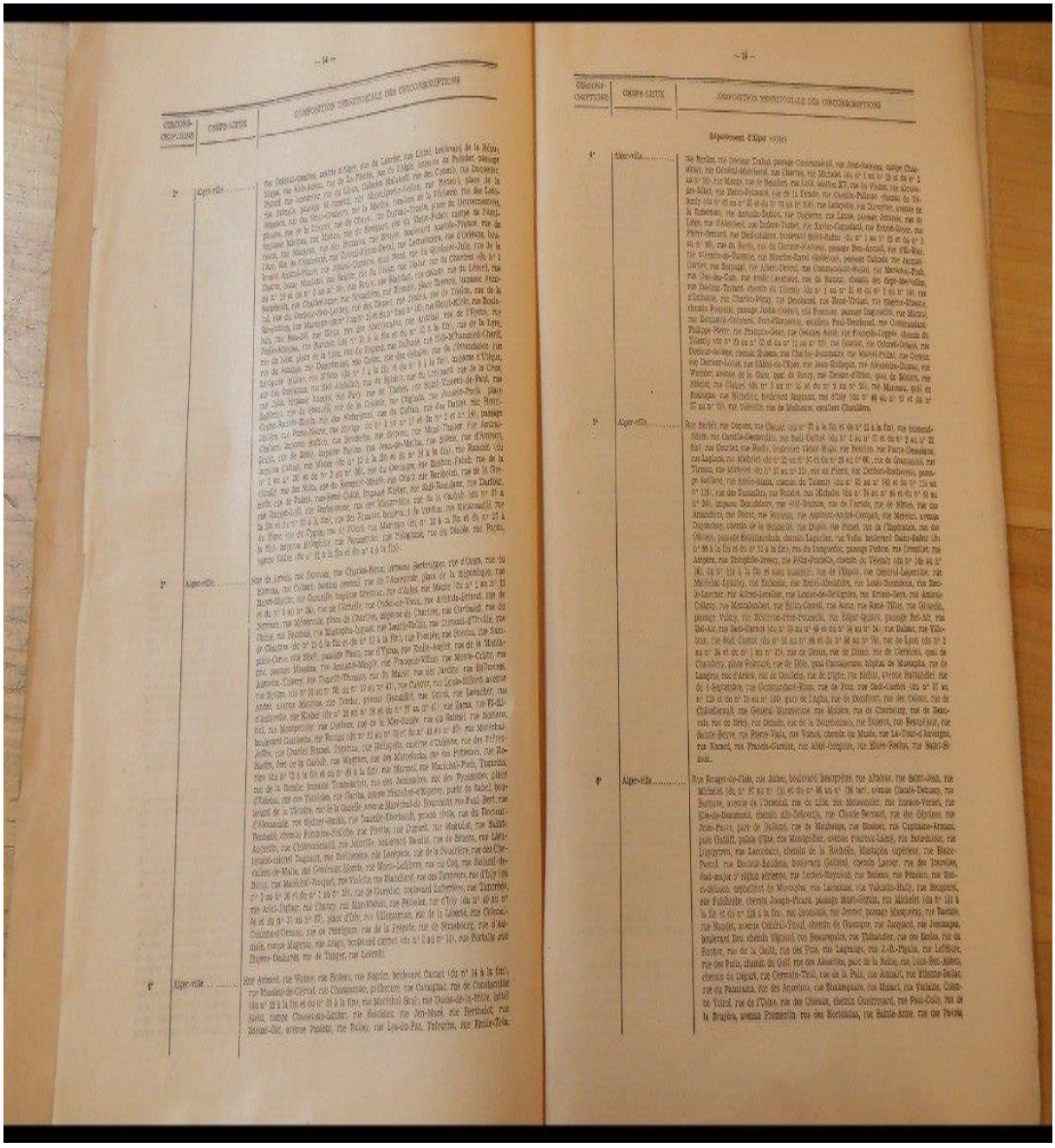

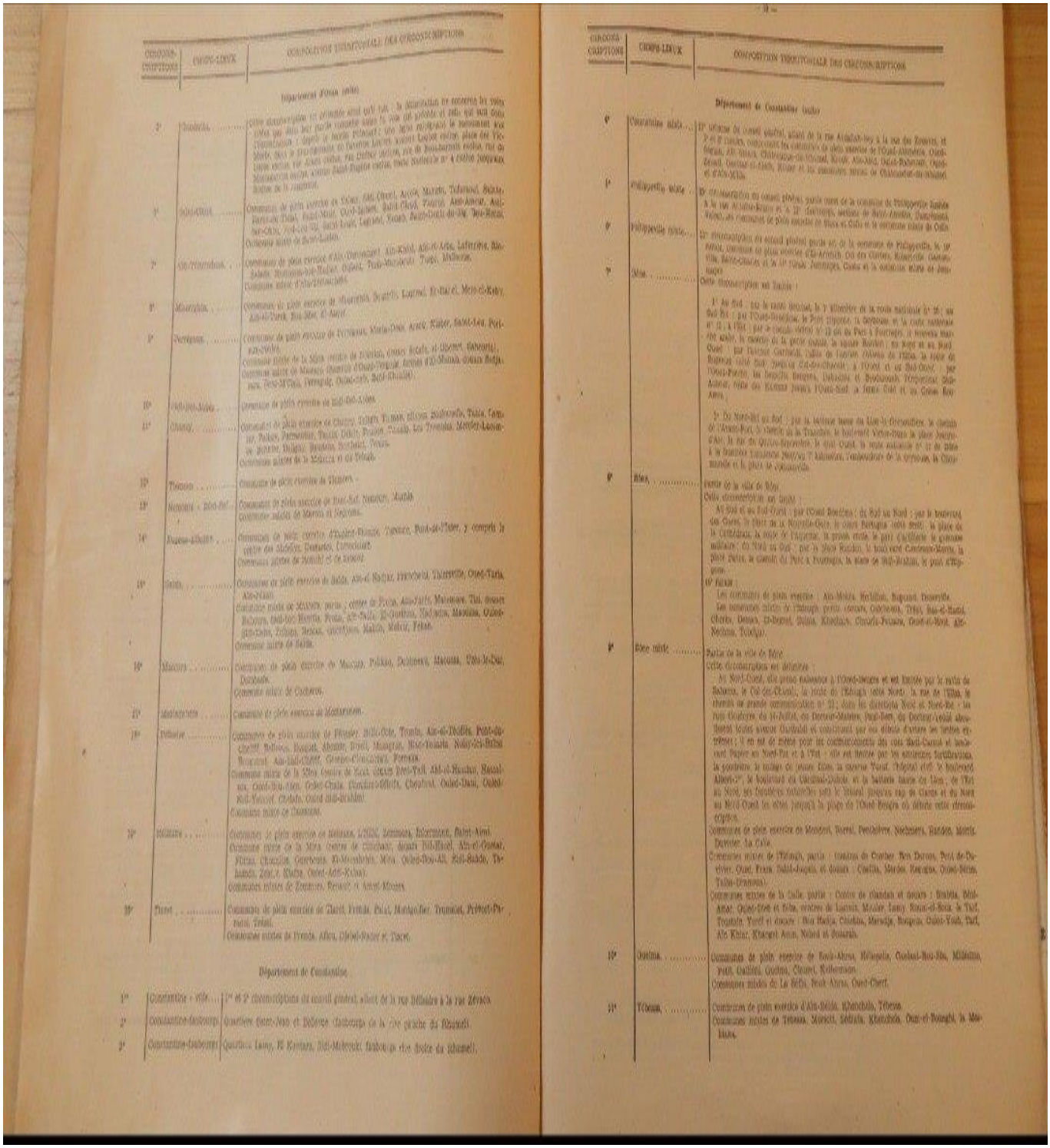

CIRCONS-CRIPTIONS	CHEFS-LIEUX	COMPOSITION TERRITORIALE DES CIRCONSCRIPTIONS
		Département d'Oran (suite).
3e	Tlemcen.	Cette circonscription est actuellement régie par un arrêté spécial qui sera publié ultérieurement. Jusqu'à la mise en vigueur de cet arrêté, elle est composée comme suit : Communes de plein exercice de Tlemcen, Aïn-Ghoraï, Aïn-el-Hadjar, Mansourah, Négrier, Saint-Lucien, Sidi-Abdelli, Tafraoui, Tlemcen-Banlieue. Communes mixtes de Tlemcen, Aïn-Témouchent, Lamoricière, Marnia, Nemours, Sebdou, Sidi-Bel-Abbès, Tlemcen-Banlieue.
4e	Saint-Cloud.	Communes de plein exercice de Bréa, Aïn-Ghoraï, Arcole, Mahelma, Tafraoui, Saint-Lucien, Saint-Maur, Saint-Cloud, Saint-Cloud, Pastoral, Aïn-Amrat, Aïn-Berda, Aïn-el-Arbi, Saint-Louis, Lagrange, Pizzard, Saint-Denis-du-Sig, Sainte-Monique, Sainte-Léonie, Tessala. Communes mixtes de Saint-Lucien.
5e	Aïn-Témouchent.	Communes de plein exercice d'Aïn-Témouchent, Aïn-Kihal, Aïn-el-Arbi, Lafontaine, Hammam-bou-Hadjar, Oggaz, Trois-Marabouts, Turgot, Hadjadjra. Communes mixtes d'Aïn-Témouchent.
6e	Mascara.	Communes de plein exercice de Mascara, Bonnier, Eggar, El-Bordj et Mers-el-Kebir, Aïn-el-Turck, Bou-Hanifia, El-Ançor.
7e	Perrégaux.	Communes de plein exercice de Perrégaux, Marnia-Oued, Arcole, Relizane, Saint-Leu, Port-aux-Poules. Communes mixtes de Mascara (Secteur d'Oued-Taourgua), Ameur el-Aïn, Bou-Hanifia, Oued-Fodda, Ouled-Mimoun, Perrégaux, Saint-Denis-du-Sig, Tizi.
8e	Orléansville.	Commune de plein exercice de Orléansville.
9e	Cherchell.	Communes de plein exercice de Cherchell, Affreville, Attatba, Bourkika, Duperré, Fouka, Marengo, Montebello, Novi, Palestro, Pontéba, Vesoul-Benian, Vialar. Communes mixtes de la Mitidja et de Téniet.
10e	Tenès.	Commune de plein exercice de Tenès.
11e	Nemours - Port-Say.	Commune de plein exercice de Port-Say, Nemours, Marnia. Communes mixtes de Marnia et Lalla-Marnia.
12e	Rapsa-Ghazaouet.	Communes de plein exercice d'Hadjar-Roumia, Tlemcen, Port-de-Fer, y compris la ferme des Abdelys, Remchi, Turenne-Saint. Communes mixtes de Remchi et de Nemours.
13e	Saida.	Communes de plein exercice de Saida, Aïn-el-Hadjar, Frendah, Tiaret, Ouled-Taria, Aïn-Oulmène. Communes mixtes de Mascara, parties : centre de Perrin, Aïn-Fekan, Maccaïeve, Tiaret, Bedeau, Oued-ben-Nouna, Frenda, Aïn-Sefra, El-Guettna, Nadorah, Mecheria, Ouled-Sidi-Cheikh, Tellaout, Zenina, Géryville, Mahdia, Mekalis, Tébessa. Communes mixtes de Saïda.
14e	Mascara.	Communes de plein exercice de Mascara, Palikao, Dublineau, Marnia, Tête-de-Pont, Dardanelle. Communes mixtes de Cacheron.
15e	Mostaganem.	Communes de plein exercice de Mostaganem.
16e	Orléansville.	Communes de plein exercice de Pélissier, Affreville, Attatba, Trumelet, Aïn-el-Hadjar, Pontéba, Pont-du-Chéliff, Bellevue, Boutlelis, Ameur, Duperré, Montebello, Marengo, Nouvion, Novi-les-Bains, Rocher-Noir, Ténès, Vialar. Communes mixtes de la Mina, centre de Relizane, Aïn-el-Turck, Ammi-Moussa, Aïn-Tarek, Bou-Hanifia, Hassi-ben-Okba, Oued-Fodda, Ouled-Aïssa, Pélissier-Affreville, Chapelon, Ouled-Dahia, Ouled-Sidi-Youcef, Oued-Sly, Ouled-Sidi-Brahim. Communes mixtes de Chanzy.
17e	Médéa.	Communes de plein exercice de Berrouaghia, Affreville, Berrouaghia, Boghari, Saint-Aimé. Communes mixtes de la Mina, centre de Clinchant, douars Tell-Hamdi, Aïn-el-Ouzaï, Ksiksa, Chenaïma, Carnot-ben, Ksi-Mouzaïa-la-Mina, Ouled-Ben-Aïl, Sidi-Sahdo, Tablanda, Zoug-el-Khalfa, Ouled-Aïdi-Kebir. Communes mixtes de Zeramna, Berrouaghia et Aumale-Mixtes.
18e	Tiaret.	Communes de plein exercice de Tiaret, Frenda, Palat, Montgolfier, Trumelet, Prévost-Paradol, Tréfat. Communes mixtes de Frenda, Affreville, Chabet-Rabor et Tiaret.

Département de Constantine.

1e	Constantine - ville.	1re et 2e circonscriptions du conseil général, allant de la rue Billaudot à la rue Véraco.
2e	Constantine-faubourgs.	Quartiers Saint-Jean et Bellevue (faubourgs de la rive gauche du Rhumel).
3e	Constantine-faubourgs.	Quartiers Lamy, El Kantara, Sidi-Mabrouk (faubourgs rive droite du Rhumel).

CIRCONS-CRIPTIONS	CHEFS-LIEUX	COMPOSITION TERRITORIALE DES CIRCONSCRIPTIONS
		Département de Constantine (suite).
4e	Constantine - ville.	3e circonscription du conseil général, allant de la rue Billaudot à la rue des Zouaves, et 4e et 5e circonscriptions des communes de plein exercice de l'Oued-Athménia, Ain-Smara, Châteaudun-du-Rhumel, Koudiat, Aïn-Abid, Oued-Rahmoun, Ouled-Rebaïl, Constantine-Ouest, Rouaï et les communes mixtes de Châteaudun-du-Rhumel et d'Aïn-M'lila.
5e	Philippeville - ville.	1re circonscription du conseil général, partie nord de la commune de Philippeville limitée à la rue Nicolas-Rossi et à la 2e circonscription, sections de Saint-Antoine, Damrémont, Valmy, les communes de plein exercice de Stora et Collo et la commune mixte de Collo.
6e	Philippeville mixte.	2e circonscription du conseil général partie sud de la commune de Philippeville, la 3e canton, comprenant les communes de plein exercice d'El-Arrouch, Jean-des-Caroubiers, Robertville, Gastonville, Saint-Charles et la 1re (Jemmapes, Condé et la commune mixte de Jemmapes.
7e	Sétif.	Cette circonscription est limitée :
8e	Bône.	Partie de la ville de Bône.
9e	Bône mixte.	Partie de la ville de Bône.
10e	Guelma.	Communes de plein exercice de Bordj-Sabath, Millésimo, Petit, Guelma, Gounod, Clauzel, Héliopolis. Communes mixtes de La Calle, Bordj-Sabath, Oued-Cherf.
11e	Tébessa.	Communes de plein exercice d'Aïn-Beïda, Khenchela, Tébessa. Communes mixtes de Tébessa, Morsott, Sédrata, Khenchela, Oum-el-Bouaghi, la Meskiana.

الملحق رقم09: القائمة الأبجدية العامة لأعضاء الجمعية الجزائرية من ضمنهم لخضاري إسماعيل، بن سالم عيسى وبن خليل عبد السلام[1].

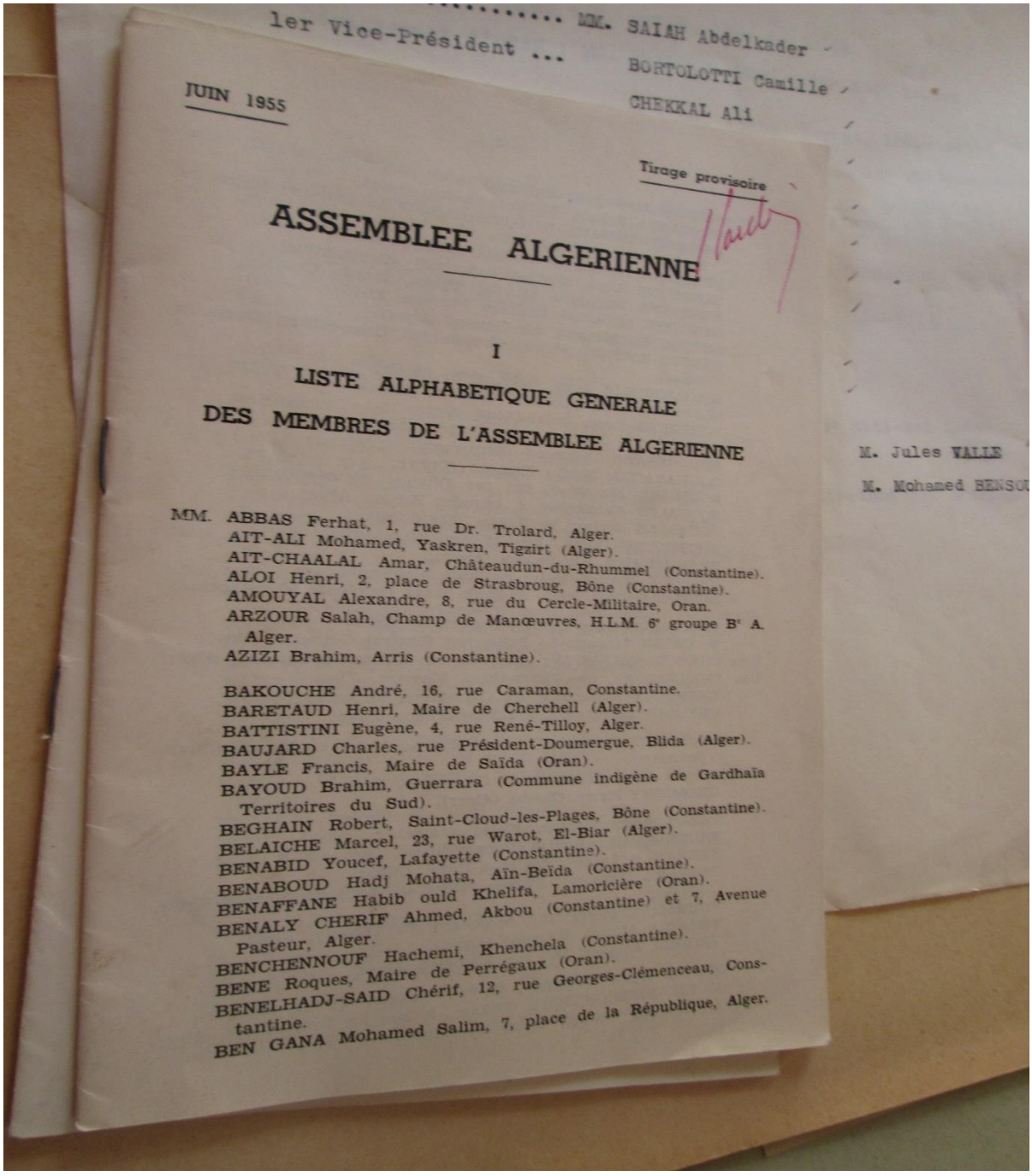

..... MM. SAIAH Abdelkader
ler Vice-Président ... BORTOLOTTI Camille
CHEKKAL Ali

JUIN 1955

Tirage provisoire

ASSEMBLEE ALGERIENNE

I

LISTE ALPHABETIQUE GENERALE
DES MEMBRES DE L'ASSEMBLEE ALGERIENNE

M. Jules VALLE
M. Mohamed BENSO

MM. ABBAS Ferhat, 1, rue Dr. Trolard, Alger.
AIT-ALI Mohamed, Yaskren, Tigzirt (Alger).
AIT-CHAALAL Amar, Châteaudun-du-Rhummel (Constantine).
ALOI Henri, 2, place de Strasbroug, Bône (Constantine).
AMOUYAL Alexandre, 8, rue du Cercle-Militaire, Oran.
ARZOUR Salah, Champ de Manœuvres, H.L.M. 6e groupe Bt A. Alger.
AZIZI Brahim, Arris (Constantine).

BAKOUCHE André, 16, rue Caraman, Constantine.
BARETAUD Henri, Maire de Cherchell (Alger).
BATTISTINI Eugène, 4, rue René-Tilloy, Alger.
BAUJARD Charles, rue Président-Doumergue, Blida (Alger).
BAYLE Francis, Maire de Saïda (Oran).
BAYOUD Brahim, Guerrara (Commune indigène de Gardhaïa Territoires du Sud).
BEGHAIN Robert, Saint-Cloud-les-Plages, Bône (Constantine).
BELAICHE Marcel, 23, rue Warot, El-Biar (Alger).
BENABID Youcef, Lafayette (Constantine).
BENABOUD Hadj Mohata, Aïn-Beïda (Constantine).
BENAFFANE Habib ould Khelifa, Lamoricière (Oran).
BENALY CHERIF Ahmed, Akbou (Constantine) et 7, Avenue Pasteur, Alger.
BENCHENNOUF Hachemi, Khenchela (Constantine).
BENE Roques, Maire de Perrégaux (Oran).
BENELHADJ-SAID Chérif, 12, rue Georges-Clémenceau, Constantine.
BEN GANA Mohamed Salim, 7, place de la République, Alger.

[1] 81F$_{703}$,OP-CIT.

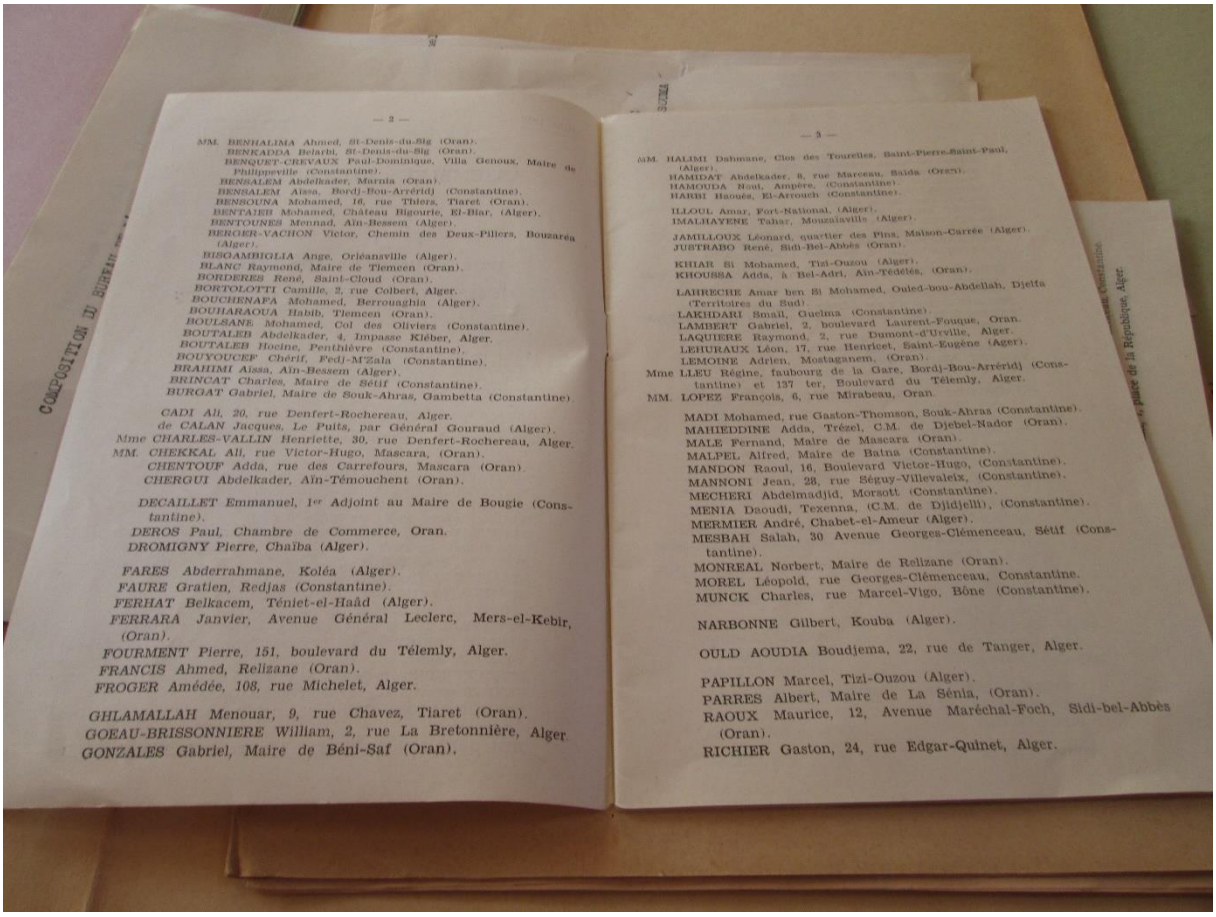

— 2 —

MM. BENHALIMA Ahmed, St-Denis-du-Sig (Oran).
BENKADDA Belarbi, St-Denis-du-Sig (Oran).
BENQUET-CREVAUX Paul-Dominique, Villa Genoux, Maire de Philippeville (Constantine).
BENSALEM Abdelkader, Marnia (Oran).
BENSALEM Aïssa, Bordj-Bou-Arréridj (Constantine).
BENSOUNA Mohamed, 16, rue Thiers, Tiaret (Oran).
BENTAJER Mohamed, Château Bigourie, El-Biar, (Alger).
BENTOUNES Mennad, Aïn-Bessem (Alger).
BERGER-VACHON Victor, Chemin des Deux-Piliers, Bouzaréa (Alger).
BISOAMBIGLIA Ange, Orléansville (Alger).
BLANC Raymond, Maire de Tlemcen (Oran).
BORDERES René, Saint-Cloud (Oran).
BORETOLOTTI Camille, 2, rue Colbert, Alger.
BOUCHENAFA Mohamed, Berrouaghia (Alger).
BOUHARAOUA Habib, Tlemcen (Oran).
BOULSANE Mohamed, Col des Oliviers (Constantine).
BOUTALEB Abdelkader, 4, Impasse Kléber, Alger.
BOUTALEB Hocine, Penthièvre (Constantine).
BOUYOUCEF Chérif, Fedj-M'Zala (Constantine).
BRAHIMI Aïssa, Aïn-Bessem (Alger).
BRINCAT Charles, Maire de Sétif (Constantine).
BURGAT Gabriel, Maire de Souk-Ahras, Gambetta (Constantine).

CADI Ali, 20, rue Denfert-Rochereau, Alger.
de CALAN Jacques, Le Puits, par Général Gouraud (Alger).
Mme CHARLES-VALLIN Henriette, 30, rue Denfert-Rochereau, Alger.
MM. CHEKKAL Ali, rue Victor-Hugo, Mascara, (Oran).
CHENTOUF Adda, rue des Carrefours, Mascara (Oran).
CHERGUI Abdelkader, Aïn-Témouchent (Oran).

DECAILLET Emmanuel, 1er Adjoint au Maire de Bougie (Constantine).
DEROS Paul, Chambre de Commerce, Oran.
DROMIGNY Pierre, Chaïba (Alger).

FARES Abderrahmane, Koléa (Alger).
FAURE Gratien, Redjas (Constantine).
FERHAT Belkacem, Téniet-el-Haâd (Alger).
FERRARA Janvier, Avenue Général Leclerc, Mers-el-Kebir, (Oran).
FOURMENT Pierre, 151, boulevard du Télemly, Alger.
FRANCIS Ahmed, Relizane (Oran).
FROGER Amédée, 108, rue Michelet, Alger.

GHLAMALLAH Menouar, 9, rue Chavez, Tiaret (Oran).
GOEAU-BRISSONNIERE William, 2, rue La Bretonnière, Alger.
GONZALES Gabriel, Maire de Béni-Saf (Oran).

— 3 —

MM. HALIMI Dahmane, Clos des Tourelles, Saint-Pierre-Saint-Paul, (Alger).
HAMIDAT Abdelkader, 8, rue Marceau, Saïda (Oran).
HAMOUDA Noul, Ampère, (Constantine).
HARBI Haouès, El-Arrouch (Constantine).

ILLOUL Amar, Fort-National, (Alger).
IMALHAYENE Tahar, Mouzaiaville (Alger).

JAMILLOUX Léonard, quartier des Pins, Maison-Carrée (Alger).
JUSTRABO René, Sidi-Bel-Abbès (Oran).

KHIAR Si Mohamed, Tizi-Ouzou (Alger).
KHOUBSA Adda, à Bel-Adri, Aïn-Témélès, (Oran).

LAHRECHE Amar ben Si Mohamed, Ouled-bou-Abdellah, Djelfa (Territoires du Sud).
LAKHDARI Smaïl, Guelma (Constantine).
LAMBERT Gabriel, 2, boulevard Laurent-Fouque, Oran.
LAQUIERE Raymond, 2, rue Dumont-d'Urville, Alger.
LEHURAUX Léon, 17, rue Henricet, Saint-Eugène (Alger).
LEMOINE Adrien, Mostaganem, (Oran).
Mme LLEU Régine, faubourg de la Gare, Bordj-Bou-Arréridj (Constantine) et 137 ter, Boulevard du Télemly, Alger.
MM. LOPEZ François, 6, rue Mirabeau, Oran.

MADI Mohamed, rue Gaston-Thomson, Souk-Ahras (Constantine).
MAHIEDDINE Adda, Trézel, C.M. de Djebel-Nador (Oran).
MALE Fernand, Maire de Mascara (Oran).
MALPEL Alfred, Maire de Batna (Constantine).
MANDON Raoul, 16, Boulevard Victor-Hugo, (Constantine).
MANNONI Jean, 28, rue Séguy-Villevaleix, (Constantine).
MECHERI Abdelmadjid, Morsott (Constantine).
MENIA Daoudi, Texenna, (C.M. de Djidjelli), (Constantine).
MERMIER André, Chabet-el-Ameur (Alger).
MESBAH Salah, 30 Avenue Georges-Clémenceau, Sétif (Constantine).
MONREAL Norbert, Maire de Relizane (Oran).
MOREL Léopold, rue Georges-Clémenceau, Constantine.
MUNCK Charles, rue Marcel-Vigo, Bône (Constantine).

NARBONNE Gilbert, Kouba (Alger).

OULD AOUDIA Boudjema, 22, rue de Tanger, Alger.

PAPILLON Marcel, Tizi-Ouzou (Alger).
PARRES Albert, Maire de La Sénia, (Oran).
RAOUX Maurice, 12, Avenue Maréchal-Foch, Sidi-bel-Abbès (Oran).
RICHIER Gaston, 24, rue Edgar-Quinet, Alger.

الملحق رقم 10: قائمة أعضاء الهيئة الأولى[1].

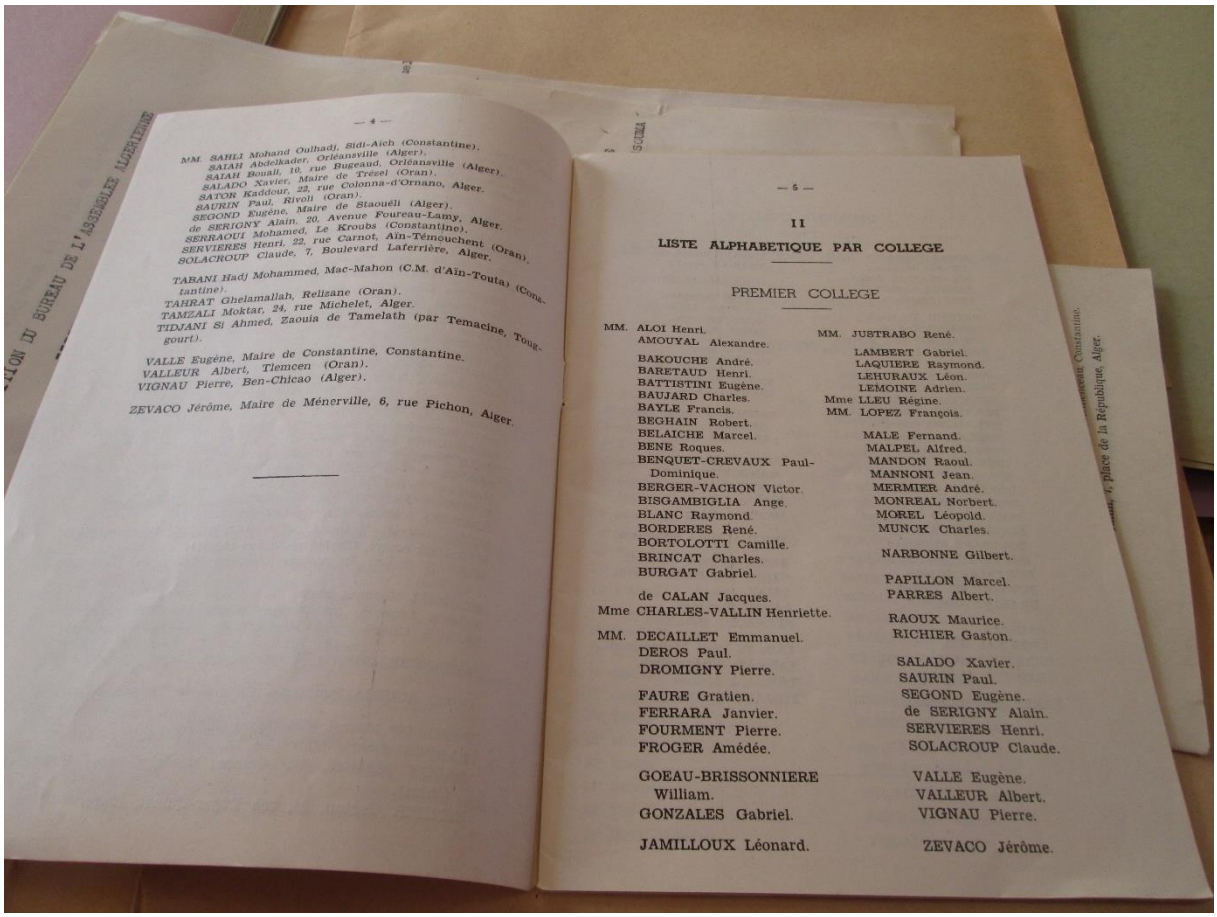

— 4 —

MM. SAHLI Mohand Oulhadj, Sidi-Aich (Constantine).
SAIAH Abdelkader, Orléansville (Alger).
SAIAH Bouali, 10, rue Bugeaud, Orléansville (Alger).
SALADO Xavier, Maire de Trézel (Oran).
SATOR Kaddour, 22, rue Colonna-d'Ornano, Alger.
SAURIN Paul, Rivoli (Oran).
SEGOND Eugène, Maire de Staouéli (Alger).
de SERIGNY Alain, 20, Avenue Foureau-Lamy, Alger.
SERRAOUI Mohamed, Le Kroubs (Constantine).
SERVIERES Henri, 22, rue Carnot, Aïn-Témouchent (Oran).
SOLACROUP Claude, 7, Boulevard Laferrière, Alger.

TABANI Hadj Mohammed, Mac-Mahon (C.M. d'Aïn-Touta) (Constantine).
TAHRAT Ghelamallah, Relizane (Oran).
TAMZALI Moktar, 24, rue Michelet, Alger.
TIDJANI Si Ahmed, Zaouia de Tamelath (par Temacine, Tougourt).

VALLE Eugène, Maire de Constantine, Constantine.
VALLEUR Albert, Tlemcen (Oran).
VIGNAU Pierre, Ben-Chicao (Alger).

ZEVACO Jérôme, Maire de Ménerville, 6, rue Pichon, Alger.

— 5 —

II

LISTE ALPHABETIQUE PAR COLLEGE

PREMIER COLLEGE

MM. ALOI Henri.
AMOUYAL Alexandre.

BAKOUCHE André.
BARETAUD Henri.
BATTISTINI Eugène.
BAUJARD Charles.
BAYLE Francis.
BEGHAIN Robert.
BELAICHE Marcel.
BENE Roques.
BENQUET-CREVAUX Paul-Dominique.
BERGER-VACHON Victor.
BISGAMBIGLIA Ange.
BLANC Raymond.
BORDERES René.
BORTOLOTTI Camille.
BRINCAT Charles.
BURGAT Gabriel.

de CALAN Jacques.
Mme CHARLES-VALLIN Henriette.

MM. DECAILLET Emmanuel.
DEROS Paul.
DROMIGNY Pierre.

FAURE Gratien.
FERRARA Janvier.
FOURMENT Pierre.
FROGER Amédée.

GOEAU-BRISSONNIERE William.
GONZALES Gabriel.

JAMILLOUX Léonard.

MM. JUSTRABO René.

LAMBERT Gabriel.
LAQUIERE Raymond.
LEHURAUX Léon.
LEMOINE Adrien.
Mme LLEU Régine.
MM. LOPEZ François.

MALE Fernand.
MALPEL Alfred.
MANDON Raoul.
MANNONI Jean.
MERMIER André.
MONREAL Norbert.
MOREL Léopold.
MUNCK Charles.

NARBONNE Gilbert.

PAPILLON Marcel.
PARRES Albert.

RAOUX Maurice.
RICHIER Gaston.

SALADO Xavier.
SAURIN Paul.
SEGOND Eugène.
de SERIGNY Alain.
SERVIERES Henri.
SOLACROUP Claude.

VALLE Eugène.
VALLEUR Albert.
VIGNAU Pierre.

ZEVACO Jérôme.

[1] 81F$_{703}$,OP-CIT.

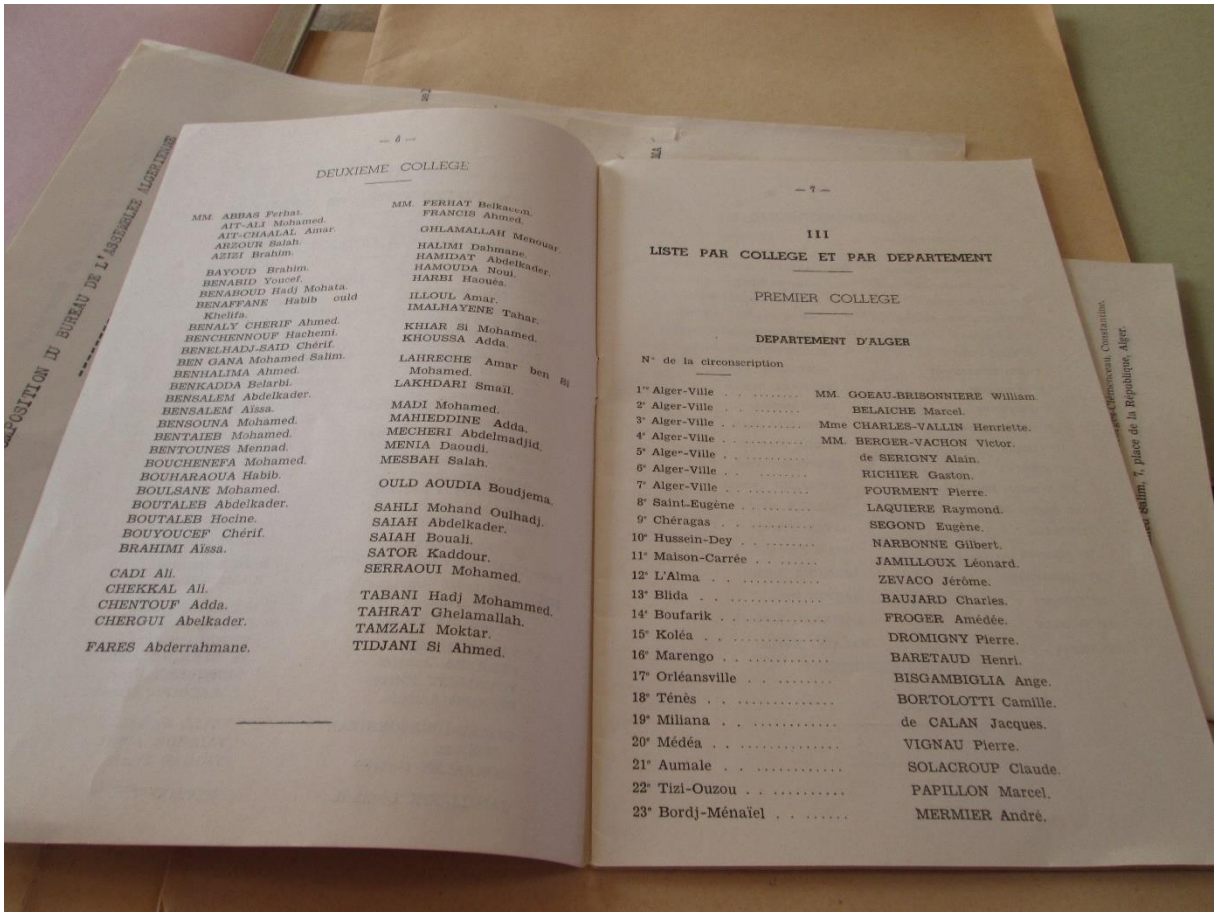

— 6 —

DEUXIEME COLLEGE

MM. ABBAS Ferhat.
AIT-ALI Mohamed.
AIT-CHAALAL Amar.
ARSOUR Salah.
AZIZI Brahim.

BAYOUD Brahim.
BENABID Youcef.
BENABOUD Hadj Mohata.
BENAFFANE Habib ould Khelifa.
BENALY CHERIF Ahmed.
BENCHENNOUF Hachemi.
BENELHADJ-SAID Chérif.
BEN GANA Mohamed Salim.
BENHALIMA Ahmed.
BENKADDA Belarbi.
BENSALEM Abdelkader.
BENSALEM Aïssa.
BENSOUNA Mohamed.
BENTAIEB Mohamed.
BENTOUNES Mennad.
BOUCHENEFA Mohamed.
BOUHARAOUA Habib.
BOULSANE Mohamed.
BOUTALEB Abdelkader.
BOUTALEB Hocine.
BOUYOUCEF Chérif.
BRAHIMI Aïssa.

CADI Ali.
CHEKKAL Ali.
CHENTOUF Adda.
CHERGUI Abelkader.

FARES Abderrahmane.

MM. FERHAT Belkacem.
FRANCIS Ahmed.
GHLAMALLAH Menouar.
HALIMI Dahmane.
HAMIDAT Abdelkader.
HAMOUDA Nouï.
HARBI Haouès.

ILLOUL Amar.
IMALHAYENE Tahar.

KHIAR Si Mohamed.
KHOUSSA Adda.

LAHRECHE Amar ben Si Mohamed.
LAKHDARI Smaïl.

MADI Mohamed.
MAHIEDDINE Adda.
MECHERI Abdelmadjid.
MENIA Daoudi.
MESBAH Salah.

OULD AOUDIA Boudjema.

SAHLI Mohand Oulhadj.
SAIAH Abdelkader.
SAIAH Bouali.
SATOR Kaddour.
SERRAOUI Mohamed.

TABANI Hadj Mohammed.
TAHRAT Ghelamallah.
TAMZALI Moktar.
TIDJANI Si Ahmed.

— 7 —

III

LISTE PAR COLLEGE ET PAR DEPARTEMENT

PREMIER COLLEGE

DEPARTEMENT D'ALGER

N° de la circonscription	
1re Alger-Ville	MM. GOEAU-BRISONNIERE William.
2e Alger-Ville	BELAICHE Marcel.
3e Alger-Ville	Mme CHARLES-VALLIN Henriette.
4e Alger-Ville	MM. BERGER-VACHON Victor.
5e Alger-Ville	de SERIGNY Alain.
6e Alger-Ville	RICHIER Gaston.
7e Alger-Ville	FOURMENT Pierre.
8e Saint-Eugène	LAQUIERE Raymond.
9e Chéragas	SEGOND Eugène.
10e Hussein-Dey	NARBONNE Gilbert.
11e Maison-Carrée	JAMILLOUX Léonard.
12e L'Alma	ZEVACO Jérôme.
13e Blida	BAUJARD Charles.
14e Boufarik	FROGER Amédée.
15e Koléa	DROMIGNY Pierre.
16e Marengo	BARETAUD Henri.
17e Orléansville	BISGAMBIGLIA Ange.
18e Ténès	BORTOLOTTI Camille.
19e Miliana	de CALAN Jacques.
20e Médéa	VIGNAU Pierre.
21e Aumale	SOLACROUP Claude.
22e Tizi-Ouzou	PAPILLON Marcel.
23e Bordj-Ménaïel	MERMIER André.

الملحق رقم 11: البرنامج الذي قدمه بن سالم عيسى خلال الانتخابات 1948[1]

Elections à l'Assemblée Algérienne

SCRUTIN DU 31 JANVIER 1954

24me CIRCONSCRIPTION — (M'SILA) — 2me COLLÈGE

Chers Concitoyens,

Je sollicite de votre affectueuse confiance le renouvellement de mon mandat de Délégué à l'Assemblée Algérienne.

Je suis votre élu depuis 1937 et vous me connaissez tous : vous savez quel a été mon travail.

Du point de vue Economique et Social vous en voyez la marque à chaque pas de ma Circonscription et même ailleurs.

Politiquement, je reste attaché : dans l'immédiat à l'application du Statut de l'Algérie qui est notre Charte commune ;

Dans le médiat, à l'intégration pure et simple de l'Algérie à la France avec tout ce que cela doit comporter : loi commune pour tous, loi comme en France ; droits et devoirs égaux pour tous, avec toutefois la sauvegarde de notre Statut personnel d'ailleurs prévu par la Constitution.

Comme je l'ai dit du haut de la tribune du Conseil Général, j'œuvre ainsi pour que notre log. l'Algérie, soit habitable pour tous et je demeure convaincu que cette œuvre, qui s'impose impérieusement à nous, doit être la tâche de tous ou qu'elle ne sera pas, ainsi que l'a fortement indiqué Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie dans son remarquable et émouvant message du jour de l'An.

Je fais appel pour cette tâche, immense mais combien passionnante, à tous les hommes de bonne volonté.

ELECTEURS ! En votant pour moi :

— Vous préparez des jours heureux à vos enfants ;

— Vous rendrez radieux l'avenir de l'Algérie ;

— Vous travaillerez à l'Union de la France et de l'Algérie ;

— Vous sauvegarderez la Démocratie et la République.

DOCTEUR BENSALEM,
1er Vice-Président du Conseil Général,
Délégué sortant.

Imp. Marc Serraton - 55.12

[1] كمال بيرم، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، مرجع سابق، ص470.

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا:

❖ المصادر بالفرنسية:

أ-الوثائق الأرشيفية:

1. $3F_{141}$, Doss (proposition de resolutions,1951).
2. $3F_{142}$.
3. $7F_{107}$, Doss (vœux et motions imprimerie du G.G.A
4. $7F_{140,}$ (proposition de resolutions,1951)
5. $7F_{140}$,30mars,1951
6. $7F_{141}$, Doss (proposition de resolutions)1952.
7. $81F_{1191}$, doss (carte politiques- délégués à l'assemblée algerienne - département et territoires du sud 1er et 2erCollèges – circonscriptions).
8. $81F_{703}$.
9. G.G.A,$7F_{40}$ et $_{41}$.

ب-المصادر المطبوعة:

1. JOURNAL Officiel de l'Algérie, les débats de l'Assemblée Algérienne,2juillet 1948.
2. J.O.A, Débats, 23décembre 1948.
3. J.O.A, Débats, 18, janvier 1949
4. J.O.A, Débats,29 janvier 1949.
5. J.O.A, Débats, 8AVRIL 1949.
6. J.O.A, Débats, 9avril 1949.
7. J.O.A, Débats, 11avril 1949.
8. J.O.A, Débats,31janvier 1950.
9. J.O.A, Débats, 1 Février 1950.
10. J.O.A, Débats, 14décember 1950.
11. J.O.A, Débats, Débats,1951.
12. J.O.A, Débats, 20jiun1951.
13. J.O. A, Débats,17jiuin 1952.

ج- قواميس الأعلام:

1. Livre D'or De L'Algérie, **Dictionnaire des personnalités passées et contemporaines**,1937 (A.W.O).

❖ **المراجع بالفرنسية:**

1. Mostéfakhiati, **Les blouses blanches de la révolution**, préface du Dr lamine khéne, Éditions.

❖ **الرسائل الجامعية باللغة الفرنسية:**

1. Tayeb chenntouf, l'Assemblée algérienne 1947-1956, thèse pour le doctorat de 3eme cycle de lettres, faculté des lettres et des sciences humaines de paris, université de paris.

❖ **القواميس:**

1. Achour cheurfi, **Dictionnaire des Localités Algériennes**, (villes villages - hameaux-qsars et douars-mechetaset- lieux -dits) casbah Edition, Alger, Algérie ,2011.

❖ **المصادر بالعربية:**

1.أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر،2001.

2.بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**, تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية، ط2، 2012.

❖ **المراجع بالعربية:**

1 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**, ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان،1992.

2 أبو قاسم سعد، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830_1900**، ج 01، ج 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان ،2005.

3 بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة الجزائر، 2006.

4 بليل محمد، **المجالس العامة العملات في الجزائرمابين1947_1954**_دراسة تحليلية لمشاكل وقضاياهم بهذه المجالس، ج2، الجزائر.

5 بليل محمد، **المجالس العامة للعمالات في الجزائر ما بين 1947-1954**،دراسة تحليلية لمشاكل الجزائريين وقضاياهم بهذه المجالس، ج01، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013.

6 بن صالح محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية من 1847_1954**، ط2، المحمدية، الجزائر، 2006.

7 جمال الدين بن سالم، **أنظروا الى اسلحتنا.. انظروا الى اطبائنا..** وقائع المنطقة الأولى بالولاية الثالثة متبوعة بملحمة سي حميمي، تر: رضوان بوجمعة، موفم للنشر–الجزائر، 2011.

8 جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

9 خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1954/1830)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954.

10 شارل آندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم، الدار التونسية للنشر، ط 3، تونس، 1976.

11 صالح فركوس، **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826_1850**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

12 طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947–1956, دار كوكب العلوم، ط 1، الجزائر، 2012

13 عامر رخيلة، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر بن عكنون.

14 عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936–1945، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج2، الجزائر، 1984.

15 عبد العزيز فيلالي، **جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830_1850**، دار الهدرة، عين مليلة، الجزائر.

16 كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19 –شخصيات _أماكن _أحداث _معارك–، ط1، منشورات ألفا للوثائق، عمان _الأردن، 2020.

17 كمال بيرم، الكفاح بإقليم المسيلة (1900_1954)، دار الكوثر للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013.

18 محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1951, تر: أحمد. بن البار، دار الأمة، ج2، الجزائر، 2012.

19 محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2008.

20 محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830حتى ثورة نوفمبر 1954, ط1، دار البعث، الجزائر قسنطينة، 1985.

21 محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة، دراسة في جغرافية العمران "د.م. ج"،ANEP، بن عكنون، الجزائر، 1984.

22 محمد يحيى حرزلي، وقفات في تاريخ بوسعادة النضالية، ط01، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة–الجزائر،2012.

23 مصطفى خياطي، الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، منشورات ANEP المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر،2014.

24 مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926–1954, دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

25 ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ط2، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2013.

26 يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاعي عشر والعشرين، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

❖ **المجلات:**

1. بوزيد لخضر، الحركة الثقافية والإصلاحية في بوسعادة مطلع القرن العشرين، **مجلة الإنسان والمجال**، مج07، ع 01، جوان 2021، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر).

2.بوقلقول عيسى، التزوير الانتخابي للإدارة الاستعمارية من خلال انتخابات الجمعية الجزائرية وردود الفعل الوطني 1948-1951، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مج12، ع01، جامعة 08 ماي 1945، قالمة 2022.

3. قشيش فتيحة، موقف المستوطنين الأوروبيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر، **مجلة مدارات تاريخية**، العدد الثاني، جوان 2019, جامعة الجيلالي بونعامة.

4.مصطفى عتيقة، الحزب الراديكالي الفرنسي والثورة الجزائرية، **مجلة تاريخ المغرب العربي**، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، المجلد 08، عدد02، جامعة ابن خلدون _تيارت_(الجزائر)،2022.

5.مطمرمحمد العيد، الغزو والاحتلال الفرنسي للأوراس واثرة على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة ،(1844-1884)، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

6. معزوز هدى، الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830-1962, **مجلة المصادر**، مج:07، ع 11، جوان 2005.

7. مياد رشيد، **جمعية طلبة شمال إفريقيا والقضايا السياسة المغاربية**، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج:01، ع02، جامعة الدكتور يحيى فارس –المدية، جوان 2013.

❖ **الحوليات:**

1 العياشي روابحي، **الاحتلال الفرنسي لقسنطينة عاصمة بايلك الشرق الجزائري عام 1837 وردود فعل أعيان اريافها**، **حوليات جامعة قالمة العلوم الانسانية والاجتماعية**، رقم 05، قسم التاريخ، جامعة باجي مختار عنابة، 2010.

2 خمري سهيلة وآخرون، **مدينة باتنة نشأتها ومراحل تطورها المجالي**، حوليات التاريخ والجغرافيا، مج:03، ع:05، مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة بسكرة، مؤسسة الأشغال العمومية باتنة.

❖ **الرسائل الجامعية بالعربية:**

1 أواس سارة، **الحياة الثقافية لمدينة قسنطينة فترة الاحتلال الفرنسي ما بين 1900_1950**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر** في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، جامعة قالمة، 2019_2020.

2 بن شعبان السبتي،**الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919-1954**، رسالة **ماجستير** في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

3 بن عمران حنان، **القانون العضوي للجزائر 20 سبتمبر 1947 وتأثيره على الحركة الوطنية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر** تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر،2021- 2022.

4 بوشنتوف شريفة، مواقف الحركة الوطنية من مجازر 08 ماي 1945، مذكرة ماستر في التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية والإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية.

5 بوعاتي هدى، **مجازر 8 ماي 1945 من خلال الكتابات التاريخية الجزائرية والفرنسية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة **الماستر**، تخصص تاريخ عام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017-2018.

6 بوقلقول عيسى، **النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956**، أطروحة **دكتوراه**، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،2020-2021.

7 بيرم كمال، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954**، أطروحة **دكتوراه** في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

8 جاب الله مفتاحية، **الحياة الدينية والعلمية بمدينة قسنطينة منذ الاحتلال إلى الحرب العالمية الثانية (1837-1939)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر** تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2018_2019.

9 حمري ليلى، الجمعية **الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956**، أطروحة **دكتوراه**، قسم التاريخ وعلم الآثار،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، 2014-2015.

10 خمسي سعيد، **بوسعادة في العهد الاستعمارية (1849_1939)**،أطروحة **دكتوراه** العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر (المقاومة الوطنية والثورة)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر-2-، أبو قاسم سعيد الله ،2016 /2017.

11 دغامنة شيماء، **مقاومة الحاج أحمد باي ضد الاستعمار الفرنسي في الشرق الجزائري من 1832-1848**، مذكرة مكملة لنيل شهادة **الماستر** في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 08ماي 1945، 2021/2022.

12 سلطاني عفاف،**النوادي والجمعيات الثقافية في الشرق الجزائري _نادي الترقي_أنموذجا 1900_1939**، مذكرة لنيل شهادة **ماستر** تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020_2021.

13 طاهري عبد الحليم، **مدرسة صالح بلي ومقبراته العائلية بحي سوق العصر بمدينة قسنطينة**، رسالة **ماجستير** في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر معهد الآثار، 2008-2009.

14 طبعه حورية، **السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954**، أطروحة **دكتوراه** الطور الثالث (ل.م.د) تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار.

15 عائشة، **أعلام منطقة برج بوعريريج ودورهم في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة **الماستر** تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة،2015/2014.

16 علي زغلاش أسماء، **قانون 20 سبتمبر 1947 والمواقف المختلفة منه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر**، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017–2018.

17 فطايمية شيماء، **المؤتمر الاسلامي الجزائري وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية (1936_1939)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر** تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2022/2021.

18 قاسم عابدية، **الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري 1954–1956**، رسالة **ماجستير** في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كليةالعلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2009 /2010.

19 قداري إيمان، **عثامنية أسماء، التطورات السياسية في الجزائر ما بين 1945–1954**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر** في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018–2019.

20 لعيد نور الدين، **بوسعادة والحضنة خلال العهد العثماني**، رسالة **ماجستير** أكاديمي، تخصص تاريخ حديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، د.س.

21 مسعودان بشير، **ولاية باتنة دراسة في جغرافية السكان**، أطروحة **دكتوراه** دولة في التهيئة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة، جامعة منتوري، قسنطينة،2009.

22 موادنة سليمة، **الاتجاه الإدماجي في الحركة الوطنية الجزائرية وانعكاساته على القضية الوطنية 1900–1939**، مذكرا مقدمة لنيل شهادة **الماستر** في التاريخ الحديث والمعاصر،

تخصص المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ،2019-2020.

23 نعيجي خديجة، **اسهامات كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين في تفعيل النشاط السياسي (1927_1938)**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	
كلمة شكر	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي: الوضع العام للجزائر من 1945إلى 1947.	
المبحث الأول: أحداث 8 ماي 1945 وانعكاساتها.	07
المبحث الثاني: إصدار الدستور المنظم للجزائر20سبتمبر 1947.	15
الفصل الأول: الأطباء السياسيون.	
المبحث الأول: الدكتور لخضاري إسماعيل (1897-1965).	31
المبحث الثاني: الدكتور بن سالم عيسى (1895-1969).	41
المبحث الثالث: الدكتور بن خليل عبد السلام (1899-1964).	50
الفصل الثاني: القضايا المطروحة من قبل الأطباء الثلاثة في دورات المجلس الجزائري 1849-1956.	
المبحث الأول: انتخابات المجلس الجزائري 1948-1951-1954.	56
المبحث الثاني: القضايا المطروحة من طرف الأطباء الثلاثة.	59
خاتمة	90
الملاحق	96
قائمة البيبليوغرافيا	116
فهرس المحتويات	
ملخص	

ملخص:

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على هذه الشخصيات الثلاث: لخضاري اسماعيل، بن سالم عيسى وبن خليل عبد السلام وذلك من خلال التطرق لحياتهم، تعليمهم ونشاطاتهم السياسية والمهنية تحت مسمى "الاطباء السياسيون"، كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دورهم الفعال على مستوى المجلس الجزائري. بالإضافة الي ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى استعراض القضايا التي طرحوها على مستوى المجلس وكيفية تفاعلهم مع المشهد السياسي والاجتماعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1948-1956.

الكلمات المفتاحية: الأطباء السياسيون، القضايا المطروحة على مستوى المجلس الجزائري، المجلس الجزائري1948-1956.

Summary:

This study seeks to highlight these three personalities: Khadari Ismail, Ben Salim Issa and Ben Khalil Abdelsalam, by addressing their lives, their education and their political and professional activities under the name of "political doctors". The study also aims to highlight their active role at the level of the Algerian Council. In addition, this study aims to review the issues raised by them at the Council level and how they interact with Algeria's political and social landscape during the extended period 1948-1956.

Keywords: Political Doctors, Issues at the Algerian Council Level, Algerian Council 1948-1956.